مراح شرح حسن پاشا

هذا الكتاب

۴۱۲
۲۱۰۷۹۶

هذا الكتاب

۴۱۲
۲۱۰۷۹۶

محل بيته بالمفرد المذكر
يعفوان يعفون
بالمؤنث
المتوضأ بالماء المطلق
عند عدم الماء
او بالحجر او

مصنف بنحوه قال ایلدبه ایلدیه الحمد لله بد ایلدیه زید [illegible] رسوله دم

لدنفسه نحو ارار ایلدیه بوردیکه قال لا احصی ثناء علیک اسره که

اثنیت علی نفسک حدیثی موجبنجه قال ایلدبه ایلدیه الحمد لله بد ایلدیه یا [illegible]

[illegible] ذاتی لا اشتق من [illegible] لحقه     ولابحوه قال ایلدبه ایلدیه

بقوله بد ایلدیه زید قال تحقق الوقوع [illegible] ایدر بقوله تنبیه

الوقوع [illegible] ایدر [illegible] العینیه [illegible] کرمک [illegible] کوزن کبی

تنفی کوه [illegible] انحوه قال ایلدبه ایلدیه بقوله

بد ایلدیه و نبی سلم     ولابحوه قال ایلدبه ایلدیه قلت بد ایلدیه

زید شیطه علیهما مستحق الغیر [illegible] قال

ایلدبه ایلدیه قلت بد ایلدیه     بانحوه قال ایلدبه ایلدیه صحیح

بد ایلدیه [illegible] فتنده کته [illegible] وسایلی بوده ایلدیه

کندیم صحیح [illegible] صحیح اولا انحوه قال ایلدبه

ایلدیه صحیح و [illegible] ایلدبه ایلدیه

تجدید [illegible] عشق [illegible] بو [illegible]

٢

عز و رفعت شهریاری ادعیه سنه

دوام عمر و دولت پادشاهی و قیام

مداومت و مواظبت اوزره اولدیغم حق و پوشیده دکلدر

فیمابعد اگر بو مخلصلری طرفندن سؤال اولنورسه [illegible]

الحمد لله تعالی وجود فرزند ارجمند صحتده موجود اولوب

[illegible] بلا [illegible] عزتلو اخی عزیز محمد چلبی

حضورلرینه درونک [illegible] اشتیاق اوزره [illegible]

هذا الكتاب حسن پاشاه در شرح مراح

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي صرف افكار قلوبنا الى صراط المستقيم ونور
بنور الهداية الى الدين القويم وتوحد بالعزة والجبروت
وتعزز بالملك والملكوت ونصب اعلاما وآلة على تحقيق
وجوده ورفع السماء وخفض الارض دليلا على قدرته
وجوده والصلوة على افصح نوع الانسان واشرف
من اظهر الحق وابان واكمد من ابدار الباطل واباد
محمد المنصوب بالحجة والبرهان وعلى اله واصحابه
معادن الاحسان وبعد فان الكتاب المسمى بمراح الارواح
في التصريف للامام المحقق والحبر المدقق افضل المتأخرين
كاشف اسرار المتقدمين الى الفضايل احمد بن مسعود
تغمده الله بغفرانه واسكنهم الله في روضة من جنانه

كتاب



كتاب جليل القدر عظيم الشان ظاهر الخطر باهر
البرهان مستجمع الفوايد شريفة ومحتوي لزوايد لطيفة
وكان في بعض الفاظه انعقاد يحتاج الى التحليل واطلاق
يفتقر الى تعليل فاردت ان اكتب له شرحا يذلل
عن وجه المعاني نقابه حاويا للفوايد خاويا عن الزوايد
متوسطا بين الايجاز المخل والاكثار الممل متوكلا
على الله الغفور التواب ومتوقعا منه توفيق اتمام
الكتاب فانه ملهم الصواب واليه المرجع والماب
قوله قال المفتقر الى اخره اعلم ان المصنف رحمه الله
لم يبدأ بالحمد لله كما هو دأب المتقدمين لمتابعة
النبي صلى الله عليه وسلم لان النبي صلى الله عليه
وسلم اظهر عجزه في مقام الحمد حتى قال لا احصي ثناء
عليك انت كما اثنيت على نفسك او لاظهار افتقاره
في بداية امره الى التحصيل مطلوبه اذ الانسان قبل
ان يصدر منه فعل مفتقر اليه وانما اختار المفتقر

على غيره ايقاعا للموافقة بين كلام الله تعالى وكلامه
وهو قوله تعالى والله الغني وانتم الفقراء وانما
قال الى الله ولم يقل الى الغني وان كانت الموافقة بينهما
اكثر لان الله اسم الذات مستجمع بجميع الصفات
فكانه ذكر جميع صفاته فان قيل لم لم يقل الى الله
الغني مع وجود الموافقة على تقدير ان يقول كذلك
فالجواب انه انما لم يقل كذلك بل اختار لفظ
الودود رعاية للسجع ولقائل ان يقول ويقول
ان رعاية السجع والموافقة ثابتة على تقدير ان يقول
الى الله الغني الودود ويمكن ان يجاب عنه بانه لو قال
كذلك لطال الكلام الاول على الثاني وهو قبيح في السجع
الودود على وزن فعول وهو الفاعل كالشكور بمعنى
الشاكر وقد يجيء بمعنى المفعول كالحلوب بمعنى المحلوب
اذا عرفت هذا فاعلم ان الودود يحتمل ان يكون
بمعنى الفاعل وان يكون بمعنى المفعول اما على الاول

فيكون



فيكون معناه الى الواد المحب انبياءه واما على الثاني
معناه الى الله الودود المحبوب في قلوب انبيائه والالف
واللام في المفتقر بمعنى الذي اذ الالف لام اذا دخلا على اسم
الفاعل والمفعول يكون بمعنى الذي تقديره الكلام قال
الذي افتقر اي احتاج والجار والمجرور راغبا الى الله متعلق
بالمفتقر والودود بالجر على الوصفية الله والالف واللام
فيه على كلا التقديرين بمعنى احمد مرفوع على انه عطف
بيان المفتقر قوله غفر الله له اي لاحمد ولوالديه وغفر الله
ولوالدي احمد واحسن اي الله اليهما اي الى والدي
احمد واليه اي الى احمد فان قيل لم قدم المصنف رحمه الله
نفسه في الغفران على الوالدين واخر في الاحسان
عنهما فالجواب انه انما قدم في الغفران ليكون
مستجاب الدعوة في حق الوالدين او لمتابعة ابرهيم
عليه السلام وهو قال رب اغفر لي ولوالدي
ولقائل لم يقول ان والدي ابرهيم كافران والدعاء

بالغفران على الكافر لا يجوز الجواب من وجوه
الاول ان هذا الغفران لهما كان مشروطا بايمانهما
تقديرا فكانه قال ولوالدي ان آمنا والثاني انهما
وعدا مع ابراهيم ان يأتيا ايمانا والكريم اذا وعد
وفى قال ولوالدى والثالث انه اراد بالوالدين
آدم وحوا عليهما السلام واخر نفسه في الاحسان
عن الوالدين رعاية للادب وقيل انما قدم في الغفران
واخر في الاحسان رعاية للسجع قوله اعلم ان الصرف
ام العلوم والنحو ابوها اى ابو العلوم اعلم خطاب
عام لمن يسمع ويقرء فان قيل لم قال الصرف ولم يقل
التصريف كما قال الزنجاني وهو مبالغة من الصرف
فالاجدر ان يذكر بلفظ فيه مبالغة اذ علم التصريف
علم شريف وفيه تصرفات كثيرة اجيب بان الصرف
اصل التصريف فاعتبر المصنف بالاصل ولانه لما كان
فى الذهن ان يأتى بعده النحو وحروفه ثلثة فاراد

ان



ان يجعله ثلاثيا للمناسبة فلهذا قال الصرف
ولم يقل التصريف على ان فى بعض النسخ التصريف قوله
ام العلوم اى اصل العلوم كما قال الحكيم العلام
ام الكتاب اى اصل الكتاب شبه الصرف بالام
والنحو بالاب اما الاول من حيث التولد يعني
ان الام سبب لتوالد الولد كذلك علم الصرف سبب
لتوالد الكلمات واما الثاني فمن حيث الاصطلا
الالفاظ اذا عرفت هذا فاعلم ان فى قوله والنحو
يجوز فيه الرفع والنصب اما الاول فعلى العطفية
على محل اسم ان وهو الصرف لان محله رفع واما
الثاني فعلى العطفية على لفظه قوله ويقوى فى الدرايات
اى فى المعقولات داروها اى علموها ويطغى
اى يضل فى الروايات اى فى المنقولات عاروها
اى جاهلوها اعلم ان قوله داروها فاعل يقوى
وعاروها فاعل يطغى والضمير البارز فيهما عايد

الى الصرف لا الى العلوم واما تانيث الضمير الذى
يعود اليه فباعتبار الام واصلهما داريون وعاريون
اى نقلت ضمة الياء فيهما الى ما قبله بعد سلب
حركته فالتقى ساكنان الاول الياء والثانى الواو
ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار دارون
وعارون ثم اضيف الى الضمير فحذفت النون فيهما
لحصول اجتماع النقيضين لو لم يحذف قوله فجمعت فيه
اى فى الصرف كتابا موسوما بمراح الارواح الفاء
فى قوله فجمعت لجواب الشرط المحذوف تقدير الكلام
اذا كان الصرف على ما وصفناه بفتح الميم اسم موضع
من الروح اى هو موضع الراحة للارواح جمع روح
وهو النفس الناطقة وكتابا منصوب على انه
مفعول جمعت وموسوما منصوب على انه صفته
والجار والمجرور اعنى بمراح الارواح متعلق بموسوما
قوله وهو اى مراح الارواح للصبى جناح النجاح

اى



اى جناح الخلاص من ظلمة الجهل شبه الصبى
بالطير والمراح بجناحيه لان الطير ينجو من ظلمة الجهل
ويبلغ مقاصده من كيف شاء بسبب جناحيه كذلك
الصبى ينجو من ظلمة الجهل ويبلغ مقاصده
من العلوم الاسلامية بسبب هذا الكتاب
لم خص كون هذا الكتاب جناح النجاح بالصبى
بقوله وهو للصبى جناح النجاح انه انما خص
نظرا الى الغالب اذ الغالب ان علم الصرف يقرؤه
يقرأ الصبيان او نقول المراد بالصبى كل من يميل
الى قراءته لان الصبى على وزن فعيل من الصبوة
وهى الميل ولهذا سمى الصبى صبيا اصله صبيوا
اجتمعت الواو والياء والاولى منهما ساكنة قلبت
الواو ياء وادغمت الياء فى الياء فصار صبى
قوله وراح رحراح اى طريق واسع هذا معطوف
على قوله جناح النجاح شبه الكتاب بالطريق

الواسع لان الطريق الواسع موصل لسالكه
الى مطلوبه كذلك هذا الكتاب يوصل من يقرأه
الى مطلوبه ومقاصده قوله وفى معدته اى الصبى
حين راح اى بات هذا الكتاب مثل تفاح او راح
اى او مثل راح وهو الخمر وجه التشبيه بين هذا الكتاب
والتفاح والراح فى المنفعة بمعنى ان كلا منهما من منافع
البدن ولهذا قال بعض الحكماء متعجبا عن موت
من كان فى بطنه تفاح او راح عجبت كيف يموت
وفى بطنه تفاح او راح كذلك هذا الكتاب ينفع الصبى
الجار والمجرور اعنى فى معدته متعلق بقوله حين
راح اى وهذا الكتاب حين راح فى معدة الصبى
وطبيعته وذهنه جناح النجاح قوله وبالله اعتصم
عما يصم اى يعيب واستعين اى اطلب الاعانة منه
وهو اى الله نعم المولى ونعم المعين والجار والمجرور اعنى
بالله متعلق بقوله اعتصم وما فى قوله عما يصم

موصولة



موصولة وقوله يصم صلته والضمير العايد مستكن
فيه وقوله استعين معطوف على قوله اعتصم
اى وبالله استعين والمخصوص بالمدح فى
الموضعين هو الضمير المتقدم على ما صرح به صاحب
المفتاح فى زيد نعم الرجل قوله اعلم اسعدك الله
ان الصراف اى القارى هذا الكتاب يحتاج فى معرفة
الاوزان الى سبعة ابواب اى معرفة سبعة ابواب
وانما سماه صرفا باعتبار ما يؤول اليه كما فى قوله تعالى
انى اراني اعصر خمرا باعتبار ما يؤل اليه وانما
قال يحتاج ولم يقل محتاج ليدل على التجدد وانما
قال فى معرفة الاوزان ولم يقل فى علم الاوزان
لان العلم يستعمل فى ادراك الكليات والمعرفة
يستعمل فى ادراك الجزئيات والاوزان امور جزئية
لان المراد بها وزن ضرب ويضرب وقال وباع
وغير ذلك قوله الصحيح الى قوله واللفيف بالجر

وللرفع اما الاول فعلى البدلية من سبعة ابواب
واما الرفع فعلى الخبرية للمبتدا المحذوف والاول
اولى لعدم التادى الى الحذف بخلاف الثانى والاصل
عدم الحذف وانما انحصر الابواب فى سبعة
لان كل كلمة لا تخلو من ان يكون فى تركيب حروفها
حرف علة او ملحق حرف علة اولا فان كان الثانى
وهو الصحيح وان كان الاول فلا تخلو من ان يكون
ذلك على سبيل الانفراد او على سبيل الاجتماع
فالاول على ثلثة اقسام لانه اما ان يكون فى مقابلة
الفاء او العين او اللام الاول المثال والثانى الاجوف
والثالث الناقص وان كان على سبيل الاجتماع
فهو اللفيف هذا اذا كان فى تركيب حروفها
حرف علة واما ان كان فيه ملحق حرف علة فلا يخلوا
اما ان يكون على سبيل الانفراد او على سبيل
الاجتماع فان كان الاول فهو المهموز وان كان

الثانى



الثانى فهو المضاعف قوله واشتقاق تسعة
اشياء الى اخره بالجر على انه معطوف على سبعة
ابواب بحرف المضاف لا على معرفة الاوزان
يعنى كما ان الصراف يحتاج فى معرفة الاوزان
الى سبعة ابواب كذلك يحتاج فيها الى معرفة
اشتقاق تسعة اشياء من كل مصدر ووجه الانحصار
عليها ان المشتق لا يخلو من ان يكون فعلا او اسما
فان كان الاول فلا يخلو من ان يكون اخباريا او
انشائيا فان كان اخباريا فلا يخلو اما ان
يتعاقب على اوله الزوايد الاربع اولا فان
لم يتعاقب فهو الماضى وان تعاقب فهو
المضارع وان كان انشائيا فلا يخلو اما ان يدل
على طلب الفعل او على تركه فالاول الامر والثانى
النهى هذا اذا كان المشتق فعلا واما اذا كان
اسما فلا يخلو اما ان يدل على صدور الفعل

من الشيء او على وقوع الفعل على الشيء بغير
واسطة او على وقوعه بواسطة او على وقوعه
فيه فالاول اسم الفاعل والثاني اسم المفعول
والثالث الالة والرابع اسم الزمان والمكان
فان قيل لم لم يذكر النفي والجحد مع انهما مشتقان
من المصدر فالجواب عنه ان النفي يشبه النهي صورة
والجحد يشبه الماضي معنى فلهذا لم يذكرهما قوله
فكسرته على سبعة ابواب اي طويته وجعلته مشتملا
عليها مستعارا من كسر الطاير جناحيه اذا ضمها للوقوع
وانقض والفاء في قوله فكسرته بجواب الشرط المحذوف
كالفاء في قوله فجمعت يعني اذا كان الصرف يحتاج
في معرفة الاوزان الى سبعة ابواب فكسرت
هذا الكتاب على سبعة ابواب قوله الباب الاول
في الصحيح اعلم اني اقول لو قدم المعتل على الصحيح
اصل والمعتل لكان اولى لا يقال انما قدمه عليه

لان



لان الصحيح اصل والمعتل ليس باصل لانا نقول
انما نكون ذلك ان لو كان المراد ذاتهما وانما
المراد مفهومهما لان البحث في تعريفهما والتعريف
ليس بحسب الذات بل بحسب المفهوم ومفهوم
المعتل يستدعي التقديم لكون مفهومه وجوديا
ومفهوم الصحيح يستدعي التأخر لكون مفهومه
عدميا ولذا قدم ابن الحاجب المعتل على الصحيح
قوله الصحيح الذي الى اخره اعلم ان عند
المصنف لا فرق بين الصحيح والسالم واما
عند البعض فبينهما عموم وخصوص مطلقا
اذ السالم عند ذلك البعض ما عري الصحيح
والصحيح ما ليس في مقابلة الفاء والعين واللام
حرف علة فحسب وكل سالم صحيح من غير عكس
وانما شرط خلوه من التضعيف والهمزة لترتب
احكام حروف العلة من الابدال والحذف عليهما

كما سنبين في موضعه وقوله الذي في مقابلة
الفاء والعين واللام حرف علة يدل على ان حرف
العلة لو لم تكن في مقابلتها لا يكون في الصحيح نحو
ضارب ومضروب قوله وتضعيف مع ما هو
معطوف عليه مرفوع على انه معطوف على قوله
حرف علة قوله واختص الفاء والعين واللام
للوزن الى اخره هذا اشارة الى اختصاص
الفاء والعين واللام للوزن يعني انما اختص
الفاء والعين واللام للوزن حتى يكون في الوزن
شيء من حروف الشفة والوسط والحلق
ولقائل ان يقول ان استدلال المصنف على
اختصاص الفاء والعين واللام للوزن بقوله
حتى يكون الى اخره منقوض بجعل لان المخارج
الثلثة موجودة فيه فالاولى ان يقال في وجه
الاختصاص ان المجموع المركب منها وهو

لفظ

لفظ الفعل فرد من افراد الاسم ومدلوله شامل
لمطلق افراد الفعل ولا شيء غيره من الكلمات يجوز
هذين الطرفين فان قيل لم كان الميزان ثلاثيا
ولم يكن رباعيا او خماسيا فالجواب انه لو كان رباعيا
او خماسيا لم يمكن وزن الثلاثي به الا بحذف
حرف او اكثر ولو كان ثلاثيا لم يمكن وزن الرباعي
والخماسي الا بزيادة اللام مرة او مرتين والزيادة
عندهم اسهل من الحذف ولهذا ادعاء زيادة الهاء
في امهات احسن من ادعاء حذفها في امات قوله
قولنا الضرب مصدر ويتولد منه اي من الضرب
الاشياء التسعة المذكورة في صور الكتاب اعلم
ان المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل
قلنا اسم الحدث شامل لغيره نحو ويله وقولنا
الجاري على الفعل يخرج عنه مثله المراد
بقولنا الجاري على الفعل ان يكون له فعل يذكر

المصدر بيانًا للمدلول اذا عرفت هذا فاعلم
ان لقائل ان يقول يلزم من قوله الضرب مصدر
حمل الشيء على نفسه لان الضرب مصدر فيكون
تقديره المصدر مصدر وهو ممتنع فالجواب
عنه ان المراد من الضرب لفظه لا معناه الاصطلاحي
حتى يرد ما ذكرتم قوله وهو اي المصدر اصل
في الاشتقاق عند البصريين اعلم ان العلماء
اختلفوا في المصدر اصل ام الفعل فعند البصريين
المصدر اصل في الاشتقاق لا في العمل لان الفعل
اصل من المصدر في العمل وتمسكوا بدلائل الاول
ان مفهوم المصدر واحد لانه يدل على الحدث فقط
ومفهوم الفعل متعدد لانه يدل على الحدث والزمان
والواحد قبل المتعدد واصل له فان قيل لم قال
متعدد ولم يقل اثنان فالجواب عنه ان الفعل يدل
على اكثر من اثنين لانه يدل على الفاعل فلهذا قال

متعدد



متعدد ولم يقل اثنان وفي قوله والنحو ابوها الخ
ومفهوم الفعل يجوز الرفع والنصب كما ذكرنا في
قوله والنحو ابوها قوله واذا كان اصلا للافعال الى اخره
اي اذا كان المصدر اصلا للافعال يكون اصلا لمتعلقات
(اي متعلقات الافعال من اسماء الفاعل والمفعول)
الافعال ومتعلقاتها مذكورة قبل ولقائل ان يقول
لا يلزم من كون المصدر اصلا للافعال من حيث التعدد
لدلالته على الحدث والزمان كون المصدر اصلا لمتعلقات
الافعال لان التعدد المذكور ليس بموجود في بعض
متعلقاتها كاسم الفاعل فانه لا يدل على الزمان الجواب
عنه لئن يقال نعم لكن التعدد المذكور ليس بثابت فيه
الا ان التعدد ثابت فيه باعتبار آخر لانه يدل
(اي المصدر لصدق تعريفه)
على الحدث والذات او لانه اسم الى اخره والاسم مستغن
عن الفعل وهو غير مستغن عنه وما هو مستغن اصل
ولقائل ان يقول ان في قوله والاسم مستغن عن الفعل
نظر لان الاسم ليس بمستغن عنه مطلقا بل في الافادة

وغيرهما من حيث تعلقهما بهما وان لم يكن تلك العلة موجودة فيهما

لانه فى العمل ليس مستغن عنه بل محتاج اليه كاسم الفاعل
فانه اخذ من الفعل العمل واعطى الاعراب له عوضا عنه
فاولى ان يقول والاسم مستغن عن الفعل فى الافادة
احترازعن العمل والجواب عنه ظاهر على من تامل قوله
وايضا يقال له مصدر الى اخره هذا اشاره الى الدليل الثالث
للبصريين على اصالة المصدر وفرعية الفعل يعنى سمى المصدر
مصدرا لكون الفعل صادرا عنه وهو فى اللغة موضع
يصدر عنه الابل فيكون الفعل فرعا عليه والدليل
الرابع على كون المصدر اصلا ان المصدر لوكان مشتقا
من الفعل لوجب ان يدل على اكثر مما يدل عليه الفعل
لوجوب زيادة المشتق على المشتق منه لعدم دلالته
على الزمان قوله الاشتقاق ان تجد الى اخره لقائل
ان يقول كان حق الكلام ان يذكر متمسكات الفريقين
من غير فاصلة الجواب عنه انه لما ذكران المصدر
اصل فى الاشتقاق عند البصريين وجب عليه ان يبين

الاشتقاق



الاشتقاق فلهذا فصل بتعريف الاشتقاق بين
متمسكات الفريقين اذا عرفت هذا فاعلم ان الواجب
فى الحد ان يذكر الجنس اولا والفصل ثانيا فقوله ان تجد
بين اللفظين تناسبا بمنزلة الجنس تناول المقصود
وغيره وقوله فى اللفظ يخرج اللفظين الذين بينهما مناسبة لا
فى اللفظ نحو القعود والجلوس فلا يقال ان فعل احدهما
مشتق من الاخر لفقدان المناسبة فى اللفظ وقوله فى المعنى
فصل يخرج اللفظين اللذين بينهما المناسبة فى اللفظ
دون المعنى نحو الضرب بمعنى الدق والضرب بمعنى الذهاب
فلا يقال ان فعل احدهما مشتق من الاخر لانعدام
المناسبة فى المعنى فان قيل ان تعريف الاشتقاق لا يتناول
الاكبر لانه ليس فيه مناسبة فى اللفظ والمعنى بل فى المخرج
فالجواب عنه ان المراد بالمناسبة فى اللفظ اعم من ان يكون
فى جوهر الحروف او فى مخرجها فح يتناول الاكبر واعترض
على التعريف الذى ذكره للاشتقاق بانه لو زاد فيه او اخر

وهو بتغيير ما لكان اصوب لانه لا بد بين المشتق
من تغيير ولو تقديرا
والمشتق منه اللهم الا ان يقال ان دلالة التناسب على التعريف
الالتزامية وهي مهجورة في التعريفات من تغيير ولو تقديرا
اقول هذا الاعتراض غير وارد عليه لانه لا حاجة الى تلك
الزيادة لان قوله ان تجد بين اللفظين تناسبا
يدل عليها وهذا ظاهر على من تامل اعلم
ان تعريف الاشتقاق بقوله ان تجد بين اللفظين تناسبا
في اللفظ والمعنى ليس بمستقيم لان الاشتقاق صفة ف
اللفظ ووجدان المناسبة صفة المتكلم فينبغي ان لا يحمل
احدهما على الآخر فالاولى ان يقول الاشتقاق خروج
لفظ من لفظ آخر بشرط ان يكون بينهما مناسبة
في اللفظ والمعنى قوله وهو ثلثة انواع اي اجزاء الاشتقاق
ثلثة اقسام صغير وكبير واكبر فالصغير ان يكون
بينهما تناسب في الحروف والترتيب نحو ضرب من الضرب
فان بينهما مناسبة في الحروف والترتيب وانما

سمي



سمي هذا النوع صغيرا لان من ينظر الى ضرب يعلم بدون
التامل انه مشتق من الضرب لحصول المناسبة بينهما
في اللفظ والترتيب والكبير ان يكون بينهما مناسبة
في اللفظ دون الترتيب نحو جبذ من الجذب فان بينهما مناسبة
في اللفظ دون الترتيب وسمي هذا القسم كبيرا لان من ينظر
الى جبذ يعرف بالتامل انه مشتق من الجذب لانعدام
المناسبة في الترتيب والاكبر ان يكون بينهما تناسب
في المخرج نحو نعق من النهق فان بينهما مناسبة
في المخرج وانما سمي هذا النوع اكبر لان من ينظر الى نعق
يعلم بالتامل القوي انه مشتق من النهق لفقدان
المناسبة في اللفظ والترتيب اذا عرفت هذا فاعلم
ان وجه الانحصار على هذه الثلثة ضرورة لان التصريف
بين المشتق والمشتق منه لا يخلو اما ان يكون بالتبديل
او التقديم او التاخير او لا هذا ولا ذاك فالاول الاكبر
والثاني الكبير والثالث الصغير وقوله صغير مع ما هو

معطوف عليه مرفوع اما على البدلية من ثلثة
انواع او على انه خبر المبتدا المحذوف الا ان الرفع
على البدلية اولى لما من هذا اذ لم يكن لفظة
على في قوله ثلثة انواع اما اذا كانت فان كان بدلا
من ثلثة انواع يكون مجرورا قوله والمراد من
الاشتقاق المذكور اشتقاق صغير هذا اشارة
الى الاشتقاق الذى بين الفعل والمصدر يعنى
المراد من قولنا الفعل مشتق من المصدر اشتقاق
صغير لحصول المناسبة بينهما فى اللفظ والتى تيب
لا الاشتقاق المعرف لانه لو كان اشارة اليه
يلزم عدم تناوله الكبير والاكبر مع انه يتناول
الثلثة قوله قال الكوفيون الى اخره اعلم ان الكوفيين
ذهبوا الى اصالة الفعل وفرعية المصدر
واستدلوا عليها بوجوه الاول ان اعلال الفعل
مدار لاعلال المصدر وجودا وعدما يعنى يعل

المصدر



المصدر اذا اعل فعله ولم يعل اذا لم يعل
فعله اما اعلال المصدر عند اعلال الفعل ففى
مثل يَعِدُ عِدة لما اعل يعد بحذف الواو لوقوعها
بين ياء وكسرة اصلية اعل مصدره وهو عِدة
بحذف الواو وان لم يقع ياء وكسرة وفى مثل
قام قياما لما اعل قام بقلب الواو الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها اعل المصدر بقلب الواو
ايضا الا انها فى المصدر قلبت ياء لانكسار ما قبلها
نحو قياما واما عدم اعلال المصدر عند عدم
اعلال الفعل ففى يوجل وجلا يعنى لما لم يعل يوجل
لفقدان علة الاعلال لم يعل مصدره وهو وجلا
ايضا لذلك وفى قاوم قواما لما لم يعل قاوم لم يعل
ايضا قواما وانما لم يعل قاوم لانه لو اعل يلزم
الالتباس بيان الملازمة ظاهر على من له ادنى
ممارسة فى هذا العلم ومدارية الفعل فى الاعلال

تدل على كون الفعل اصلا والمصدر فرعا
المراد هو الشئ الذى يثبت الاثر عنده وينتفى
عند انتفائه حاصل هذا الدليل ان المصدر لو كان
اصلا لما يكون تابعا للفعل لان الاصل لا تبع الفرع
فلما كان تابعا له علمنا انه ليس باصل قوله وايضا
يوكد الفعل به اى بالمصدر هذا اشارة الى
الدليل الثانى للكوفيين على اصالة الفعل وفرعية
المصدر يعنى الفعل اصل والمصدر فرع لانه يقع
تاكيدا للفعل نحو ضربت ضربا والمؤكد اصل
دون المؤكد لان المؤكد متبوع والمؤكد تابع
والمتبوع اصل التابع فيكون الفعل اصلا
والمصدر فرعا قوله وهو بمنزلة ضربت ضربت
هذا كانه اشارة الى جواب سوال مقدر توجيه
السوال ان يقال ان ضربا فى قولنا ضربت ضربا
بالايجوز ان يكون تاكيدا لضربت لان التاكيد
على



على قسمين لفظى ومعنوى وهو ليس منهما
اما الاول فلعدم تكرر اللفظ الاول واما الثانى
فلعدم لفظ من الالفاظ المخصوصة
فاجاب بقوله وهو بمنزلة ضربت ضربت
يعنى انه من التاكيد اللفظى لانه بمنزلة
تكرر اللفظ الاول قوله ويقال له مصدر
الى اخره اشارة الدليل الثالث للكوفيين يعنى
ان الفعل اصل والمصدر فرع لكونه مصدورا
عن الفعل كما قالوا مشرب عذب ومركب فاره
بمعنى مشروب ومركوب قوله قلنا فى جوابهم
الى قوله وسال الميزاب هذا اشارة فى جواب
البصريين عن جميع متمسكات الكوفيين
اما الجواب عن الاول فهو انا لا نسلم ان اعلال
المصدر عند اعلال الفعل للمدارية بل للمشاكلة
كما انهم حذفوا الواو من تعد بالتاء والنون

واعد وان لم يوجد موجب الحذف وهو
وقوع الواو بين ياء وكسرة اصلية لكونه مشاكلا
ليعد والهمزة فى يكرم بالياء والتاء والنون
وان لم يحصل سبب حذفها وهو اجتماع
الهمزتين للمشاكلة لنفس المتكلم ووجه المشابهة
بين الفعل والمصدر ان كل واحد منهما يدل
على الحدث مع انا نمنع اطراد قولهم وهو ان المصدر
يعل اذا اعل فعله ولم يعل اذا لم يعل اما الاول
فلان رمى فعل اعل ومصدره وهو رميا لم يعل
واما الثانى فلان اعشوشب فعل لم يعل ومصدره
اعشيشابا اعل اما الجواب عن الثانى فهو انا لا نسلم
كون الموكد اصلا من الموكد فى الاشتقاق بل فى الاعراب
لانه لو كان الموكد اصلا من الموكد فى الاشتقاق
لزم ان يكون الشىء مشتقا من نفسه وهو ممتنع
نحو جاءنى زيد زيد فان زيد الاول موكد والثانى





موكد فلو كان الاول اصلا من الثانى فى الاشتقاق
لزم ان يكون زيد مشتقا من زيد والاصالة فى الاعراب
لا يكون حجة علينا لان بحثنا ليس فيها بل فى الاصالة
فى الاشتقاق واما الجواب عن الثالث فهو
ان قولهم مشرب عذب ومركب فاره يحتمل ان يكون
بمعنى مشروب ومركوب كما ذكرتم ويحتمل ان يكون
من باب جرى النهر وسال الميزاب يعنى من قبيل
ذكر المحل وارادة الحال ومنه قوله تعالى خذوا زينتكم
عند كل مسجد فلما احتمل على هذا لا يكون حجة
لان الاصل لا يثبت بالمحتملات قوله ومصدر
الثلاثى كثير الى قوله ومجيئه اى ومصدر الثلاثى كثير
لا يمكن تعداده الا انه يرتقى على ما ذكر سيبويه الى اثنين
وثلثين بابا فعل بالحركات الثلث مع سكون العين
نحو قتل وفسق وشغل وفعل بالحركات الثلث
مع فتح العين وكرم نحو طلب وخنق وصغر

وهدى وفعلة بالحركات الثلث فى الفاء مع
سكون العين نحو رحمة ونشدة وكدرة وفعلة
بفتح الفاء مع فتح العين وكسره نحو غلبة وسرقة
وفعلى بالحركات الثلث فى الفاء مع سكون العين
نحو دعوى وذكرى وبشرى وفعلان بالحركات
الثلث فى الفاء مع سكون العين وفتحها
نحو ليان وحرمان وغفران ونزوان ونقالى
وفعال بالحركات الثلث فى الفاء مع فتح
العين نحو ذهاب وصراف وسوال وفعالة
بفتح الفاء وكسرها نحو زهادة ودراية وفعول
بضم الفاء وفتحها مع ضم العين نحو دخول
وقبول وفعيل بفتح الفاء نحو وجيف وفعولة
بضم الفاء نحو صهوبة ومفعل بفتح الميم مع
فتح العين وكسره نحو مدخل ومرجع ومفعلة
بفتح الميم مع فتح العين وكسره نحو مسغاة

و



ومحمدة قوله ويجيء على وزن اسمى الفاعل والمفعول له
اخره كما يذكر المصدر ويراد به الفاعل والمفعول
نحو رجل عدل اى عادل وقوله تعالى هذا خلق الله
(فى سورة التبار)
اى مخلوق الله كذلك يذكر اسم الفاعل ويراد به
المصدر نحو قمت قائما اى قياما وقوله تعالى
فهل ترى لهم من باقية والباقية ههنا بمعنى البقاء
(فى سورة الحاقة)
وقوله تعالى ليس لوقعتها كاذبة اى كذب ويذكر
(فى سورة الواقعة)
المفعول ويراد به المصدر ايضا نحو قوله تعالى بايكم
المفتون اى الفتنة اذا لم يكن الباء زايدة اما
(فى سورة النون)
اذا كانت الباء زائدة فلا يكون المفتون بمعنى
الفتنة اذ لا يستقيم ايكم الفتنة فاذا عرفت
هذا فاعلم انه لو قال ونحو قوله تعالى بايكم المفتون
اذا لم يكن الباء زائدة لكان اصوب قوله ويجيء
للمبالغة الى اخره اى يجيء المصدر للمبالغة نحو التهذاد
مبالغة للهذر والتلعاب مبالغة للعب والحثيثى

مبالغةً للحث والدليلى مبالغة للدليل واختلفوا
فى ان هذا الباب قياسىّ ام سماعىّ فقال الزمخشرى
انه كثير الاستعمال فينبغى ان يكون قياسيًا
وهذا ايضا مذهب غير سيبويه واما عند سيبويه
فان هذا الباب فى الثلاثى لا غير قوله ومصدر
غير الثلاثى الى اخره اى مصدر غير الثلاثى يجيئ
على طريق واحد لثقله بخلاف الثلاثى مثل فعللة
وفعلالا بكسر الفاء اذا كان رباعيا او ملحقا به مثل
دحرج دحرجة ودحراجا وجلبب جلببة وجلبابا
واذا كان منشعبة يجيئ من افعل افعالا نحو اكرم
اكراما ومن فاعل مفاعلة وفعالا نحو ضارب
مضاربة وضرابا ومن فعّل تفعيلا مثل فرّح تفريحا
ومن استفعل استفعالا كاستخرج استخراجا
ومن تفعّل تفعّلا نحو تكسّر تكسّرا اذا تقرر هذا
فاعلم انه يجيئ على غير قياس وهو كلّم كلاما

وقاتل



وقاتل قيتالا وتحمّل تحمّالا وزلزل زلزالا بفتح الزاء
اذ القياس فى مصدر كلّم تكليما وفى مصدر قاتل قتالا
ومقاتلة وفى مصدر تحمّل تحمّلا وفى مصدر زلزل
زلزلة الا انه جوّز الفتح فيه لثقل المضاعف
قوله الافعال التى تشتق من المصدر الى قوله
وحسب يحسب لمّا فرغ من بيان المصدر اخذ
ببيان الافعال التى تشتق من المصدر وهى خمسة
وثلثون بابا وانما لم يقل الافعال التى تشتق من المصدر
على مذهب البصريين مع انه لو قال كذلك لكان
اصوب اكتفاء على الاختلاف المذكور قيل ستة
منها للثلاثى المجرد نحو ضرب يضرب وقتل يقتل
وعلم يعلم وفتح يفتح وكرم يكرم وحسب يحسب
فان قيل لم قدّم ذكر فعل يفعل بفتح العين فى الماضى
وكسرها فى المضارع على غيره من الابواب قلنا لان المخالفة
بين الفتح والكسر اتم من المخالفة بين الفتح والضم

اذا لفتح علوية والكسر سفلية والضمة بينهما قوله
ستة بالرفع على الابتدائية وخبره للثلاثي ولقائل
ان يقول ستة لا يجوز ان يكون مبتدأ لانها نكرة غير
مخصصة بوجه من الوجوه والجواب عنه
انا لا نسلم انها غير مخصصة بوجه لانها مخصصة
بالصفة المقدرة اذ تقديره ستة منها ومرادهم
بالصفة المخصصة للنكرة اعم من ان يكون ملفوظة
او مقدرة قوله ويسمى الثلاثة الاول الى قوله وكثرتهن
اى يسمى الثلاثة الاول وهي ضرب يضرب وقتل يقتل
وعلم يعلم دعايم الابواب والدعايم جمع
داعمة وهي عمود البيت وانما سميت الثلاثة
الاول بدعايم الابواب لاختلاف الحركات وهي تدل
على الاصالة لان معنى الماضي يخالف لمعنى المضارع فينبغي
ان يكون اللفظ مخالفا من جهة المعنى ليكون اللفظ
مطابقا للمعنى ولكثرة استعمالهن قوله وفتح يفتح



يفتح لا يدخل في الدعايم الى قوله يفعل
بغير حرف الحلق اذا عرفت ان تسميتهم الثلاثة الاول
بدعايم الابواب لاختلاف الحركات وكثرة الاستعمال
واعلم ان فتح يفتح لا يدخل في الدعايم لانعدام
اختلاف الحركات لان العين فيهما مفتوح لاستثقال
حرف الحلق ولقلة الاستعمال لانه لا يجيء بغير
حرف الحلق قوله ان كون فتح يفتح غير داخل
في الدعايم علم من قوله ويسمى الثلاثة الاول دعايم الابواب
فلا فائدة في قوله وفتح يفتح لا يدخل في الدعايم
وهذا الاشكال وارد ايضا على قوله وكرم يكرم وحسب يحسب
لا يدخل في الدعايم والجواب عنه ظاهر على من تامل
قوله واما ركن يركن الى قوله فمن اللغات هذا جواب
عن سؤال مقدر توجيهه ان ما ذكرتم من ان فعل
يفعل بفتح العين فيهما لا يجيء بغير حرف الحلق
منقوض بركن يركن واتى يأتي فاجاب عن الاول

بقوله فمن اللغات المتداخلة يعني ان ركن يركن
بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر وركن يركن
بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر لغتان فاخذ
الماضي من اللغة الاولى والمضارع من الثانية
فقيل ركن يركن بالفتح فيهما وعن الثاني والشواذ
يعني ان ابى يابى شاذ لا يعتد به ولا يقاس عليه
والمراد بالشاذ في كلامهم ما يكون على خلاف القياس
من غير نظر الى قلة وجوده وكثرته كاستحوذ فاذا
عرفت هذا فاعلم ان في قوله فمن اللغات المتداخلة
والشواذ لفا ونشرا على الترتيب وقيل الشذ
في وقوع ابى يابى من هذا الباب مع خلوه عن حرف
الحلق ان ابى بمعنى امتنع وهو فرع منع ولامه
حرف حلق فحمل ابى عليه فكان لامه حرف حلق
قوله واما بقي يبقى الى قوله الى الفتح هذا ايضا
جواب عن اشكال مقدر بيانه ظاهر فاجاب





بقوله فلغات طي يعني ان هذا من لغات طي
فان قبيلة طي يقلبون الكسرة التي قبل الياء فتحة
ثم يقلبون الياء الفا للتخفيف فيقولون في بقي
يبقى ورضي يرضى وفني يفنى وقلى يقلى بكسر العين في الماضي بقى يبقى
ورضى يرضى وفنى يفنى وقلى بفتح العين قوله ليس لقوله قد فروا
من الكسرة الى الفتحة ارتباطا لما بعده من حيث
المعنى وهو غير خفي على من له ادنى لب والاولى
ان يقول فانهم قد فروا قوله وكرم يكرم الى قوله
والنعوت يعني كرم يكرم بضم العين فيهما لا يدخل
في الدعاء لعدم اختلاف الحركات وقلة الاستعمال
لانه لا يجيء الا من الطبايع والنعوت والفرق
بين النعت والصفة ان الاول لا يستعمل الا
في المدح والثاني يستعمل فيه وفي الذم فبينهما عموم
وخصوص مطلقا قوله وحسب يحسب
لقلته يعني ان حسب يحسب بكسر العين

فيهما لا يدخل في الدغايم لانعدام اختلاف
الحركات وقلة الاستعمال **قوله** وقد جاء فعل
يفعل الى قوله ودمت تدوم يعني اذا كان الماضي
مضموم العين يجيء مضارعه مضموم العين
ايضا قياسا الا انه قد يجيء المضارع منه مفتوح
العين على لغة من قال كدت تكاد بضم العين في
الماضي وفتحها في المضارع لان اصلهما كودت
وتكود بقلب الواو الفا ثم اجتمع ساكنان فحذف
الالف ثم ضم الكاف ليدل على الواو المحذوفة
والثاني بنقل الحركة من الواو الى ما قبلها ثم تقلبها
الفا ولغة من قال كدت تكاد شاذة كفضل
يفضل بكسر العين في الماضي وضمها في الغابر
اذ اصلهما دومت تدوم فاعل الواو بالنقل
والقلب والحذف في الثاني بالنقل فقط اعلم ان المفهوم
من كلام المصنف ان فضل يفضل شاذ الا انه





عند ابن الحاجب ليس بشاذ بل من باب التداخل
وذلك لان العرب قال فضل يفضل بالفتح في الماضي
والضم في الغابر وفضل يفضل بالكسر في الماضي
والفتح في الغابر فاخذ الماضي من الثاني والمضارع
من الاول فقيل فضل يفضل وفي بعض النسخ وبقي شاذ
بدون التاء وهو سهو وقع من الكاتب **قوله**
واثنى عشر الى قوله احمار واحمر لما فرغ من بيان
ابواب الثلاثي المجرد شرع في بيان ابواب المنشعبة
فقال واثنى عشر لمنشعبة الثلاثي المنشعبة الابنية
المتفرعة بالحاق حرف اذا عرفت هذا فاعلم
ان الافعال الزائدة على ثلثة اصول على ثلثة انواع
الاول ما يزاد فيه حرف واحد والثاني ما يزاد فيه
حرفان والثالث ما يزاد فيه ثلثة احرف اما الاول
فثلثة ابواب الاول افعل نحو اكرم اكراما الهمزة
فيه زائدة وهذا البناء للتعدية وانما كررت الهمزة

فى المصدر مع انهما مفتوحة فى فعله فرقا بينه
وبين الجمع كادبار وادبار ولم يفعل الامر بالعكس لان
الجمع اثقل من المفرد فالخفة فيه اولى والثانى
التفعيل نحو قطّع تقطيعا التشديد فيه زائدة
وهذا البناء للتكثير غالبا وهو اما فى الفعل نحو جوّل وطوّف
واما فى الفاعل نحو موّتت الابل واما فى المفعول نحو غلّقت
الابواب وقطّعت الثياب واختلف فى الزوائد التضعيف
فعند الاكثرين ان الزائد هو الثانى وعند الخليل الاول وجوّز
سيبويه الامرين والثالث المفاعلة نحو قاتل مقاتلة
وقتالا الالف فيه زائدة وهذا البناء للمشاركة
بين الاثنين فصاعدا غالبا واما الثانى فخمسة
ابواب الاول التفعّل نحو تفضّل تفضّلا التاء
والتشديد فيه زائدان واصله التكلّف فى تحصيل
المطلوب شيئا بعد شىء نحو تجرّع وتعلّم والثانى
التفاعل نحو تضارب بالتاء والالف فيه

زائدان



زائدان وهذا البناء للمشاركة بين الاثنين
فصاعدا غالبا كالمفاعلة فان قيل ما الفرق
بين التفاعل والمفاعلة فالجواب عنه ان البادى
بالفعل فى المفاعلة وهو الفاعل معلوم دون
التفاعل ولهذا يقال فى ضارب زيد عمرا والثالث
على سبيل الانكار اضرب زيد عمرا ام ضرب عمرو زيدا
ولا يقال ذلك فى تضارب زيد عمرا والثالث
الانفعال نحو انصرف انصرافا فالالف والنون فيه
زائدان والاصل ان يكون مطاوعا للفعل نحو قطعته
فانقطع ومعنى المطاوعة صيرورة صدور فعل عن فعل نحو
الانقطاع عن القطع فيقال ان مصدر انقطع الذى
هو الانقطاع صادر عن مصدر قطع والرابع
الافتعال نحو احتقر احتقارا الالف والتاء فيه
زائدان واصله ان يكون لمطاوعة فعل ايضا ومعناها
قدمر آنفا والخامس الافعلال نحو احمرّ احمرارا

الالف والتشديد فيه زائدان وهذا البناء مختص
بما فيه الالوان والعيوب واخر المصنف رحمه الله
هذا المثال في المتن وهو من النوع الذي يزاد فيه
حرفان لئلا يكون الاعلال والادغام خلال الابواب
واما الثالث فاربعة ابواب الاول الاستفعال نحو
استخرج استخراجا الالف والسين والتاء فيه زوائد
واصله ان يكون لطلب الفعل والثاني الافعيعال نحو
اخشوشن اخشيشانا وهذا البناء يفيد المبالغة
اذا قلت اخشوشن كان ابلغ من قولك خشن اي صارت
الارض ذات حشيش ونبات الالف والواو واحد
الشينين فيه زوائد والثالث الافعوال نحو اجلوذ
اجلواذا اي دام مع السرعة وهو من سير الابل الالف
والواو والتشديد فيه زوائد والرابع الافعيلال
نحو احمار احميرارا الالفان والتشديد فيه زوائد قوله
اصلهما احمارر واحمرر فادغمتا للجنسية اي اصل





احمار احمارر واصل احمر احمرر فادغم احدى الرائين
في الاخريين لاجتماع الحرفين المتجانسين الفاء في
قوله فادغمتا لجواب الشرط المحذوف تقدير الكلام
اذا كان اصل احمار واحمر احمارر واحمرر فادغمتا للجنسية

فادغمتا صح

قوله ويدل عليه ارعوى الى قوله لعدم الجنسية
الضمير المجرور المتصل البارز في عليه راجع الى الادغام
الدال عليه قوله فادغمتا اي يدل على ان الادغام في احمارر
واحمرر للجنسية عدم ادغام ارعوى وهو ناقص
من باب افعل اصله ارعوو ولا يدغم احدى الواوين
في الاخرى لعدم الجنسية بعد قلب الواو الثانية
الفا خلاصة هذا الكلام انه اجتمع فيه مقتضيان
مقتضى الاعلال ومقتضى الادغام اما الاول فتحرك حرف
العلة وانفتاح ما قبلها واما الثاني فاجتماع الحرفين
المتجانسين ثم اما ان يجب اعمالهما او الغاؤهما
او اعمال احدهما والغاء الاخر ولا يجوز اعمالهما

لان باعمال احدهما يبطل مقتضى الاخر ولا الغاء هما
لان قيام المقتضى يستلزم قيام المقتضى فتعين
اعمال احدهما والغاء ~~هما لان قيام والغاء~~
الاخر ولا يجوز اعمال مقتضى الادغام دون
مقتضى الاعلال لان الاعلال سابق على الادغام فيمتنع الادغام ...
وانما قلنا ان الاعلال سابق على الادغام لان الاعلال
يجب مالم ينظر بمجرد النظر الى الحرف الواحد بيان لمجرد النظر
من حرف العلة بخلاف الادغام فانه لم يجب
مالم ينظر اليهما معاً وقد وقع في بعض النسخ وهو
لفيف من باب افعل وهو سهو وقع من الناسخ من الناسخ
قوله وواحد للرباعي نحو دحرج لما فرغ من بيان
ابواب الثلاثي المجرد ومنشعبته شرع في بيان
الرباعي فقال وواحد اي للرباعي المجرد عن الزوائد
بناء واحد وهو فعلل وانما لم يتصرفوا فيه كما تصرفوا
في الثلاثي المجرد من فتح عينه وكسره وضمه لثقله

بكثرة



بكثرة الحروف وانما اسكنوا الثاني طلبا للخفة
اذ ليس في كلام العرب توالي اربع حركات في كلمة
واحدة ولا فيما هو كالكلمة الواحدة فان قيل
لم عين الثاني بالتسكين مع ان غيره لو اسكن
لا يوجد توالي اربع حركات فالجواب انه لا يجوز اسكان
غير الثاني اما الاول فلتعذر الابتداء بالساكن واما
الثالث فللزوم التقاء الساكنين على غيره حده ولكن
اذ الرابع يسكن اذا اتصل به ضمير مرفوع بارز متحرك
واما الرابع يسكن فلوجوب بناء الماضي على الفتح
مالم يمنع مانع فلما لم يجز اسكان غير الثاني
تعين اسكانه وهذا الباب يكون متعدياً ولازماً
نحو دحرجت الحجر ودربخ اي ذل ومصدره فعللة
وفعلال قوله وثلثة لمنشعبة الرباعي اي لما قوله
واقشعر لما فرغ عن بيان الرباعي يعني الرباعي المزيد فيه
المجرد شرع في بيان منشعبته فقال وثلثة

للمنشعبة الرباعي يعني للرباعي المزيد فيه ثلثة ابواب
الاول ما زيد فيه حرف واحد والثاني حرفان وليس
فيها ما زيد على ثلثة احرف بخلاف مزيد الثلاثي
اما الاول فواحد وهو التفعلل نحو تدحرج تدحرجا
التاء فيه زايدة وهو مطاوع فعلل نحو دحرجته
فتدحرج واما الثاني فاثنان الاول الافعنلال
نحو احرنجم احرنجاما الالف والنون فيه زايدتان
يقال احرنجموا اي اجتمعوا ومعناه المطاوعة واما
الثالث الافعلال نحو اقشعر اقشعرارا الهمزة
والتشديد فيه زايدان وهو كاحمر واصفر ولهذا
لا يتعدى قوله وستة لملحق دحرج الى قوله وقلسي
يعني ان لما هو ملحق بدحرج ستة ابنية الاولى
شملل اي اسرع والثانية حوقل اي ضعف والثالثة
بيطر اي عمل البيطرة من البطر وهو الشق والرابعة
جهور اي جهر والخامسة قلنس اي لبس القلنسوة

و



والسادس قلسى اي لبس القلنسوة ايضا قوله
وخمسة لملحق تدحرج الى قوله وتمسكن يعني
ان لما هو ملحق بتدحرج خمسة ابنية الاولى تجلبب
اي لبس الجلباب والثانية تجورب اي لبس الجورب
والثالثة تشيطن اي فعل فعلا مكروها والرابعة
ترهوك اي تبختر والخامسة تمسكن اي اظهر
الذل اعلم ان تحقق الالحاق في تجلبب وتجورب
وترهوك وتشيطن بالباء والواو والياء لا بالتاء
قوله واثنان لملحق احرنجم نحو اقعنسس
واسلنقى اي لما هو ملحق باحرنجم بابان الاولى
اقعنسس اي تاخر ورجع من خلف وهو خروج
الصدر ودخول الظهر ضد الحدب والثاني
اسلنقى اي نام على قفاه وهو وانما حكمنا على اقعنسس
بانه موازن لاحرنجم وعلى استخرج بانه غير
موازن له لان المراد بالموازنة وقوع الفاء والعين

واللام في الفرع موقعها في الاصل وان كان ثمه
زيادة فلا بد من مماثلته في الملحق لا صورة حركات
وسكنات واستخرج بالنسبة الى احرنجم على خلاف
ما ذكرنا في الاصلية والزيادة اما في الاصلية
فلان الخاء وهو فاء قد وقعت موقع النون الزايدة
في الاصل واما في الزيادة فلان النون واقعة في الاصل
بعد الفاء والعين وليس في الفرع نون في موضعها قوله ومصداق
الالحاق اتحاد المصدرين اي ما يدل على صدق
الالحاق اتحاد المصدرين فيشمل ملحق بدحرج
دون اخرج لانهم قد قالوا شمللة وشملالا كما
قالوا دحرجة ودحراجا ولم يجئ مصدر اخرج
على ذلك فان قلت انهم قد قالوا اخرج اخراجا
كما قالوا دحرج دحراجا اجيب عنه بوجهين
الاول ان الاعتبار بالفعللة لاطرادها وعمومها
في جميع صور فعلل واما الفعلال فلا اعتداد به

وانما



وانما هو دخيل فيه غير مطرد ومجيئه في بعض
اللغة فانهم لم يقولوا قحطابا وغربادا بل قحطبة
وغربدة والثاني ان الشرط توافق المصادر
اجمع اعلم ان قوله ومصداق الالحاق اتحاد
المصدرين لا يتناول الاسماء فلو قال ومصداق
الالحاق جعل مثال على مثال ازيد منه ليعامل
معاملته لكان اولى ويمكن ان يقال في جوابه
ان المصنف اراد ان يبين الالحاق في الفعل لا
في الاسم فح يستقيم كلامه قوله فصل في الماضي للقوله
يجيء ضربنا اعلم اعلم ان الماضي ما دل على زمان
قبل زمانك وهو اي الماضي يجيء على اربعة عشر وجها
نحو ضرب الى ضربنا مع ان القياس يقتضي ان يجيء
على ثمانية عشر وجها ستة للغيبة وستة
للخطاب وستة للحكاية لكن لا يجيء منه الا اربعة
عشر وجها لما يجيء في اخر بحث الضماير قوله

انما بنى الماضى لفوات موجب الاعراب المراد بموجب
الاعراب هنا المشابهة التامة لا الفاعلية و
المفعولية والاضافة لانه لو كان كذلك يلزم ان يكون
المضارع مبنيا لفوات موجب الاعراب ح والامر
بخلافه قوله وعلى الحركة الى قوله وضارب هذا جواب
عن اشكال مقدر توجيهه ان الماضى لم بنى على السكون
مع ان الاصل فى البناء السكون لوجهين الاول
ان البناء ضد الاعراب والاصل فى الاعراب الحركة
وضدها السكون فاعطى السكون للبناء تحقيقا للتضاد
بينهما والثانى ان الحركة فى المعرب للحاجة اليها فلا حاجة
فى المبنى اليها فاجاب بقوله لمشابهة الاسم حاصله
ان له ادنى مشابهة بالاسم وهو وقوعه موقع الاسم
نحو مررت برجل ضرب وضارب فلهذا بنى على الحركة
قوله وعلى الفتح لانه اخو السكون لان الفتحة جزء الالف
هذا جواب ايضا عن سوال مقدر تقديره انه لم اختير الفتح





من بين ساير الحركات فاجاب بقوله لانه اخو السكون
لان الفتحة جزء الالف يعنى انما بنى الماضى على الفتح لانه
جزء ما هو لازم السكون وهو الالف فلما امتنع
البناء على السكون بنى على ما هو اقرب منه وهو الفتح
لان المصير الى الاقرب اولى ولان الفتح اخف الحركات
اعلم ان الماضى بفتح اخره دايما الا ان يعرض مانع
عنه فيوجب ضمه وهو اتصال واو الضمير به نحو ضربوا
او سكونه وذلك عند اتصال بعض الضماير به نحو
ضربتُ وضربنا وضربتَ وضربتِ وضربن وانما
اسكنوه عند ذلك فرارا عن توالى الحركات فيما هو
كالكلمة الواحدة اعنى الفعل وفاعله او عند الاعلال
نحو دعى ورمى اصلهما دعَوَ ورَمَيَ قلبت الواو
والياء الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما او حذفه
وهو عند اتصال واو الجمع بالفعل المعتل اللام نحو
دعَوْا ورمَوْا فان اصلهما دعَوُوا ورَمَيُوا حذفت

الواو والياء بعد قلبهما الفا لما مر وعند اتصال
تاء التانيث الساكنة بالفعل المذكور نحو دعت
ورمت اصلهما دعوت ورميت فحذف لام الفعل
فيهما وهو الواو في الاول والياء في الثاني بعد قلبه
الفا ايضا اذا عرفت هذا فاعلم انه لو قال وعلى الفتح
مالم يعرض مانع عنه لكان اصوب قوله
ولم يعرب الى قوله وبني الامر على السكون لعدم
مشابهته اى لم يعرب الماضي لان اسم الفاعل لم ياخذ
منه العمل حتى يعطي له الاعراب عوضا عن العمل
بخلاف المضارع فانه معرب لان اسم الفاعل
اخذ منه العمل فاعطي الاعراب له عوضا عن العمل
او لكثرة مشابهته بالاسم يعرب المضارع لكثرة
مشابهته بالاسم وبني الماضي على الحركة لقلة
مشابهته بالاسم وبني الامر على السكون لعدم
مشابهته بالاسم اصلا ولقائل ان يقول





لا طائل تحته قوله ولم يعرب لان قوله قبل:
انما بني الماضي يدل على انه ليس بمعرب ويمكن
ان يجاب عنه بان المصنف اراد ان يذكر دليلا
آخر على بناء الماضي فقال ولم يعرب ولقائل ان يقول
لا طائل تحت قوله وبني الماضي على الحركة اصلا
اقول الجواب عنه ممكن ايضا وبيانه غير مخفي على
من تامل اذا عرفت هذا فاعلم ان قوله فاعطى فائدة
على بناء الفاعل وفاعله ضمير مستكن فيه راجع الى اسم
الفاعل ومفعوله قوله الاعراب والجار والمجرور
اعني له يتعلق بقوله فاعطى والضمير المجرور البارز
راجع الى الفعل المضارع قوله زيدت الالف الى
قوله وهي اذا عرفت ان الماضي مبني على الفتح
مالم يعرض مانع عنه فاعلم ان الالف زيدت
في التثنية سواء كان للمذكر والمؤنث نحو ضربا
وضربتا حتى يدل عليهما والواو في جمع المذكر

نحو ضربوا حتى يدل على هموا والنون في جمع المونث
حتى يدل على هن اما وجه زيادة الالف والواو
والنون فلان الاصل في الزيادة ان يزاد حروف
المد واللين لكثرة دورها في الكلام وانما زيدت النون
في جمع المونث لانه لو زيدت الياء في جمع المونث
لزم دخول الكسرة التي هي اخت الجر على الفعل
الممنوع المصون عن الجر فزادوا النون التي هي شبيهة
بحروف المد واللين ثم حركوها لما بها من الاسمية
والفاعلية **قوله** ثم ضم حرف الطرف لاجل الواو
اي اذا اتصل بالفعل واو الجمع يكون آخره مضموما
للمجانسة بينهما لان الضمة جنس الواو والجنس الى
الجنس اميل **قوله** بخلاف رموا لان الميم ليست
بما قبلها هذا جواب عن سوال مقدر توجيهه
انتم قلتم اذا اتصل بالفعل واو الجمع يكون آخره
مضموما وقد جاء الفعل المتصل بواو الجمع

وضم الباء في ضربوا

من



من غير ضم اخره نحو رموا فاجاب بقوله لان الميم
ليست بما قبلها حاصله انا لا نسلم ان آخر رموا
ليست بمضموم لان الميم ليست بما قبلها بل الياء
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وهو مضموم وانما
قلنا ان ما قبلها الياء لان اصله رميوا فقلبت الياء
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فحذفت الالف فصار
رموا **قوله** وضم في رضوا الى قوله الى الضمة هذا جواب
عن اعتراض مقدر تقديره انما ذكرتم من ان الميم
في رموا لم يضم لانه ليس باخره منقوض برضوا
فان الضاد مضموم مع انه ليس باخره فاجاب
بقوله حتى لا يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة بيانه
انه لو لم يضم يلزم الخروج من الكسرة الحقيقية
الى الضمة التقديرية بيان الملازمة ان اصل
رضوا رضيوا فاسكن الياء لثقل الضمة عليها فاجتمع
الساكنان ثم حذف الياء فصار رضوا بكسر الضاد

فح يلزم ذلك ثم تقلب كسرته الى الضمة لئلا يلزم
ذكر فان قيل هذا الفساد يندفع بالفتح بان يقال
رضوا كما فرموا قلنا نعم الا ان الضم انسب واعلّه
بعض الشارحين بان اصله رضيوا فنقلت حركة
الياء الى الضاد فالتقى ساكنان فحذفت الياء فصار
رضوا اقول هذا الاعلال وان كان مستقيما الا انه ليس
بمطابق للمتن وهو لا يخفى على من له ادنى بصارة
فى هذا العلم **قوله** كتبت الالف الى قوله فى مثل حضر
وتكلم زيد اى كتبت الالف بعد واو الجمع للفرق
بينه وبين واو العطف فانه لو لم يكتب الالف
يلزم الالتباس فى نحو حضروا وتكلم زيد يعنى لم يعلم
ان حضر مفرد والواو للعطف ام للجمع فان قلت
لزوم الالتباس فى مثل حضروا وتكلم مسلم الا انا لا نسلم
لزوم الالتباس فى مثل ضربوا وان لم يلزم الالتباس
اجراء للباب على وتيرة الاطراد ولقائل ان يقول

ان



ان كتابة الالف بعد واو الجمع ليست بجارية على
الاطلاق اذ لم يكن بعد واو الجمع ضمير لانه اذا
كان بعده ضمير لا يكتب الالف بعده فلو قال كتبت الالف
بعد واو الجمع ما لم يكن بعده ضمير لكان اولى واحرى
والجواب عنه ظاهر من المتن **قوله** وقيل للفرق
الى قوله فى مثل لم يدعو ولم يدعوا اى قال بعض
التصريفيين انما كتبت الالف بعد واو الجمع ليحصل
الفرق بينه وبين واو الواحد فى مثل لم يدعو
ولم يدعوا فانه لو لم يكتب الالف لم يعلم انه لم يدعوا مفرد او جمع
ولقائل ان يقول يحصل الفرق بعلم انهما تجزم اخر الناقص
فسقط حرف العلة بها ولم يسقط فى الجمع قلنا
لا يسقط حرف العلة بلم فى بعض اللغة وعلى هذا قول
الشاعر هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو
زبان لم تهجو ولم تدع باثبات الواو **قوله** جعلت
التاء علامة للمؤنث الى قوله فى التعليق اى جعلت
التاء علامة فى مثل ضربت لان التاء من المخرج

الثانى اى من وسط الفم والمؤنث ايضا اى ثانيا كالتاء

فى التخليق اى فى الوجود لان الله عز وجل خلق

اولا آدم ثم حواء فناسب التاء بالمؤنث فلهذا

جعلت علامة فان قيل لم خصت زيادة العلامة

بالمؤنث قلنا لان الزيادة فرع والمؤنث

ايضا فرع فناسب ان يختص الفرع بالفرع قوله

وهذا التاء ليست بضمير لما يجيء اشارة الى التاء

فى ضربت اى التاء فيه ليست بضمير لما يجىء

فى آخر بحث الضماير قوله واسكنت الباء فى مثل

ضربن الى قوله فيما هو كالكلمة الواحدة اى

اذا اتصل باخر الماضى ضمير الفاعل يسكن اخره

نحو ضربت ضربنا ضربتَ ضربتما ضربتم

ضربتِ ضربتما ضربتنّ لانه لو لم يسكن اخره

يلزم توالى اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة

وانما قلنا ان مثل ضربن كالكلمة الواحدة لان النون

ضمير





لا يقال ضربت وزيد لانه

قد مر جوابه انا قلنا ان التاء لجاز من الفعل لشدة

اتصاله بالفعل قوله ومن ثمه الى قوله لا يقال ضربت

اى ومن اجل ان الضمير المرفوع كالجزء من الفعل

لا يجوز العطف عليه من غير تاكيد بمنفصل لانه

لو جاز العطف عليه من غير التاكيد يلزم عطف

الاسم على الفعل وانه غير جايز وانما قلنا قيدنا

بالمرفوع احترازا عن المنصوب والمجرور لان العطف

عليهما يجوز بغير التاكيد ضربتك وزيدا وزيدا

ومررت بك وبزيد وانما قلنا المتصل لانه ان كان

منفصلا جاز العطف بلا تاكيد نحو انا وزيد ذاهبان

اعلم انه اذا وقع الفصل بين الضمير المرفوع المتصل

وبين المعطوف يجوز العطف عليه بدون تاكيد

بمنفصل سواء وقع الفاصل قبل حروف العطف

نحو ضربتُ القومَ وزيدٌ او بعده كقوله تعالى ما اشركنا

ولا اباءنا فاذا عرفت هذا فاعلم انه لو قال لا يجوز

العطف على ضمير الفعل والمؤنث ايضا كالتاء ثانيا
بينه وبين المعطوف عليه لكان اجرى قوله بخلاف
ضربتا لان التاء فيه فى حكم السكون هذا جواب
عن اشكال توجيهه ان ما ذكرتم من ان توالى
اربع حركات لا يوجد فيما هو كالكلمة الواحدة
منقوض بضربتا الجواب عنه انا لا نسلم ان توالى
اربع حركات وجد فى ضربتا لان التاء فى ضربتا ولكن كان
متحركا الا انه فى حكم السكون فلم يوجد فيه توالى
اربع حركات قوله ومن ثمه الى آخره اى من اجل ان التاء
فى ضربتا فى حكم السكون يسقط الالف فى مثل رمتا
لالتقاء الساكنين حكما لان حركة التاء عارضة والعارض
كالمعدوم الا فى لغة رديئة عن الحق فانه يقول
اهل تلك اللغة الردية رماتا باثبات الالف
قوله وبخلاف ضربك الى قوله ضمير منصوب
الى قوله انا قلنا ان هذا جواب عن سوال مقدر بيانه





قدمر جوابه انا قلنا ان توالى اربع حركات لا يوجد
فيما هو كالكلمة الواحدة ومثل ضربك ليس كالكلمة الواحدة
لان الكاف فيه ضمير منصوب والمفعول مع الفعل ليس
كالكلمة الواحدة لعدم شدة اتصاله به بخلاف الفاعل
مع الفعل وبخلاف هدبد الى قوله اصله يتخايط هذا جواب
عن اعتراض مقدر توجيهه ظاهر فاجاب عنه بقوله لان
اصله هدابد ثم قصر توسعة للكلام كما انهم قصروا يتخايط
فيقولون يتخيط بالقصر للابرة القصيرة وبالمد الكبير الهدابد
اللبن الغليظ قوله وحذفت التاء فى ضربن الى قوله لعدم
الجنسية اعلم ان اجتماع علامتى التانيث لا يخلو اما ان يكون
فى الاسم او فى الفعل فان كان فى الاسم يحذف احديهما ان كانتا
من جنس واحد كمسلمات اصله مسلمتات فحذفت التاء اصله يتخايط
الاولى لانها تدل على التانيث فقط والتاء الثانية تدل
على كل الجمع والتانيث فلما كان فى الثانية زيادة معنى كان
حذف الاولى اولى ولو لم يكونا من جنس واحد لم يحذف

لحبليات فان الياء والتاء فيهما يدلان على التانيث فلم يحذف
احدهما لعدم الجنسية وان كان فى الفعل يحذف احدهما
على الاطلاق وانما فعلوا كذلك لخفة الاسم وثقل الفعل
. بواتي فى قوله وان لم يكونا من جنس واحد متصل بقوله
وحذفت التاء فى ضربن حتى لا يجتمع علامتا التانيث
فان قيل فلم وجب قلب الف حبلى ياء فى الجمع قلنا لانه
لو لم يقلب ياء فيه يلزم ان يحذف لاجتماع الساكنين
على غير حده وحذفها ليس بجايز لانها نزلت منزلة جزء
الكلمة لانها وضعت عليها فى اول الاحوال فان قيل
لم لم يقلب واوا قلنا لوجهين الاول ان الياء يكون
علامة التانيث كما فى هذى والواو ليست كذلك والثانى
ان الياء اخف من الواو فالقلب الى الاخف اولى من القلب
الى الاثقل قوله وسوى الى قوله فى الاخبارات اعلم انه
لا فرق بين تثنيتى المخاطب والمخاطبة فى اللفظ حيث
يقال فيهما ضربتما وبين الاخبارات اى فى نفس المتكلم



بخلاف ضربتا لعدم الجنسية



اما فى التثنية فلقلة استعمالها بالنسبة الى المفرد
واما فى الاخبارات فلعدم الالتباس لان المتكلم يرى
فى اكثر الاحوال او يعلم بالصوت انه مذكر او مؤنث
اولان وضع الضماير للايجاز والاختصار وبهذا الدليل يعلم
عليهما معا قوله زيدت الميم الى اخر الشعر اى زيدت الميم
فى تثنية المخاطب نحو ضربتما مع القياس يستدعى
ان يقال ضربتا لئلا يلزم الالتباس بين ضمير الاثنين
وبين الف الاشباع لان الفتحة فى انت قد تشبع
فيتولد منها الالف كقول الشاعر اخوك اخو مكاشرة
وضحك وحياك الاله فكيف انتا فزيدت الميم دفعا
لذلك الالتباس قوله وخصت الميم فى ضربتما الا انه بحثه
انما مضمر هذا جواب عن سوال مقدر توجيه السوال
ان علة زيادة الميم فى ضربتما دفع الالتباس بالف الاشباع
دفع الالتباس به حاصل لو زيد غير الميم فاجاب بقوله
لان بحثه انما مضمر لقائل ان يقول لا نسلم ان يكون

انتما تحت ضربتما مضمر الان فاعل ضربتما بارز
والجواب عنه ان يقال يمكن ان يكون مراد المصنف منه
انه ضمير المنفصل لضربتما فح يستقيم كلامه قوله
وادخلت الميم في انتما لقرب الميم من التاء في المخرج
الشفوي اي زيدت الميم في انتما لقرب الميم من التاء
في المخرج اذ هما شفويتان فان قيل لم خصت الميم
من حروف الشفوي وهي كثيرة لان التاء والفاء
والواو من الشفوي كالميم فالجواب عنه لان الباء
والفاء وان كانتا شفويتين الا انهما ليسا من حروف
الزوايد والواو اثقل من الميم فلهذا خصت الميم
قوله وقيل تبعا لهما لما يجيء اعلم ان بعض البصريين
انما زيدت الميم في انتما اتباعا لهما اي لفظهما اقول
هذا الدليل في غاية الضعف لان الميم فيهما ليست
بزايدة بل بدل من الواو والميم في انتما زايدة وليست
ببدل عن شيء فلا يقاس احدهما على الاخر قوله



وضمت التاء الى قوله في التثنية اي انما ضمت التاء
في ضربتما لان التاء ضمير الفاعل وعلامة الرفع
ولا فرق بين الرفع والضم في اللفظ واما فتحة
التاء في الواحد فللخوف من الالتباس لانها
لو ضمت يلزم الالتباس بنفس المتكلم الواحد
ولو كسرت يلزم الالتباس بالمخاطبة فان قيل
لم عين الفتحة في المخاطب والكسرة في المخاطبة مع
انه لو عكس بان يكون الكسرة في المخاطب
والفتحة في المخاطبة يندفع الالتباس ايضا
قلنا الفتحة اولى للمخاطب والكسرة اولى للمخاطبة
لان المذكر اصل والمونث فرع والفتحة خفيفة
والكسرة ثقيلة واعطاء الخفيف للاصل اولى
من العكس ولا يلزم ذلك الالتباس في التثنية
بسبب ضمة التاء فلهذا ضمت التاء فيهما
قوله وقيل الى قوله وهو الضم الشفوي

اى قال بعض التصريفيين انما ضمت التاء
فى التثنية اتباعا للميم اذ الميم شفوى فجعلوا
حركة ما قبل الميم وهو التاء من جنس الميم
وهو الضم الشفوى **قوله** زيدت الميم فى ضربتم
الى قوله الا اعلم انهم زادوا الميم وضمير فى جمع
المذكر المخاطب ليكون مطردا بتثنيته فى زيادة الميم
وضمير الجمع فى ضربتم محذوف وهو الواو
لان الميم بمنزلة الاسم اى يجعل الميم كثيرا
من الافعال اسما كالفعل المضارع فانه اذا دخل
عليه يجعل اسما كما يقال فى يخرج مخرج ولا يوجد
فى اخر الاسم واو وما قبله مضموم فى كلامهم الا كلمة هو
فلهذا حذفت الواو منه **قوله** ومن ثمه يقال فى
جمع دلو ادل الاصل ادلو اى ومن اجل انه ليس
فى اخر الاسم واو وما قبله مضموم الا كلمة هو يقال
فى جمع دلو ادل وهو فى الاصل ادلو قلبت الواو ياء

لذلك

لانه قال فى ضربتم من غير ضربتموا حذف الواو



لذلك ثم تبدل ضمة الياء كسرة ليصح الياء ثم
اعل كاعلال قاض وبعض التصريفيين يعل بقلب
ضمة اللام كسرة فى اول الامر ثم قلبت الواو ياء
لتطرفها وانكسار ما قبلها ثم اعل اعلال قاض وح
لا يكون قلب الواو فى ادلو ياء لئلا يلزم فى اخر
الاسم واو قبله ضمة بل لتطرفها وانكسار ما قبلها
فلا يكون مما نحن بصدده **قوله** بخلاف ضربوا
لان باءه ليست بمنزلة الاسم هذا جواب اعتراض
مقدر وتوجيه الايراد ان سبب حذف الواو
ثابت فى ضربوا كما فى ضربتم مع انه لم يحذف منه
فاجاب عنه بقوله لان باءه ليست بمنزلة الاسم
حاصل الجواب انا لا نسلم ان سبب حذف
الواو ثابت فى ضربوا كما فى ضربتم لان الباء لا تجعل
شيئا من الافعال اسما بخلاف الميم فح فقد سبب
حذف الواو فى ضربوا فلم تحذف الواو منه

بخلاف ضربتم فانه ثابت فيه فحذفت منه
وقد اختلف النسخ فى هذا المقام ففى البعض
لان باءه ليست وفى البعض الاخر ليس ولكليهما
وجه لان الحرف تذكر وتؤنث قوله وبخلاف ضربتموه
الى قوله كما فى الغظاية هذا ايضا جواب عن ايراد
مقدر تقديره لا يراد ان الميم فى ضربتموه بمنزلة
الاسم فى ضربتم فوجب ان يحذف الواو منه كما
فى ضربتمو الجواب عنه نعم ان الشان كما ذكرت الا
ان الواو خرج من الطرف اى من كونه آخرا بسبب
اتصال الضمير والحاصل انا قيدنا فى حذف الواو
وقوع الواو فى الطرف ونظيره الغظاية حيث
لم تقلب الياء همزة مع انها وقعت بعد الالف
الزائدة لخروجها عن الطرف بسبب الهاء به
الغظاية بالمعجم غظاة وهى دويبة اكبر
من الوزغة قوله وشدد نون ضربتن الى قوله





من النون هذا اشارة الى جواب اعتراض مقدر
توجيهه ان يقال لم شدد نون جمع المونث
من المخاطب دون جمع المونث من الغايب
الجواب انه انما شدد نون جمع المونث
من المخاطب نحو ضربتن لان اصله ضربتمن
لان تثنيته ضربتما والجمع محمول عليها فانقلب
الميم الى النون ثم ادغم النون فى النون فصار
ضربتن وانما فعل كذلك لقرب الميم من النون
لانهما شفويتان قوله ومن ثم تبدل الميم من النون
فى عمبر اصله عنبر اى ومن اجل ان الميم قريب
من النون تبدل الميم من النون فى مثل عمبر اصله عنبر
قال ابن الحاجب انما ابدلوها ميما لانهم لو تركوها
والحرف الذى بعدها من حروف الشفة وهو
الباء فان اظهر استقبحت وان اخفى استثقلت
وان ادغم النون ذهب ما فى النون من الغنة

فوجب قلبها ميما لتوافقه النون في الغنة
ولا ينافي الباء في المخرج قوله وقيل اصله ضربتن
لا شفويتا
الى قوله ثم ادغم اعلم ان بعضا من التصريفين قد
قال انما شدد نون ضربتن لان اصله ضربتن
بالتخفيف فاريد ان يكون ما قبل النون ساكنا
لكون مطردا بجميع نونات النساء في سكون ما قبل
النون ولا يمكن اسكان ما قبل النون هنا وهو تاء
المخاطب لانه لو اسكن لاجتمع ساكنان ولا يمكن
حذفها لانه علامة والعلامة لا تحذف اذا لم توجد
علامة اخرى فلما لم يمكن اسكان ما قبل النون
هنا زادوا النون لقرب النون من النون ثم
ادغم احدهما في الاخرى لاجتماع الحرفين
المتجانسين ولقائل ان يقول ان قوله لقرب
النون من النون ليس بمستقيم لانه يقتضي
المخالفة بين النونين وليس كذلك ويمكن
ان


ان يجاب عنه بان يقال ان المخالفة بينهما ههنا
ثابتة باعتبار ان الاولى زايدة والثانية علامة
وباعتبار ان الاولى حرف والثانية اسم فح
يستقيم كلام المصنف اذا انتقش هذا على صفحة
خاطرك فاعلم ان قوله ولا يمكن في الموضعين
اشارة الى سوال وجواب وتوجيههما ظاهر غني
عن البيان وان قوله والعلامة لا تحذف ليس
بجار على الاطلاق بل اذا لم يوجد علامة اخرى
اما اذا وجدت فيحذف نحو مسلمات اصله
مسلمتات حذفت التاء الاولى ولو كان علامة
للتانيث لوجود علامة اخرى وهي التاء الثانية كما مر
فالاولى ان يقال والعلامة لا تحذف اذا لم توجد
علامة اخرى والجواب عنه واضح على من تامل
قوله زيدت التاء في ضربت اي زيدت التاء
في نفس المتكلم الواحد مذكرا كان او مونثا

لان نحنه انا مضمر ثم ضم التاء فيه لانه لو
فتح او كسر لالتبس بالمخاطب او المخاطبة
وفي قوله لان نحنه انا مضمر نظر وجه النظر
قد مر قوله ولا امكن الزيادة الى قوله في اخواته
هذا جواب عن سوال مقدر تقدير السوال
انه لما كان نحنه انا مضمر ينبغي ان يزاد من حروف
انا فلم لم يزيدوا من حروفه الجواب عنه انه
لا امكن الزيادة من حروف انا لان الزيادة
من حروفه تستلزم الالتباس لانه لا تخلو اما
ان يزاد الالف او النون فان زيد الالف يلتبس
بتثنية الغايب وان زيد النون يلتبس
بجمع المؤنث له فاذا كان الزيادة من حروف
انا مستلزم الالتباس فاختير التاء لانه
موجود في اخواته وهي ضربت وضربت وضربتما
وضربتم وضربتن اعلم ان الفاء في قوله

فاختير



فاختير لجواب الشرط المحذوف تقدير
الكلام اذا لم تمكن الزيادة من حروف انا للالتباس
فاختير التاء قوله زيدت النون الى قوله اننا في ضربنا
مضمر اي زيدت النون في نفس المتكلم
مع الغير لان الضمير المرفوع المنفصل نحن
وفيه نون ثم زيد الالف لئلا يلتبس بجمع المؤنث
الغايب فعلى هذا يكون زيادة الالف بعد زيادة
النون ومنهم من قال انما زيدت النون في نفس
المتكلم لان ضمير المنفصل اننا وفيه نون
والف وعلى هذا تكون زيادة النون مع الالف
قوله وتدخل المضمرات الى قوله ستون نوعا
اعلم ان المضمرات تتصل بالماضي واخواته
وهي المضارع والامر والنهي واسماء الفاعل
والمفعول وهي اي المضمرات ترتقي الى ستين
نوعا لان المضمرات في الاصل ثلثة مرفوع ومنصوب

او مجرور لانها كناية عن الظاهر وهو اما مرفوع
او منصوب او مجرور فكذا المضمرات اما مرفوع
او منصوب او مجرور ثم يصير كل واحد من المرفوع
والمنصوب والمجرور اثنين نظرا الى اتصاله
وانفصاله يعني ان جميع الضماير اما متصل
او منفصل لانه اما ان يستقل بنفسه في اللفظ
اولا فالاول المنفصل والثاني المتصل فاذا صار
كل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور اثنين
فصار المجموع ستة حاصلة من ضرب الاثنين
في الثلاثة ثم اخرج المجرور المنفصل من الستة
لئلا يلزم تقديم المجرور على الجار وهو ممنوع
لان المجرور لشدة اتصاله بالجار كان كالجزء منه
وجزء الشيء لا يتقدم عليه او يقال انما لم يوضع
للمجرور منفصل لان الضمير انما يقع موقع مظهره
ومظهره لا ينفصل عن الجار لانه اما حرف او معنيه في

فلا



فلا يقع الفصل بين الحرف الجار والمجرور
ولا بين المضاف والمضاف اليه الا في ضرورة
الشعر فكذا المضمر المجرور لا ينفصل بخلاف المرفوع
والمنصوب فان مظهرهما ينفصلان عن العامل
كقولك ما ضرب زيدا الا عمرو وما ضرب عمرو الا زيدا
فاذا اخرج المجرور المنفصل بقي خمسة انواع
مرفوع متصل ومرفوع منفصل منصوب
متصل ومنصوب منفصل ومجرور متصل
فقط ثم انظر الى المرفوع المتصل وهو اي المرفوع
المتصل يحتمل ثمانية عشر نوعا في العقل
اما المخاطب او الغايب او المتكلم وكل منها اما المذكر
او المؤنث فتصير ستة وعلى التقادير الستة
اما المفرد او المثنى او المجموع فيحصل لك ثمانية
عشر وجها حاصلة من ضرب الستة في الثلاثة
ستة للغيبة وستة للخطاب وستة للحكاية

الا انه اكتفى بخمسة في الغيبة باشتراك التثنية
لقلة الاستعمل والمراد من الاشتراك هنا
الاشتراك المعنوي لا اللفظي لان تثنية الغايب
والغايبة ليست بمشترك في اللفظ لان لفظ
احدهما ضربا والاخر ضربتا الا ان ضميرهما منفصل
ولقائل ان يقول يحتمل ان يكون المراد منه الاشتراك
اللفظي قولكم ان لفظ احدهما مغاير للاخر
قلنا وان كان مغايرا الا ان الضمير فيهما ليس
الا الالف فيكون الضمير فيهما شيئا واحدا ويمكن
ان يجاب عنه بان يقال نعم ان الضمير فيهما ليس
الا الالف الا ان تلك الالف في تثنية المؤنث
ليس الا مع التاء بدليل انهم لا يستعملون
الالف وحدها لتثنية المؤنث وح كان ضمير
تثنية المذكر الالف وحدها وضمير تثنية المؤنث
الالف مع التاء فافترق الحال في اللفظ والمعنى



ان النحويين اختلفوا في هو فعند البصريين
انه اسم بجميع حروفه وعند الكوفيين الهاء
هو اسم والواو اشباع للحركة تقوية للاسم
ومتمسكات الفريقين مذكورة في المطولات
فليطلب فيها اذا عرفت هذا فاعلم ان الاصل
في هو ان يقال في تثنيته وجمعه هوا وهووا كما يقال
ضربا ضربوا الا انهم لم يقولوا كذلك بل قلبوا الواو ميما
في الجمع لاتحاد مخرجهما لانهما شفويتان
واجتماع الحرفين المتجانسين ثقيل فصار هموا
ثم حذفت الواو لما مر في ضربتم وحملت التثنية
على الجمع في قلب الواو ميما لا يقال فعلى هذا يلزم
اتباع الاصل الفرع لانا نقول الشيء الواحد
يمكن اصلا باعتبار وفرعا باعتبار آخر الا يرى
ان المصدر اصل للفعل في الاشتقاق عند اصحابنا
وفرع عليه في الاعلال اذ الفعل اصل فيه لثقله فكذا يمكن

ان يكون التثنية اصلا للجمع بانهما كثيرة الاستعمال
وفرعا عليه في الاعلال اذ الجمع اصل فيه لثقله كالفعل فح
اندفع الاعتراض ومن التصريفيين من قال انما جعل
الواو ميما في التثنية حتى يقع الفتحة على الميم القوي
لا على الواو الضعيف قوله وادخل الميم في انتما كما مر
في ضربتما وحمل الجمع عليه اي زيدت الميم في تثنية
الضمير المرفوع المنفصل للخاب نحو انتما لانه
لولم يزد الميم لالتبس بالف الاشباع كقول الشاعر
رايت من رمى فاصاب قلبي فقال من المطالب
قلت انا وهذا معنى قوله وحمل الجمع عليه قوله
ولا يحذف واو هو لقلة حروفه من القدر الصالح
اي ولا تحذف الواو من هو لقلة حروف هو
من القدر الصالح والمراد بالقدر الصالح
ان يكون على ثلثة احرف يبتدا به الكلام وحرف
يوقف عليه وحرف يتوسط بينهما قوله ويحذف

وحمل الجمع عليه ص





واو هو الى قوله وفيه اي ويحذف الواو من هو
اذا اتصل به شيء اخر لحصول كثرة الحروف
بالاتصال مع ان الواو وقع طرفا فاذا حذفت
يبقى الهاء مضموما ليدل على الواو المحذوفة
نحو له ويكسر الهاء اذا كان ما قبلها مكسورا
نحو غلامه او ياء ساكنة نحو فيه وانما يكسر
اذا وجد هذان الامران لانه لو لم يكسر يلزم
الخروج من الكسرة الحقيقية او التقديرية
الى الضمة الحقيقية وهو مستثقل اعلم ان حذف
الواو من هو اذا اتصل به شيء آخر ليس
بواجب بل جائز كقوله تعالى لهو البلاغ لهو
العزيز الحكيم قوله ويجعل ياء هي الفا الى قوله
في بادية باداة اعلم ان الاختلاف المذكور في هو آت
بعينه في هي اذا عرفت فاعلم ان ياء هي يجعل الفا
فيقال ها كما يجعل الياء في غلامي الفا وفي بادية باداة

للخفة قوله وتجعل ميما الى قوله مع ضعفها
اى تجعل ياء هى ميما فيقال هما لئلا يقع الفتحة
على الياء الضعيفة مع ضعفها واعترض البعض
على المصنف ان لو كان قوله مع ضعفها تكرار
بلا فائدة اقول هذا الاعتراض انما يرد ان
لو كان الضمير المجرور البارز راجعا الى الياء وهو
ليس براجع اليها بل الى الفتحة فح لا يرد قوله
وشدد نون هن كما مر فى ضربتن اى شدد نون هن
للعلة المذكورة فى ضربتن قوله واثنا عشر للمنصوب
المتصل نحو ضربه الى ضربنا اى للمنصوب المتصل
اثنا عشر نوعا نحو ضربنى ضربنا ضربك ضربكما
ضربكم ضربكِ ضربكما ضربكن ضربه ضربهما
ضربهم ضربها ضربهما ضربهن قوله ولا يجوز
الى قوله فى حالة واحدة اى ولا يجوز فى الضمير
المتصل اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول لان اجتماعهما

لوجاز



لوجاز يلزم ان يصير الشخص الواحد فاعلا
ومفعولا فى حالة واحدة وهو ممتنع فلا يقال
ضربتك وضربتنى بل ضربت نفسك وضربت نفسى
ولقائل ان يقول لا يلزم ان يكون الشخص الواحد
فاعلا ومفعولا فى ضربت نفسى ايضا فالصواب
ان يقال فى تعليله انما لا يجوز اجتماع ضميرى
الفاعل والمفعول لان الغالب فى غير افعال القلوب
تعلق الفعل بغيره فلو جمع بينهما لسبق الوهم
الى المغايرة بينهما ولو قيل ضربتنى لسبق الوهم
الى ضربتنى انت فلدفع هذا الوهم عدل الى ايراد النفس
فقيل ضربت نفسى جواب سوال ولا يدفع حركة
المضمر وهو التاء هذا الالتباس مع قيام هذا الغالب
لكون هذا الغالب قويا ولجواز اشتباه هذه الحركة
بغيرها عند غفلة السامع قوله الا فى افعال القلوب
الى قوله علمت فضلى استثناء من قوله ولا يجوز اى

ولا يجوز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول
الا في افعال القلوب فان اجتماعهما فيها جايز
نحو علمتك فاضلا وعلمتني فاضلا وانما جاز اجتماعهما
فيها لان تعلقها في الحقيقه بالمفعول الثاني لا
بالمفعول الاول فكان الاول غير موجود الا ترى اذا قلت
ظننت زيدا قايما فالمظنون هو القايم لا ذات
زيد بخلاف ضربتني فان تعلقه بالضميرين معا
او لانها متعلق باعتقادات القلوب من العلم والظن
ولا شك ان تعلق علم الانسان وظنه بصفات نفسه اكثر
من تعلقهما بصفات غيره فاذن لم يحتج الى ايراد النفس
فيها لانتفاء المقتضي لايرادها وهو الالتباس قوله
واثنا عشر للمنصوب المنفصل يعني كما ان للمنصوب
المتصل اثني عشر نوعا كذلك للمنصوب المنفصل
اثنا عشر نوعا نحو اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياكِ
اياكن اياه اياهما اياهم اياها اياهما اياهن وفي حق





بابا اختلافات كثيرة تركت ذكرها لئلا يطول كتابي
قوله واثنا عشر للمجرور المتصل نحو ضاربه الى ضاربنا
اي الضمير المجرور المتصل اثنا عشر نوعا وهو يكون
في الاسم والحرف اما في الاسم فمثاله نحو ضاربي
ضاربنا ضاربك ضاربكما ضاربكم ضاربكِ ضاربكما
ضاربكن ضاربه ضاربهما ضاربهم ضاربها
ضاربهما ضاربهن واما في الحروف فمثاله نحو لي لنا لك
لكما لكم لكِ لكما لكن له لهما لهم لها لهما لهن
وانما اخر ذكر المجرور المتصل عن المنصوب لان للمنصوب
منفصلا وليس له منفصل فيكون للمنصوب مزية
عليه فلهذا اخر ذكره ولان المنصوب من معمول
الفعل بلا واسطه والمجرور منه بواسطة فتقديم
المنصوب اولى لان الاصل عدم الواسطة وما قيل
في وجه التاخير من ان عامل الجر حرف والحرف
مؤخر عن الاسم والفعل فمعموله يجب ان يكون

موءخرا من معمولهما ضعيف وجه الضعف غير
مخفي على من له ادنى تامل قوله وفي مثل ضاربيّ
جُعِلَ الواوُ ياءً ثم ادغم اعلم ان جمع المذكر
السالم اذا أُضِيفَ الى ياء المتكلم يحذف نونه
ثم يجعل الواو ياء ثم ادغم نحو ضاربيّ اصله
ضارِبُونَ حذفت النون بالاضافة الى الياء
فصار ضاربوي ثم جعل الواو ياء لانّ الواوَ
والياء اذا اجتمعتا وسبقت احديهما بالسكون
تقلب الواو ياء سواء كان الواو قبل الياء او بعده
ثم ادغم فصار ضارِبُيَّ بضم الباء ثم كسرت الباء
ليصح الياء قوله كما في مهديّ يعني يجعل الواو ياء ثم
ثم ادغم ثم كسر ما قبل الياء كما يجعل الواو ياء
ثم ادغم ثم كسر ما قبل الياء في مهديّ اصله مهدوي
واعلاله ظاهر قوله والمرفوع المتصل الى قوله
ولا تضرب اعلم ان الضمير المرفوع المتصل

يستتر



يستتر في خمسة مواضع الاول في الغايب سواء
كان ماضيا او مضارعا او امرا او نهيا نحو زيد
ضرب ويضرب وليضرب ولا يضرب واحترز
بالمرفوع عن المنصوب والمجرور لانهما
لا يستتران لما سيجيء وبالمتصل عن المنفصل
لامتناع استتار المنفصل في العامل لانفصاله
عنه قوله وفي الغايبة نحو ضربت وتضرب ولتضرب
ولا تضرب الموضع الثاني من المواضع الخمسة
التي يستتر فيها الضمير المرفوع المتصل
الواحدة الغايبة سواء كانت ماضية نحو هند
ضربت او مضارعة نحو هند تضرب او امرا
نحو هند لتضرب او نهيا نحو هند لا تضرب
واحترزنا بالواحدة عن مثنى الغايبة ومجموعها
فان الضمير المرفوع المتصل لا يستتر فيهما لدفع
الالتباس بالمفرد قوله وفي المخاطب الذي في غير

الماضى نحو تضرب واضرب ولا تضرب الموضع
الثالث من المواضع الخمسة التى كان الضمير
المرفوع المتصل مستترا فيها المخاطب الذى
فى غير الماضى سواء كان مضارعا او امرا او نهيا
نحو تضرب واضرب ولا تضرب واحترز
بقوله الذى فى غير الماضى عن المخاطب فى الماضى
اذ الضمير المرفوع المتصل لا يستتر فيه لان فاعله
ظاهر فلو استتر يلزم اجتماع الفاعلين فى فعل
واحد من غير عطف ولا يستتر فى المخاطبة
والمخاطبين والمخاطبتين والمخاطبات قوله
وياء تضربين الى قوله كوا و تضربون اعلم
ان العلماء اختلفوا فى ياء تضربين فقال عند
الاخفش هى علامة الخطاب وفاعله مستتر
وعند العامة هى ضمير بارز للفاعل كواو يضربون
وقول الاخفش ليس بجيد لان الياء فى تضربين

لو كان



لو كان علامة الخطاب يلزم اجتماع العلامتين
لان التاء فى اوله علامة الخطاب ايضا وبعض النحاة
اجاب عن طرف الاخفش بان قال ان الياء علامة
للخطاب مع شئ آخر والتاء علامة للخطاب
فقط وهذا الجواب ليس بمرضى عنه قوله
عين الياء لمجيئه فى هذى امة الله للتانيث اى عين
الياء فى تضربين للفاعل لان الياء يجئ للتانيث
كهذى امة الله فلما جاء الياء للتانيث كان مناسبا
للفعيين فلهذا عين الياء له وفيه نظر بجواز ان
يكون هذى صيغة موضوعة للتانيث او يكون
الياء بدلا عن الهاء فى هذه امة الله قوله ولم يزد
فى تضربين الى قوله وتكرار التائين فى التاء هذا
اشارة الى جواب سوال مقدر توجيهه ان يقال
لهم لم يزد من حروف انت فى المخاطبة مع انكم
زدتم فى المخاطب من حروف انت فاجاب بقوله

للالتباس الى اخره حاصله انه انما لم يزد
من حروف انت في تضربين لانه لو زيد فلا
فلا يخلو اما ان يزاد الالف او النون او التاء لا
الى شيء منها اما الى الاول فلالتباس بالتثنية
واما الى الثاني فلاجتماع النونين وما الى الاول
فلالتباس واما الى الثالث فلتكرار التانيث
قوله ابرز للفرق بينه وبين الجمع اي ابرز الياء
في تضربين لانه لو لم يبرز لالتبس بالجمع
للمخاطب نحو تضربن فلدفع الالتباس
ابرز فيه الياء قوله ولم يفرق الى قوله
في الصورة هذا جواب عن ايراد مقدر
تقديره ان ابراز الياء في تضربين لو كان
للفرق بينه وبين جمعه فلا حاجة الى الفرق
اذ لو استتر يحصل الفرق بحركة ما قبل
النون فاجاب عنه بقوله حتى لا يلتبس الى اخره

محصله



محصله انه لو كان الامر على ما ذكرت لالتبس
بالمخاطبة المؤكدة بالنون الثقيلة في الصورة
وانما قال في الصورة اذ الالتباس بينهما
معدوم من حيث اللفظ لان النون في المخاطبة
المؤكدة بالنون الثقيلة مشددة وفي المخاطبة
التي لم يؤكد بالنون الثقيلة مخففة اقول
في قوله حتى لا يلتبس بالنون الثقيلة نوع
من التساهل والصواب ان يقال حتى لا يلتبس
بالمؤكدة بالنون الثقيلة قوله ولا يحذف النون
اي لم يفرق بينهما بحذف النون من المخاطبة
لئلا يلتبس بالمخاطب المذكر والمؤنث الغايبة
اعلم ان قوله بالمذكر مستدرك اذ لو اقتصر
على قوله حتى لا يلتبس لكان اولى لشموله اياه
وغيره من المؤنث الغايبة قوله وفي المضارع
المتكلم نحو اضرب ونضرب الموضع من المواضع

الرابع من المواضع الخمسة

حتى لا يلتبس بالمذكر معطوف على قوله بحذف [illegible]

التي يستتر المرفوع المتصل فيها المضارع للمتكلم
سواء كان متكلما وحده او متكلما مع غيره
نحو اضرب ونضرب وانما يستتر فيه لوجود
قرينة دالة على من هو له قوله وفي الصفة
نحو ضارب ضاربان الى اخره الموضع الخامس
من المواضع الخمسة التي يكون المرفوع المتصل
فيها مستترا الصفة على الاطلاق اي مفردا كان
او مثنا او مجموعا مذكرا كان او مونثا وانما استتر
فيها لانه لو ابرز يلزم الالف في المثنى والواو
في المجموع والمراد بالصفة اسماء الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل
قوله واستتر في المرفوع الى قوله بمنزلة جزء
الفعل اي واستتر الضمير المرفوع دون المنصوب
والمجرور لانه بمنزلة جزء الفعل لانه فاعل
والفاعل كالجزء من الفعل بخلاف المنصوب
و



والمجرور لانهما ليسا كذلك فلا يستتر
فان سال سائل بان يقول ما معنى قوله
واستتر في المرفوع فاجاب عنه ان يقال
ان معناه ويجوز الاستتار في المرفوع نعم لو طرح
لفظة في لما يحتاج الى هذا التاويل قوله
واستتر في الغايبة الى قوله اولى اي واستتر الضمير
المرفوع في الغايب والغايبة ولا يستتر في التثنية
والجمع لان الاستتار خفيف والمفرد سابق فاعطاء
ما هو خفيف لما هو سابق وهو المفرد اولى من اعطائه
لما هو غير سابق وهو التثنية والجمع او لان الاستتار
خفيف والمفرد كثير الاستعمال بالنسبة الى التثنية
والجمع واعطاء الخفيف لما هو كثير الاستعمال
اولى واحرى قوله دون المتكلم والمخاطب اللذين
في الماضي اذا الاستتار قرينة ضعيفة لان الاصل
الظهور والابراز قرينة قوية واعطاء الابراز القوي

للمتكلم والمخاطب القويين اولى من اعطاء
الاستتار الضعيف لهما وقيد المتكلم والمخاطب
بقوله اللذين في الماضي لانهما لو كانا في المضارع ليس
بقوي بالنسبة الى المتكلم والمخاطب اللذين في الماضي
لان المضارع فرع الماضي والماضي اصل قوله واستتر
في المخاطب المستقبل ومتكلمه للفرق اي واستتر الضمير
المرفوع المتصل في المخاطب والمتكلم للمستقبل ليحصل
الفرق بين المتكلم والمخاطب اللذين في المستقبل
وبينهما في الماضي ولا يستتر في المخاطبة لان المخاطب
لسبقه استحق خفة الاستتار وللمعترض ان يعترض
بان يقول ان قوله واستتر في المخاطب المستقبل
مكرر لان قوله قبل دون المتكلم والمخاطب اللذين في الماضي
يدل على ان الضمير المرفوع المتصل يستتر في المخاطب
والمتكلم اللذين في المستقبل ويمكن ان يجاب عنه بانه
انما ذكر وان كان معلوما مما قبل للتصريح قوله وقيل

لم يكن الحكم كذلك لان المتكلم والمخاطب اللذين في المضارع ع م

الى



الى قوله وضارب ان اعلم ان من التصريفيين من قال
انما يستتر الضمير المرفوع المتصل في هذه المواضع
دون غيرها لوجود الدليل وهو عدم الابراز في ضرب
في قولنا زيد ضرب والتاء في ضربت في قولنا هند ضربت
والياء في يضرب في قولنا زيد يضرب والتاء في قولنا
هند تضرب والهمزة في اضرب في قولنا زيدا اضرب
والنون في نضرب في قولنا زيدا نضرب والصفة
اذا اسندت الى شيء قبلها نحو زيد ضارب الى اخر الامثلة
واعترض بعض الناس قائلا يلزم من هذا الدليل
المصادرة على المطلوب بيان الملازمة ظاهر على من تأمل
اقول يمكن ان يجاب عنه بان المراد من الابراز في قوله
عدم الابراز الظهور ويكون تقدير الكلام لوجود
الدليل وهو عدم ظهور الفاعل محصله ان الفعل لا بد له
من فاعل وهو اما ظاهر او مستتر فلما لم يكن له فاعل
ظاهر علمنا ان فاعله مستتر وثبت الاستتار بالستر

والتقسيم الآن قائل هذا الدليل لو اقتصر على قوله
وهو عدم الابراز لكان اولى لصدقه في كل الامثلة اذا
عرفت هذا فاعلم ان قوله والصفة بالرفع لا بالجر على انها
معطوف على قوله عدم الابراز او على قوله والنون على
الاختلاف المذكور في النحو وقد وقع في بعض النسخ
وفي الصفة وهو ليس بمستقيم فليتامل قوله
ولا يجوز لن يكون الى قوله نحو ضربت هند ثم تبين
لما وعد المصنف في اوايل هذا الفصل حيث قال ثمه وهذا
ليس بضمير لما يجيء اعلم ان التاء في ضربت ليس بضمير
كالتاء في ضربتِ بالحركات لانه لو كان ضميرا لزم حرفه
عند مجيء فاعله الظاهر اللازم باطل بجواز قولنا ضربت
هند فالملزوم مثله لان بطلان اللازم يستلزم بطلان
الملزوم قوله ولا يجوز الى قوله كالف يضربان اعلم ان الالف
في ضاربان ليس بضمير كالف يضربان لانه لو كان ضميرا لما تغير
في حال النصب والجر فلما تغير فيهما علمنا انه ليس بضمير

بخلاف



بخلاف الف يضربان فانه ضمير لانه لا يتغير في حالة
من الاحوال قوله والاستتار واجب الى قوله ونفعل
زيدون اعلم ان الاستتار على نوعين واجب وجائز
فالواجب هو الذي لا يسند الا اليه وذلك في اربعة افعال
وهي فعل امر للمخاطب وتفعل مخاطبا وافعل متكلما
وحده ونفعل متكلما مع الغير فهذه الافعل كلها
لا يسند الا الى ما استكن فيها من انت وانا ونحن
فلما كان الاستتار واجبا فيهن قبح ان يجيء ظاهر
افلا يقال افعل زيد ولا تفعل زيد وافعل زيد ونفعل
زيدون والجائز هو الذي يسند اليه الفعل تارة
والى غيره اخرى كالمنوي في الغائب نحو زيد فعل
والغائبة نحو هند ضربت فان الفعل كما يسند اليه
يسند الى الظاهر نحو فعل زيد وضربت هند ومنه
المستكن في الصفات لانها يسند تارة الى ما استكن
فيها واخرى الى الظاهر نحو زيد ضارب وزيد ضارب

غلامه قوله فصل في المستقبل الى قوله اخره لما فرغ
من بيان الماضي اخذ تبيين المضارع وهو ما يكون
في اوله احدى الزوائد الاربع لقائل ان يقول ان هذا
التعريف ليس بمانع لدخول ما ليس منه فيه نحو زيد
ويشكر لان التعريف صادق عليهما مع انه ليس بمضارع
والجواب عنه ان المراد من قولنا ما يكون في اوله
احدى الزوائد الاربع لقصد المضارعة وكل واحد
منهما فعل مضارع في اصل الوضع ثم نقل عنه
الى الاسمية فجعل علما ولا يضر غلبة الاسمية في
دخل كل واحد منهما في التعريف لان المراد من قولنا
ما يكون في اوله احدى الزوائد الاربع باعتبار الوضع
الاصلي وللمورد ان يورد على هذا التعريف ايرادا
اخر بان يقول انه منقوض بنصر فانه صدق عليه
وليس بمضارع والجواب عنه ان المراد في قولنا
ما يكون في اوله احدى الزوائد الاربع فعل ماض زيد





في اوله احدى الزوائد الاربع والنون في نصر
ليست بزائدة على نفس الكلمة بل من اصلها
وللمورد ان يعود ويقول فعلى هذا ينبغي ان يكون
اكرم وتكسر وتباعد فعلا مضارعا لانه صدق
على كل واحد منها ان في اوله احدى الزوائد الاربع
مما ليس في نفس الكلمة مع ان كل واحد منها ليس
بمضارع والجواب من هذا الايراد هو الجواب
الاول بعينه عن الاعتراض بنحو يزيد ويشكر
ويشكر واذا انتقش هذا على صحيفة الخاطر
فاعلم ان المضارع كالماضي على اربعة عشر وجها
نحو اضرب نضرب تضرب تضربان تضربون
تضربين تضربان تضربن يضرب يضربان
يضربون تضرب تضربان يضربن قوله
ويقال له مستقبل لوجود معنى الاستقبال
في معناه اي يقال للمستقبل مستقبل لوجود

معنى الاستقبال فى معناه نحو يضرب فان
معنى الاستقبال موجود فى معناه اذ معنى يضرب
ضرب واقع فى الزمان الآتى قوله ويقال له المضارع
الى قوله بين الحال والاستقبال اى يقال للمستقبل
مضارع لان المضارعة فى اللغة المشابهة سمى به
لانه مشابه باسم الفاعل فى الحركات والسكنات
لان يضرب كضارب فيهما وفى وقوعه صفة
للنكرة اذ يقال جاءنى رجل يضرب كما يقال ضارب
وفى دخول لام الابتداء لانه يقال ان زيدا ليقوم
كما يقال لقائم وباسم الجنس فى العموم والخصوص
يعنى كما ان اسم الجنس نحو رجل مثلا شايع فى امته
ثم تختص بلام العهد لواحد بعينه كذلك المستقبل
مشايع بين الحال والاستقبال ثم تختص بدخول
السين او سوف بالاستقبال وبدخول اللام الابتداء
بالحال ولقائل ان نقول لو كان اللام مختصا

المضارعة

للفعل



للفعل المستقبل بالحال لما يجامع مع سوف
للتحقق المنافاة بينهما التالى باطل بقوله تعالى
ولسوف يعطيك ربك ولسوف اخرج حيا فالمقدم
مثله ويمكن ان يجاب عنه بان اللام يفيد التوكيد
والحال وفى الايتين قد تجرد بمعنى التاكيد قوله
وبالعين فى الاشتراك يعنى كما ان العين مشترك
بين المعانى المختلفة ثم تختص لاحد المعانى
بالقرينة كذلك المستقبل مشترك بين الزمانين
ثم تختص لاحد الزمانين بدخول السين او سوف
وبدخول اللام وانما ذكر السين معرفا لانه يجيء
للاستقبال والطلب واصابة الشيء على صفة
والتحول والوقف بعد كاف المؤنث ويسمى سين
الكسكسة نحو سنخرج واستعجلته واستجارة
واستحجر الطين واكرمتكس فلا بد من ذكر السين
معرفا تعريف عهد ليتعين سين الاستقبال

اذا عرفت هذا فاعلم ان لسائل ان يقول ان قوله
لانه مشابه بضارب في الحركات والسكنات يقتضي
ان يكون في ضارب ثلث سواكن مع انه ليس كذلك
والجواب عنه ان الالف واللام اذا دخلا على الجمع يتناول
ذلك الجمع على الواحد ايضا كما اذا حلف رجل بان يقول
لا اشتري العبيد يحنث باشتراء عبد واحد قوله
زيدت على الماضي الى قوله من القدر الصالح اعلم
ان المضارع انما كان بزيادة حروف اتين على اول
الماضي دون النقصان من حروف الماضي لانه لو كان
بالنقصان يلزم ان يصير المضارع اقل من القدر الصالح
ولهذا كان بالزيادة لا بالنقصان هذا في الماضي الثلاثي
واما في غيره فالمضارع ايضا بالزيادة وان لم يصر اقل
من القدر الصالح بالنقصان حملا على الماضي الثلاثي
قوله وزيدت الى قوله بالماضي هذا جواب عن اشكل
مقدر توجيهه انه لم كانت زيادة حروف في اول





المضارع دون اخره مع ان الاصل في الزيادة ان يكون
في الاخر لانه محل التغيير فاجاب بقوله لان في الاخر
يلتبس بالماضي بيان الالتباس انه لو زيدت حروف
اتين في اخر المضارع فلا يخلو اما ان يزاد الهمزة
او التاء او الياء او النون وعلى كل التقادير يلزم
الالتباس بالماضي اما على تقدير ان يزاد الهمزة فيلتبس
بتثنية الماضي واما على تقدير زيادة التاء فيلزم
الالتباس بالماضي المخاطب واما على تقدير ان يزاد
النون فيلتبس بالجمع من الماضي للغايب واما على تقدير
ان يزاد الياء فلا يلزم الالتباس الا انه لم يزد طردا للباب
قوله واشتق من الماضي لانه يدل على الثبات اي اشتق
المضارع من الماضي لان الماضي يدل على الثبات
ومايدل على الثبات حقيق بان يكون اصلا
فلهذا اشتق من الماضي اعلم ان في قوله واشتق
من الماضي نظر وجه النظر ان المضارع ليس بمشتق

من الماضي لما انه لو كان مشتقا منه لوجب ان يدل
على اكثر مما يدل عليه الماضي لما ثبت زيادة المشتق
على المشتق منه في المعنى والمضارع لا يدل عليه الماضي
والجواب عنه ان المراد من الاشتقاق هنا الاشتقاق
اللغوي لا الاصطلاحي واشتراط الدلالة على اكثر
مما يدل عليه المشتق منه في المشتق الاصطلاحي لا في اللغوي
اذا عرفت هذا فاعلم ان المراد من الثبات في قوله لانه
يدل على الثبات الوقوع والدوام والا يكون كلامه
سهوا واضحا قوله وزيدت في المستقبل الى قوله وللاحق للاحق
اعلم ان الزيادة انما كانت في المستقبل لان الفعل
لما كان صادرا عن الغائب او المخاطب او المتكلم الواحد
او عنه مع غيره طلبوا نصب علامة يستدل بها على ذلك
فاختاروا لها الياء والواو والالف لكثرة دورانها
في الكلام وللمعترض ان يقول لم يزد في الماضي مع انه
قد كان اما صادرا عن الغائب او المخاطب او المتكلم

الواحد



الواحد او عنه مع غيره طلبوا نصب علامة
يستدل بها على ذلك فاختاروا لها الياء والواو
والالف لكثرة دورانها في الكلام وللمعترض ان يقول
لم لم يزد في الماضي مع انه قد كان اما صادرا عن الغائب
او المخاطب او المتكلم الواحد او عنه مع الغير الجواب
انه انما لم يزد في الماضي مع وجود علة الزيادة
لان الزمان الحاضر والمستقبل بعد زمان الماضي
والمزيد بعد المجرد فناسب ان يعطى السابق
وهو التجريد للسابق وهو الماضي واللاحق وهو
للاحق وهو المضارع اعلم ان قوله وزيدت في المستقبل
ليس بجار على ظاهره لانه لو اجري على ظاهره يقتضي
ان يزاد على صيغة يضرب حروف اتين وليس
كذلك الا ان معناه وكانت الزيادة في المستقبل دون الماضي
والمراد بالمستقبل في قوله وزيدت في المستقبل الماضي
باعتبار ما يؤل اليه يعني اطلق على الماضي المستقبل

باعتبار ان يكون مستقبلا كذا في بعض الشروح اقول
التوجيه الاول جيد الا ان التوجيه الثاني في غاية
السماجة لان لفظة في لا تخلو اما ان يكون بمعناها
او بمعنى على فان كان الاول ففساده ظاهر وان كان الثاني
يلزم التكرار المحض فليتامل قوله وعينت الالف
للمتكلم الى قوله انا اي عينت الالف للمتكلم الواحد
لان الالف من مبدا المخارج لانه من اقصى الحلق
وهو مبدا المخارج والمتكلم هو الذي يبدا الكلام به
فناسب الالف له ثم حركوها ليمكن الابتداء بها وقيل
انما عينت الالف للمتكلم الواحد طلبا للتوافق
بينه وبين اول حرف من انا قوله وعينت الواو
للمخاطب الى قوله في نحو ووجل في العطف اعلم
ان الواو انما عينت للمخاطب مطلقا لمناسبة
بينهما بيان المناسبة ان الواو من منتهى المخارج
والمخاطب هو الذي ينتهي الكلام عنده فلهذه المناسبة

تعيين



تعيين الواو للمخاطب له ثم قلبت الواو تاء
لانه لو ابقي يلزم اجتماع الامثال في كلمة واحدة
وهو مستكره بيان الملازمة ان فاء الفعل
قد يقع واوا نحو وجل فلو زيدت عليها واو اخرى
للمخاطب ودخلت عليها الواو العاطفة لاجتمع
الامثال المستكرهة فلما علموا ان ابقاءها يفضي
الى الاستكراه ابدلوا عنها التاء لانها كثيرا ما تبدل
من الواو نحو تُراثٍ وتجاهٍ والاصل فيهما وُراثٍ
ووُجاهٍ واحترزنا بقولنا في كلمة واحدة عن اجتماع
الامثال في كلمتين فانه غير مستكره نحو قوله تعالى
آوَوْا ونَصَرُوا قوله ومن ثمة قيل الاول من كلمة لا يصلح
لزيادة الواو اي ومن اجل اجتماع الواوات مستكره
في الكلمة الواحدة عندهم قيل لا يصلح زيادة الواو
في الاول من كل كلمة حتى لا يجتمع الواوات فان قيل
هذا الدليل مستقيم في الكلمة التي كان في اولها

واو اما في الكلمة التي لا يكون في اولها واو فلا يستقيم
فيصح زيادة الواو فيها لانتفاء العلة المقتضية
لانه لا يزاد الواو في الاول من تلك الكلمة فالجواب عنه
انه انما لا يصح زيادتها فيها ايضا وان فقد العلة ح
على الكلمة التي في اولها واو وقيل الوجه المعقول
في عدم زيادة الواو اولا هو انه لو زيدت واو اولا
فبتقدير انضمامها وانكسارها تقلب همزة نحو اجوه
واشاح وبتقدير انفتاحها تضم في التصغير فتقلب همزة
ايضا نحو اجيه في وُجيه في تصغير وجه على ان المفتوحة
قد تنقلب همزة كاحد واناة في وحد ووناة وغرضهم
بالزيادة نفس الحروف الزايدة اذ لو كان الغرض
غيره لزادوه فلو زيدت الواو اولا وهو لا يخطر
بالبقاء على حالها للزم نقض الغرض فرفض زيادتها
اولا قوله وحكم واو ورنتل اصل هذا اشارة الى الجواب
سوال مقدر توجيهه ان قولكم لا يصلح زيادة الواو





في الاول من كل كلمة منقوض بورنتل فان واوه
زايدة مع انها في الاول الجواب عنه انا لا نسلم
ان واو ورنتل زائدة بل هي اصل لما قلنا كذا
في الحواشي اقول الاولى ان يقال ان قوله وحكم
معطوف على قوله قيل اى ومن اجل اجتماع
الواوات في الكلمة الواحدة مكروه حكم ان واو ورنتل
اصل الورنتل بلدة وقيل الشدة يقال وقع
في ورنتل اى في شدة وقيل يناديه الاسد قوله من وسط الفم
والغائب هو بين المتكلم والمخاطب فناسب ان يعطى
وعينت الياء الى قوله والمخاطب انما عينت الياء
للغائب لكونها من وسط الفم والغائب هو بين المتكلم
والمخاطب فناسب ان يعطى الوسط للوسط اعلم ان الياء
للغائب المذكر سواء كان مفردا او مثنى او مجموعا
وبجمع الاناث فاذا عرفت هذا فاعلم ان في قوله
وعينت الياء للغائب نظرا والمراد من الغائب

وعينت الياء الى قوله

غير المتكلم والمخاطب قوله وعينت النون
الى قوله عن هواء الخيشوم اي انما عينت النون
للمتكلم اذا كان مع المتكلم غيره لان النون لما عينت له
في الماضي عينت ايضا له في المضارع ومن التصريفيين
من قال انما عينت النون للمتكلم مع الغير لانه
لم يبق من حروف المد واللين لان يزاد للمتكلم
مع الغير وجروا اليها الحروف شبهها من حروف
المد واللين لكونها غنة في الخيشوم كما انها مدة
في الحلق ومنهم من قال انما عينت النون للمتكلم
مع الغير لتوافق نحن نقص وقد يستعمل النون
للمتكلم الواحد للتعظيم نحو قوله تعالى نحن نقص
وقول الامراء نحن فعلنا كذا قوله وفتحت هذه الحروف
الى قوله لكثرة حروفه ص اعلم انهم فتحوا حروف
المضارعة في غير الرباعي سواء كان ثلاثيا او خماسيا
او سداسيا للخفة وضموا في الرباعي لان الرباعي

فرع



فرع الثلاثي والضم فرع الفتح لان الضم ثقيل
والفتح خفيف والثقيل فرع الخفيف فناسب الضم له
وانما قلنا ان الرباعي فرع الثلاثي لوجهين اما الاول
فمن حيث ان الثلاثي قبل الرباعي واما الثاني فمن حيث
ان وجود الرباعي يفتقر الى وجود الثلاثي لان وجوده
غير متصور حتى يتصور وجود الثلاثي ووجود الثلاثي
ليس بمفتقر الى وجوده فكان الثلاثي اصلا والرباعي فرعا
ومنهم من قال انما ضمت حروف المضارعة في الرباعي
لقلة استعماله وفتحت في غيره لكثرة استعماله لوجب
ان يضم في الخماسي والسداسي لان استعمالهما اقل
من استعمال الرباعي فاذا ضمت في الرباعي فضمها
فيهما يكون بالطريق الاولى الجواب عنه ان الخماسي
والسداسي اثقل من الرباعي لكثرة حروفهما بالنسبة
الى حروفه فلو ضموا حروف المضارعة فيهما لادى
الى الجمع بين الثقلين فاعطوها فيهما ما هو اخف الحركات

لقائل ان يقول لو كان ضم حروف المضارعة في الرباعي لقلة استعماله لوجب صح

وهو الفتح دفعا للثقل الناشي من كثرة الحروف
اذا عرفت هذا فاعلم ان المصنف اراد بالرباعي ما كان
على اربعة احرف لا ما كان على اربعة اصول قوله
واما يهريق الى قوله على خلاف القياس هذا جواب
عن سؤال مقدر يرد على قوله ويفتح ما وراهن
توجيه السؤال ظاهر الجواب عنه انا لا نسلم
ان يهريق ليس برباعي لان اصله يريق لكن زيدت
الهاء على خلاف القياس اقول لو قال اما يهريق فاصله
لكان اولى وجه الاولوية ظاهر على من له ادنى ممارسة
في النحو قوله ويكسر حروف المضارعة الى قوله على الياء
اعلم ان حروف المضارعة تكسر في بعض اللغة
اذا كان ماضي ذلك المضارع مكسور العين نحو علم
او مكسور الهمزة نحو استنصر وانما كسرت حروف
المضارعة ح لان المضارع لما كان فرعا على الماضي
كان العين او الهمزة مكسورة كسرت حروف





المضارعة حتى يدل على كسرة الماضي وليجري
على سنن الاصل مثاله نحو علم يعلم وتعلم واعلم
وايستنصر وتستنصر واستنصر ونستنصر
وفي بعض اللغة لا يكسر الياء لان الكسرة ثقيلة
على الياء وكذا لا يكسر غيرها من حروف المضارعة
لعدم القائل بالفصل واحترز بقوله اذا كان
ماضيه مكسور العين او مكسور الهمزة عن المضارع
الذي لا يكون ماضيه مكسور العين او مكسور الهمزة
نحو ضرب واكرم فان حروف المضارعة لا تكسر
في هذا المضارع اتفاقا اعلم ان قوله نحو يعلم
وتعلم واعلم نظير المضارع الذي كان ماضيه مكسور
العين وقوله ويستنصر وتستنصر واستنصر
ونستنصر نظير المضارع الذي كان ماضيه
مكسور الهمزة فح كان في قوله لف ونشر على الترتيب
قوله وعينت حروف المضارعة الى قوله يلزم

ابطال الاعراب هذا جواب عن اعتراض مقدر
تقديره ان يقال لم كانت حروف المضارعة معينة
للدلالة على كسرة عين الماضي او همزته والحال ان غيرها
لو كسرت يدل على كسر عين الماضي او همزته الجواب عنه
من وجهين الاول ان حروف المضارعة زائدة والتصرف
في الزوايد اولى من التصرف في غيرها والثاني انه
لو كسر غيرها يلزم ارتكاب المحضور ولا يلزم ارتكاب
المحضور على تقدير كسر حروف المضارعة فلاجل هذا
عينت للدلالة على كسر الماضي بيانه انه لو كسر غيرها
فلا يخلو اما ان يكون بكسر الفاء او العين او اللام
لا سبيل الى شيء منها اما الى الاول فلانه لو كسر الفاء
يلزم اربع حركات متواليات في كلمة واحدة وهو
مرفوض في كلامهم واما الثاني فلانه لو كسر العين
في المضارع يلزم الالتباس بين يفعل بفتح العين
وبين يفعل بكسر العين واما الى الثالث فلانه لو كسر اللام

يلزم



يلزم ابطال الاعراب المضارع فلما لم يمكن كسر غير
حروف المضارعة تعين كسرها اقول قد اختلف النسخ
في هذا المقام ففي البعض للدلالة على كسر الماضي وفي البعض
الاخر للدلالة على كسر عين الماضي والاول اولى من الثانية
بيان الاولوية غير يخفى على من له ادنى تامل قوله
وتحذف الثانية الى قوله والعلامة لا تحذف اعلم
انه اذا اجتمع تاءان مفتوحتان في اول مضارع تفعل
وتفاعل وتفعلل نحو تتقلد وتتباعد وتتبختر يجوز
اثباتهما وهو الاصل كما في التنزيل تتنزل الملائكة
وحذف احدهما لانه المثلان ولم يمكن الادغام
لانه لو ادغم التاء الاولى في الثانية فلا بد من اسكان
الاولى وادراجها في الثانية واجتلاب همزة الوصل
لتعذر الابتداء بالساكن وهمزة الوصل انما تدخل
على الماضي والامر ولا تدخل على المضارع لانه مشابه
باسم الفاعل فكما لا تدخل على اسم الفاعل كذلك لا تدخل

على المضارع واذا لم يمكن الادغام فيهما لما ذكرنا تعين
اثباتهما او اثبات احدهما وحذف الاخرى ثم
ثم اختلفوا فى المحذوفة منهما فذهب سيبويه
الى ان المحذوفة هى الثانية لان الثقل انما نشاء منها
فهى اولى بالحذف ولان الاولى انما زيدت للمضارعة
فلو حذفت لاختل المعنى وهذا معنى قوله وعينت
الثانية ان الاولى علامة والعلامة لا تحذف وذهب
الكوفيون الى ان المحذوفة هى الاولى دون الثانية
لانها زائدة فهى اولى بالحذف والمصنف اختار مذهب
سيبويه لا مذهب الكوفيين قوله واسكنت الى قوله
يكون اولى اعلم انه اسكن الفاء فى الفعل المضارع
كالضاد فى يضرب لانها لو لم تسكن يلزم ما هو
مرفوض فى كلامهم وهو توالى اربع حركات متواليات
فى كلمة واحدة فان قيل لم عين الفاء بالاسكان
مع ان غيره لو اسكن لا يلزم توالى اربع حركات

متواليات



متواليات فى كلمة واحدة فان قيل لم عين الفاء
قلنا نعم الآن توالى اربع حركات قد لزم من وجود
حرف المضارعة ولا يمكن اسكانه لتعذر الابتداء
بالساكن فلما لم يمكن اسكن الحرف الذى هو قريب
من الحرف الذى يلزم بسببه توالى اربع حركات
اولى واحرى اذا عرفت هذا فاعلم ان قوله وعينت
الفاء جواب عن سوال مقدر توجيهه ظاهر
مما قلنا قوله ومن ثمه الى قوله توالى الحركات
اى ومن اجل ان اسكان الحرف الذى هو قريب
من الحرف الذى لزم توالى اربع حركات به اولى
وعينت الباء فى ضربن للاسكان لان الباء قريب
من الحرف الذى كان توالى اربع حركات لازما
بسببه وهو النون قوله وسوى بين المخاطب
والغايبة الى قوله مع الفتحة اعلم انه قد سوى
المخاطب والغايبة فى الفعل المضارع اذ يقال

فيهما نضرب لانهما فى الماضى الذى هو اصل
المضارع مساويان الا ان الاستواء بينهما
فى التاء فقط لا فى الحركة والسكون لانك تقول
فى الماضى للمخاطب ضربتَ بفتح التاء وللمؤنث
الغايبة ضربتْ بسكونه والاستواء بينهما ههنا
فى التاء مع الحركة لسائل ان يقول لم لم يفرقوا
بينهما فى المضارع وفرقوا فى الماضى الجواب عنه
انه لو فرقوا بينهما فى المضارع فلا يخلو اما ان يكون
الفرق بالاسكان او بالضم او بالكسر لا سبيل
الى الاول لتعذر الابتداء بالساكن ولا الى الثانى
لوقوع الالتباس بين المعلوم والمجهول
ولا الى الثالث للالتباس بلغة تِعلم فلما لم يمكن
الاسكان والضم والكسر تعيّن الفتح ولسائل
ان يعود ويقول انّ فى الفتح التباسا بين المذكر
والمؤنث فلم يفروا منه الجواب عنه انما اختار

انما

انما اختاروا الفتحة لما فيها من الموافقة بينه
وبين اخواته مع خفة الفتحة او نقول ان بينهما
تغيرا تقديريا وهو معتبر عندهم كفلك
للواحد والجمع فان الضمة فى الاول اصلية كضمة بُرد
وفى الثانى عارضة كضمة سُقف لانه جمع تكثير
فلا بد من تغير ما وتقدير التغير فى المضارع
من حيث ان تاء المخاطب اصلها الواو بخلاف
تاء الغايبة لانها باقية على حالها قوله وادخل
فى اخر المستقبل الى قوله كما فى فعلن اعلم ان النون
فى اخر المضارع عوض عن الحركة فى يفعل لانه لما وجب
ان يكون المضارع معربا ولم يمكن ان يجعل اللام
متعقب الاعراب لان الضماير بعدها اوجبت
كونها على وجه واحد او لان لام الفعل تمتنع ان يكون
محلا للاعراب لانه صار باتصال ضمير الفاعل
بمنزلة وسط الكلمة ولما لم يمكن ان يجعل الضماير

والاعراب لا يكون فى وسط الكلمة

حروف الاعراب لانها في الحقيقة ليست من نفس
الفعل لزم زيادة حرف ينوب مناب الحركة
فوجد واولى الحروف بذلك حروف المد واللين
لكثرة دورها في الكلام ولم يمكن زيادتها ههنا
لمكان الضماير فزادوا احرفا تشبيها بها وهو النون
واختصت بحال الرفع لانه اول احوال الاعراب
فاستوثر به ثم حذفوها في حال الجزم حذف الحركة
التي هي عوض عنها وحملوا النصب على الجزم دون
الرفع لان الجزم في الفعل بمنزلة الجر في الاسم قوله
الا نون يضربن وهي علامة للتانيث كما في فعلن
استثناء من قوله وادخل في آخر المستقبل نون علامة
للرفع يعني ان جميع النون في آخر المستقبل علامة
للرفع الا نون يضربن فانه ليس بعلامة للرفع
بل علامة لجمع المؤنث الغايبة والذي يدل على انها
ليست بعلامة للرفع انها لا يسقط في حالتي النصب

والجزم

٦١

والجزم نظيره فعلن لان النون فيه ليس بعلامة
للرفع بل ضمير جمع المؤنث الغايبة قوله ومن ثمه
يقال بالياء حتى لا يجتمع علامتا التانيث اي ومن اجل
ان نون يضربن ليست بعلامة الرفع يقال بالياء
بنقطتين من تحت لئلا يلزم اجتماع علامتي
التانيث قوله والياء في يضربين ضمير الفاعل المامر
اي الياء في المخاطبة ضمير للفاعل وفيه خلاف
قد مر بيانه قوله واذا دخل لم ينتقل معناه الى الماضي
لانه مشابه بكلمة الشرط اي اذا دخل على الفعل
لفظة لم ينتقل معناه الى الماضي فيكون لفظه لفظ
المضارع ومعناه معنى الماضي مثلا اذا قلت لم يضرب
معناه لم يقع الضرب في الزمان الماضي وان كان لفظه لفظ
المضارع لانها مشابهة بكلمة الشرط في الاختصاص
بالفعل فكما ان كلمة الشرط تنقل معنى الفعل كذلك
كلمة لم ينتقل معناه وقد وقع في بعض النسخ في النقل

اي اعلم ان العلماء اختلفوا في تضربين
فعند الاخفش هو علامة الخطاب والفاعل
مستتر وعند العامة هو ضمير بارز للفاعل
كما في تضربن

اي المضارع

بعد قوله لانه مشابه بكلمة الشرط في هذه
اقول لايجوز ان يكون وجه المشابهة بين لفظة
لم وكلمة الشرط في هذه المواضع النقل لانه ليس
بمطابق للمقصود يعرف بالتامل قيل انما ختم المصنف
رحمه الله هذا الفصل ببحث لم لان معناه العدم
والشيء اذا انتهى يكون معدوما قوله فصل في الامر
والنهي الى قوله الى آخره لما فرغ من المستقبل شرع
شرع الآن ان يبين الامر والنهي وانما اخر الامر
عن المضارع لانه مأخوذ منه وقدم امر الغايب
على الحاضر لما ان صيغة المضارع باقية في الاول
لا في الثاني اذا عرفت هذا فاعلم ان من الواجب
في التعريفات ذكر الجنس اولا والفصل ثانيا
وقوله صيغة جنس يشتمل المقصود وغيره وقوله
يطلب بها الفعل عن الفاعل فصل يخرج الصيغة التي
لايطلب بها الفعل عن الفاعل كالفعل الماضي

والمضارع



والمضارع والنهي قال عن الفاعل ولم يقل عن المخاطب
ليشتمل التعريف على قسمي الامر والنهي اقول هذا التعريف
ليس بجامع للتحقيق وينبغي ان يكون التعريف
جامعا ومانعا وانما قلنا والتعريف ليس بجامع
لان الامر قد يكون ببناء المجهول نحو ليضرب فالاولى
ان يطرح قوله عن الفاعل ويقول الامر صيغة
يطلب بها الفعل ويعرف بان يقول الامر صيغة دالة
على معنى الطلبي مقترن بالزمان الآتي ويمكن ان يجاب عنه
بالامر ببناء المجهول نادر الوجود وهو الحق بالنظر
الى الاكثر قوله وهو مشتق من المضارع لمناسبة
بينهما في الاستقبالية هذا اشارة الى الجواب عن اعتراض
مقدر توجيه الاعتراض انه لم كان الامر مشتقا
من المضارع دون الماضي فاجاب بقوله لمناسبة
بينهما في الاستقبالية محصله ان الامر مشتق من المضارع
من المضارع لان بينهما مناسبة من حيث انها

انهما يفيدان معنى الاستقبال اما المضارع
فظاهر واما الامر فلان الانسان انما يامر
بما لم يفعله ليفعله او تقول ان الامر لا يجوز
ان ياخذ من الماضي لانه يؤدي الى تحصيل الحاصل
والى تكليف ما لا يطاق لان ايجاد الموجود محال فلم يبق
الا للمضارع لامتناع اخذ الامر من الامر فاخذ منه
فان قيل ان قول المصنف في صدر الكتاب والاشتقاق
تسعة اشيا من كل مصدر يدل على ان الامر مشتق
من المصدر وقوله هنا وهو مشتق من المضارع
يدل على ان الامر ليس من بمشتق من المصدر فبينهما
تنافٍ محض فالجواب عنه ان فيه مذهبين الاول
انه مشتق من المصدر والثاني انه مشتق من المضارع
فاشار بقوله ثم الى المذهب الاول فاشار بقوله هٰهنا
الى المذهب الثاني قوله زيدت اللام الى قوله من وسط
المخارج اشارة الى بيان كيفية اخذ الامر للغايب





من المضارع يعني انك اذا اردت ان ياخذ امرا غايبا
من المضارع زد على اوله اللام لان اللام من حروف
الزوايد واجزم آخره فتقول في يضرب اذا اخذت
منه امرا غايبًا ليضرب فان قيل لم خص اللام
من حروف الزوايد بالزيادة قلنا لان اللام
من وسط المخارج والغايب بين المتكلم والمخاطب
فناسب له ولانه من وسط المخارج وخير الامور
اوسطها قوله وحروف الزوايد الى قوله هويت
السمان انما احتاج الى تبيين الحروف الزوايد
لانها مذكورة ولم يبينها فوجب ان يبينها فلهذا
بينها بقوله هي التي يشتمل قول شاعر هويت السمان
فشيبنني وقد كنت قِدمًا هويت السمان البيت
لابي عثمان المازني هويت اي احببت والسمان
جمع سمين والمراد بها النساء قِدمًا اي في زمان
قديم فان قلت لم قال بعد قول الشاعر اي حروف

هويت السمان قلت لفايرة يتفطن بها
الفطن قوله ولم يزد من حروف العلة حتى لا يجتمع
حرفا علة جواب عن اشكال مقدر توجيه الاشكال
انه ينبغي ان يزاد من حروف العلة مقام اللام
في امر الغايب لان دورانها في كلامهم كثير فاجاب
بقوله حتى لا يجتمع حرفا علة يعني لو زيدت
من حروف العلة مقام اللام يلزم ان يجتمع حرفا
علة اولهما لامر الغايب وثانيهما للمضارعة
واجتماعهما ثقيل فلهذا لم يزد منها قوله
وكسرت اللام الى قوله في الاسماء هذا جواب عن اشكال
مقدر توجيهه انه ينبغي ان يفتح لام الامر لانه على هجاء
واحد ومن حق الحروف الواردة على هجاء واحد
فاجاب بقوله لانها مشبهة بلام الجر في الصورة
لما ان الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء فكما
ان لام الجر في الاسماء اذا دخل على المظهر يكسر

يكسر

[illegible]



يكسر كذلك لام الامر الآن لام الامر لا يدخل على المضمر
وللسايل ان يعود ويقول لم كسرت لام الجر اذا دخلت
على المظهر وفتحت اذا دخلت على المضمر الجواب انه انما كسرت
في الاول فرقا بينه وبين لام التاكيد كقولنا ان هذا لزيد
ولم يفعل الامر بالعكس لان بكسرت لام الجر رعاية بجانب
عملها وفتحت في الثانية اعتبارا بالاصل قوله
واسكنت الى قوله بسكون الهاء اي سكنت لام الامر
بواو العطف وفائه نحو وليضرب وفليضرب لانهم
شبهوا بو لِ وفلِ من وليضرب وفليضرب كفخذ
وكبد ونحوه مما عينه مكسورا وفاؤه مفتوح فسكن
اللام هنا كما كانوا قد سكنوا العين ثمه فخذ وكبد
بسكون العين فيهما ونظيره هو فان الهاء يسكن
اذا دخل واو العطف او فائه عليه تشبيها بعضد
فيسكن الهاء كما سكن العين في عضد حيث
قالوا عضْد بسكون العين قوله وحذفت الا حرف سبقها ل

فی المخاطب للفرق لما فرغ من بیان کیفیة اخذ الامر
للغایب من المضارع شرع الآن ان یبین کیفیة
اخذ الامر للمخاطب من المضارع یعنی اذا آردت
ان تاخذ الامر للمخاطب من المضارع فاخذ ومنه
حرف المضارع واسکن آخره وانما اخذ منه حرف المضارعة
دون الامر للغایب للفرق بین الامر للغایب وبینه للمخاطب
وقیل حذف منه حرف المضارعة دون الامر للغایب للفرق
وبینه وبین المخاطب من المضارع مثلا لو قلت
تضرب فی امر المخاطب لم یعلم انه امر او مخاطب والوجه الاول
موافق للمتن حیث قال بعد وعین الحذف فی المخاطب
الا انه ضعیف والوجه الثانی لیس بموافق للمتن
الا انه اقوی لقایل ان یقول ان حذف حرف المضارعة
فی المخاطب لیس بجار علی الاطلاق بل اذا کان معلوما
لانه لو کان مجهولا لم یحذف فیه حرف المستقبل
فالصواب ان یقول وحذفت حرف الاستقبال فی امر المخاطب

ان کان



ان کان معلوما الجواب عنه ظاهر من المتن
وعین الحذف فی المخاطب لکثرته جواب ایراد
مقدر توجیهه انتم قلتم انما حذفت حرف
المضارعة فی امر المخاطب للفرق بینه وبین امر الغایب
وهو یحصل بان یحذف حرف المضارعة فی امر الغایب
دون امر المخاطب فلم لم یفرقوا بهذا الطریق
بل فرقوا بالحذف فی امر المخاطب وعدمه فی امر الغایب
فاجاب بقوله لکثرة یعنی عین الحذف فی امر
المخاطب لکثرة استعماله وکثرة الاستعمال مستدعیه
للتخفیف ولیس فی امر الغایب کثرة الاستعمال
حتی یحذف منه حرف المضارعة قوله ومن ثمه لا یحذف
مع اللام فی المجهول نحو لتضرب لقلة استعماله ای
ومن اجل ان حذف حرف المضارعة فی امر المخاطب
المعلوم لکثرة الاستعمال لا یحذف حرف المضارعة
مع اللام الحاصل فی مجهوله نحو لتضرب بالتاء

بنقطتين من فوق لقلة استعمال المجهوله
قوله واجتلبت الهمزة الى قوله للافتتاح
اي ادخلت الهمزة بعد حذف حرف المضارعة
اذا كان ما بعده حرف المضارعة ساكنا لا يمكن
الابتداء ولو لم يجتلب الهمزة يلزم الابتداء بالساكن
وهو متعذر وانما قال اذا كان ما بعده ساكنا
لانه لو كان ما بعد حرف المضارعة متحركا لا يجتلب
همزة الوصل كدحرج من تدحرج وقاتل من تقاتل
وغير ذلك قوله وكسرت الهمزة الى قوله وقيل
يضم للاتباع اعلم ان عين المضارع لا يخلو اما ان يكون
مكسورا او مفتوحا او مضموما فان كان مكسورا
او مفتوحا يكسر همزة امر المخاطب لان همزته
همزة وصل والاصل في همزات الوصل الكسر
لانها في الاصل ساكنة والاصل في تحريك الساكن
وقيل انما كسرت في المكسور العين والمفتوح العين
اما



اما في الاول فللاتباع حركة الهمزة حركة العين
او لانها لو لم تكسر فلا يخلو اما ان يفتح او يضم
لا سبيل الى الاول لانها لو فتحت
بمعلوم المتكلم وحده لمضارع ضرب عند الوقف
ولا الى الثاني لانها لو ضمت لالتبس بمجهول
المتكلم وحده لمضارع ضرب عنده فلم يمكن الفتح
والضم تعين الكسر واما في الثاني فلانها لو فتحت
لالتبس بماضي الافعال عند الوقف ولو ضمت
يلزم الثقل والالتباس بين الامر وبين مجهول
المتكلم وحده لمضارع علم هذا اذا كان العين
مكسورا او مفتوحا اما اذا كان مضموما كالامر
من يكتب فالهمزة مضموما مع ان الاصل في همزات
الوصل الكسر لانها لو لم يضم فلا يخلو اما ان يفتح او يكسر
لا سبيل الى شيء منهما اما الاول فلانها لو فتحت
يلزم الالتباس بمعلوم المتكلم وحده لمضارع

كتب عند الوقف واما الى الثاني فلانها
لو كسرت يلزم الخروج من الكسرة الحقيقية
الى الضمة الحقيقية وهو ثقيل وانما لم يعتبر
وا بالكاف الساكن مع انه فاصل بينهما لان الحرف
الساكن ليس بحاجز قوي فكانه لم يمكن فتح يلزم
ذلك والدليل على ان الحرف الساكن ليس بحاجز قوي
قُلِبَهُمْ واو قنوة ياء مع وجود النون الساكن
الساكن ولو كان حاجزا قويا لما قلبوها ياء فلما
قلبوها ياء علمنا انه ليس بحاجز قوي وقيل
انما ضمت همزة الوصل فيما اذا كان عين المضارع
مضموما لاتباع حركتها حركة العين اذا عرفت
قلنا فاعلم ان قوله وكسرت الهمزة يدل على انهم
زادوها ساكنة ثم كسرت فح يلزم كما مر منه وهو الابتداء
بالساكن وان قوله ولا اعتبار بالكاف الساكن
الى آخره اشارة الى سوال وجواب توجيهما ظاهر

بما



بما شرحناه قوله وفتح الف ايمن الى قوله لكثرته
هذا جواب عن سوال مقدر يرد على قوله الكسر اصل
في همزات الوصل توجيه السوال ان يقال ان همزة
ايمن همزة وصل مع انها ليست بمكسورة وقد قلتم
ان الكسر اصل في همزات الوصل فاجاب بقوله
لانه جمع يمين الى آخره يعني فتحت همزة ايمن
ان ايمنا جمع يمين وهمزة ايمن للقطع ثم جعل
همزة الوصل لكثرة استعماله فان قيل لم اطلق الالف
على الهمزة قلنا لتقارب مخرجهما واتحاد صورتهما
في بعض المواضع قوله وفتح الف التعريف لكثرته ايضا
هذا جواب عن اعتراض يرد على ذلك وجه الاعتراض
ظاهر غني عن البيان اجاب بقوله لكثرته ايضا يعني
فتحت الف التعريف لكثرة الاستعمال كما فتحت
همزة ايمن لكثرة الاستعمال هذا يرد على قول سيبويه
حيث جعلها همزة الوصل واما على قول الخليل

فلا يرد لانها همزة قطع لا همزة وصل عندهم
وانما حذفت حالة الدرج لكثرة استعمال اعلم
انهم اختلفوا في حرف التعريف فعند البعض الالف
واللام معًا وعند البعض اللام فقط وعند البعض
الالف فقط ولكل منهم ممسكات تركت ذكرها
لئلا يطول كتابي والمصنف والف المصنف رحمة الله
اختار قول من قال ان حرف التعريف الالف فقط
حيث قال وفتحت التعريف قوله وفتحت الف
اكرم الى قوله لاجتماع الهمزتين في أأكرم هذا جواب
عن ايراد مقدر توجيه الايراد انما ذكرتم من ان الهمزة
مسكورة اذا كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا ويكون
عين المضارع غير مضموم منقوض باكرم لانه ماخوذ
من تكرم وما بعد حرف المضارعة في تكرم وهو الكاف
الساكن وعين المضارع ليس بمضموم فوجب
ان يقال في الامر الماخوذ منه اكرم بكسر الهمزة فاجاب

بقوله



بقوله لانه ليس من الالف الامر لا آخره محصلته
ان يقال نعم ان الهمزة مكسورة اذا كان ما بعد
حرف المضارعة ساكنا ويكون عين المضارع
غير مضموم الا ان ما بعد حرف المضارعة في تكرم
ليس بساكن لان الكاف ليس بما بعده بل بما بعده
محذوف وهو الهمزة ان اصله يكرم يؤكرم اذ المضارع
وهو الماضي بزيادة حروف اتين عليه من غير حرف شيء منه
الا ان الهمزة لما الف حذفت من المتكلم وحده
دفعا لتوالي الهمزتين في أأكرم ثم حذفت من البواقي
نحو يكرم يكرمان يكرمون الى آخره وان لم يكن
فيها توالي الهمزتين اطرادا للباب فاذا ارادوا
ان يبنوا الامر منه حذفوا حرف المضارعة واعادوها
وابقوها على حركتها الاصلية واذا كان كذلك فلا يكون
همزة اكرم همزة وصل بل همزة قطع فلا يرد السوال
لان كلامنا في همزة الوصل لا في همزة القطع قوله

ولا يحذف الوصل الى قوله كثيرا اعلم انهم
لا يحذفون همزة الوصل فى الخط وان حذفت
فى التلفظ لانهم لو حذفوها فى الخط يلزم
ان يلتبس الامر من باب علم بالتخفيف بالامر
من باب علم بالتشديد فلدفع الالتباس ابقوها
فى الخط فان سئل السائل بان يقال لا يحصل
الالتباس بينهما لو حذفت الهمزة فى الخط اذ يعلم
بالتشديد انه امر من باب علم وبغير التشديد انه
امر من باب علم فالجواب عنه الاعجام يترك كثيرا
فيحصل الالتباس واليه اشارة بقوله قلنا الاعجام
يترك كثيرا قوله ومن ثم فرقوا بين عمرو وعمر بالواو
اى ومن اجل ان الاعجام يترك كثيرا فرق المتصرفون
بين عمرو وعمر بالواو يعنى كتبت الواو فى عمرو بفتح
وسكون الميم وفرقوا فى عمر بضم العين وفتح الميم
فرقا بينهما وان لم يحصل بالاعجام لانه يترك كثيرا





وانما يفعل الامر بالعكس لان عمرا اخف من عمرو
لان العين فى عمرو مفتوح وفى عمر مضموم ولان الميم
فى عمرو الساكن وفى عمر مفتوم فلما كان عمرو اخف
من عمر كان الواو مناسبا له فلهذا كتبت الواو
فيه دون عمر قوله وحذفت فى بسم الله الى قوله
لكثرة استعماله هذا اشارة الى جواب سوال
مقدر تقدير السوال انكم قلتم ان همزة الوصل
لا يحذف فى الخط وهمزة الوصل قد حذفت
فى الخط فى بسم الله فاجاب بقوله لكثرة الاستعمال
يعنى حذفت الهمزة فى بسم الله فى الخط و
ان كانت للوصل لكثرة الاستعمال وهى مستدعيه
للتخفيف والدليل على ان حذف همزة الوصل
فى بسم الله فى الخط لكثرة الاستعمال انها
لا تحذف فى اقرا باسم ربك لقلة الاستعمال
قوله وجزم آخره الى قوله فى النقل اعلم ان اخره

الامر الغايب مجزوم باللام اجماعا وانما جزم اخره به
لانه مشابه بكلمة الشرط لانها تنقل معنى الفعل
كذلك لام الامر تنقل معنى الفعل الى الاستقبال الآن كلمة
الشرط ينقل معنى الفعل الى الاستقبال وان خلت
على الماضى نحو ان ضربت ضربت او الى الماضى واذا
دخلت على المضارع نحو قوله تعالى لو يطيعكم فى كثير
من الامر لعنتم ولام الامر ايضا تنقل معنى الفعل من كونه
اخبارا الى كونه مشكوكا به فلهذا قال فى النقل فلما كان
لام الامر مشابها بكلمة الشرط فى النقل يعمل عملها
وهو الجزم اذا عرفت هذا فاعلم ان النسخ مختلفة
فى هذا المقام ففى البعض وجزم وفى البعض الاخر فاسكن
والاولى اجرر من الثانية لان الجزم يستعمل فى المعربات
والسكون يستعمل فى المبنيات وامر الغايب معرب
بالاجماع قوله وكذلك المخاطب عند الكوفيون
الى قوله لوجود علة الاعراب وهى حرف المضارعة

اعلم



اعلم انه لا اختلاف بين البصريين فى امر الغايب لانه
معرب عندهم وانما الاختلاف فى امر المخاطب فى انه
بمعرب ام مبنى فذهب الكوفيون الى انه معرب كامر الغايب
واستدلوا على ذلك بوجهين الاول ان اصل اضرب
لتضرب واذهب وانصر لتنصر ويدل عليه قراة
النبى عليه السلام فلتفرحوا بالتاء وما نقل عمر
رضى الله عنه وهو فلتصفوا صفوفكم الا انهم استثقلوا
حرف المضارعة باللام لكثرة استعمال امر المخاطب
فحذفت اللام تخفيفا ثم حذفت حرف المضارعة
للفرق بينه وبين المضارع المخاطب فبقى الضاد والذال
والنون فى هذه الامثلة فى كل واحد منها ساكنا
ثم اجتلبت همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن
ووضعت موضع علامة الاستقبال فاعطى للهمزة
اثر علامة الاستقبال هو الاعراب لانها وضعت
موضعها كما اعطى للفاء عمل رب وهو الجر كما فى قوله

والكوفيين ص

الشاعر فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فالهيتها عن ذي
تمايم محول الفاء وضعت موضع رب فلهذا كان
مثلك مجرورا بها حبلى اى امراة حبلى قد طرقت اى اتيت
ليلا ومرضع اى ذات رضيع فالهيتها اى اشغلتها
ذى تمايم جمع تميمة وهى التعويذ الذى يعلق فى عنق
الصبى ومحول عن صبى قد مضى عليه حول كامل المعنى
رب امراة حبلى قد اتيتها ليلا ورب امراة ذات رضيع
قد اتيتها ليلا فاشغلتها عن ولدها الذى علق عليها
العوض وقد مضى عليه حول كامل والوجه الثانى ان الامر
ضد النهى وهو معرب فحمل الامر عليه حمل النقيض
على النقيض وذهب البصريون الى انه مبنى واستدلوا
على ذلك بوجهين ايضا الاول ان حرف المضارعة هى
علة الاعراب فى الفعل ولهذا كان قوله عليه السلام
فلتفرحوا وما نقل عن عمر رضى الله عنه معربا لوجود
عليه الاعراب وهى حرف المضارعة وحرف المضارعة

و



وهى منتف فى محل النزاع فيكون الاعراب منتفيا
وهو المطلوب لان انتفاء العلة يستلزم انتفاء
المعلول والثانى ان اجتمعنا على ان نزال وتراك مبنيان
لقيامهما مقام امر المخاطب وهو انزل واترك ولو لم يكن
مبنيا لما كانت ناب مناب مناب مبنيا وللبصريين
ان يختلفوا عما استدل به الكوفيون على ان امر
المخاطب معرب اما عن الاول فلان تلك القراة شاذة
لا اعتداد بها ولانه لو كان حرف اللام منه لكثرة الاستعمال
ينبغى ان يتلفظ باللام فيما لم يبلغ مبلغ كثرة الاستعمال
مع انها حذفت فيه نحو احرنجم واعلوط واقعنسس
الا ترى انهم حذفوا النون فى لم يكن لكثرة الاستعمال
فقالوا لم يك ولم يحذفوا النون فى لم يصن لقلة الاستعمال
واما عن الثانى فلان النهى انما يكون معربا بالتحقيق
لمشابهته بالاسم لوجود حرف المضارعة وهى منتفية
فى امر المخاطب لعدم وجود حرف المضارعة فلا يحمل

الامر عليه واعلم ان يكون الامر للغايب معربا بالاجماع
والامر للمخاطب مبنيا او معربا على اختلاف المذهبين
اذا لم يتصل بهما نون التاكيد واما اذا اتصل بهما ذلك
فتكونان مبنيين بالاتفاق اذا انتقش قلنا على صحيفة
خاطرك فاعلم ان الضمير المجرور المتصل البارز في قوله فاعلم له
راجع الى الهمزة لا يقال ح ينبغي ان يقال لها لوجوب
التطابق بين الضمير والمرجوع اليه لانا نقول ان المؤنث
بالتاء على ضربين احدهما بالاستعمال مذكر كشبهه
فان مذكره لم يستعمل اذ لا يقال شبه وثانيهما استعمل
مذكره كقايمة فان مذكرها استعمل اذ يقال في المذكر قايم
ووجوب التطابق بينهما في القسم الثاني لا في القسم
الاول كذا في شرح البزدوي وما نحن بصدده من القسم الاول
فلا يرد الاشكال او نقول انما ذكر الضمير وان كان راجعا
الى المؤنث باختيار المذكور قوله وزيد النون في آخر
الامر الى قوله الى اخره وقد يدخل على امر الغايب احدى

النونين



النونين الشديدة والخفيفة سواء كان معروفا
او مجهولا لتاكيد المعنى الطلبي المفهوم منه تقول في امر الغايب
مؤكدا بالنون الثقيلة ليضربن ليضربان ليضربن لتضربن
لتضربان لتضربنان وبالنون الخفيفة ليضربن ليضربن
لتضربن وكذا يدخل على امر المخاطب على الاطلاق احدى
نوني التاكيد كذلك تقول فيه مؤكدا بالنون المشددة
اضربن اضربان اضربن اضربن اضربان اضربنان
ولتضربن لتضربنان لتضربن لنضربن لتضربان لتضربنان
وبالنون الخفيفة اضربن اضربن اضربن ولتضربن لتضربن
لتضربن قوله وفتح الباء الى قوله المخففة اعلم انه يفتح آخر الفعل
الواحد اذا دخل عليه النون المشددة او المخففة سواء كان
فعل مخاطب او غايب لانه لو لم يفتح آخره اما يسكن او يضم
او يكسر لا سبيل الى الاول لانه يودي الى التقاء الساكنين
ولا الى الثانية لانه يلتبس بالجمع ولا الى الثالث لانه
يلتبس بالمخاطبة فلما لم يمكن غير الفتح اولان نون

التاكيد كلمة براسها انضمت الى كلمة اخرى ومن عادتهم
انهم اذا ركبوا الكلمة مع كلمة اخرى فتحوا آخر الكلمة الاول
نحو خمسة عشر ولان الفتح احف الحركات وكذلك
فتح النون المشددة للخفة قوله وحذف واو ليضربوا
اكتفاء بالضمة وباء اضربي اكتفاء بالكسرة اعلم انه
اذا دخل النون الثقيلة والخفيفة على جمع المذكر مخاطب
كان او غايبا او على الوحدة المخاطبة نحو يفعلون
وتفعلون وتفعلين بحذف الواو من الاولين
والياء من الثالث اما حذف واو من الاولين فللاكتفاء
بالضمة التي قبلها مثال الجمع المذكر نحو ليضربن
ومثال الواحدة المخاطبة لتضربن قوله ولم يحذف
الف التثنية حتى لا يلتبس بالواحدة هذا جواب
عن سوال مقدر توجيهه ان يقال لم حذفت الواو
والياء من الجمع المذكر والواحدة المخاطبة اكتفاء
بالضمة في الاول والكسرة في الثاني ولم لم يحذف

الو



الف حتى التثنية من المثنى اكتفاء بالفتحة فاجاب
بقوله حتى يلتبس بالواحد يعني لو حذفت الف
من المثنى اكتفاء بالفتحة لالتبس المثنى بالواحد قوله
وكسر النون الثقيلة بعد الف التثنية تشبيها بنون
التثنية اعلم انه انما كسر النون الثقيلة في المثنى بعد الف
وان كان الاصل الفتح للخفة تشبيها بنون التثنية
فكما ان نون التثنية مكسورة كذلك نون الثقيلة
مكسورة اقول لو قال بدل قوله بعد الف التثنية بعد الف
لكان اصوب ليتناول الالف الزوايد للفصل واحال
ان النون الثقيلة مكسورة بعدها ايضا ويمكن ان يجاب الف الزايدة
عنه بان المصنف يبحث عن المثنى ولم يذكر انها
الا الف الزايدة حتى يبين انها مكسورة بعدها
وهذا الجواب ضعيف حيث انه لم يبين كسرها
عند الف الزايدة وحذف النون التي هي بدل
الى قوله مبنيا اي حذف النون التي في التثنية والجمع

على الرفع

بنون التاكيد لانه لا يمكن الجمع بينهما اى بين النون
المعه والجمع وبين نون التاكيد لان قبل نون التاكيد
يلزم ان يكون مبنيا وكل واحد من نون التثنية
والجمع يدل على الاعراب فالجمع بينهما كان الامتناع
الجمع بين الاعراب والبناء فان قيل لم عين النون
الدال على الاعراب بالحذف ولم يحذف نون التاكيد
قلنا لان الاصل فى الافعال البناء والفعل المضارع انما يكون
معربا بسبب مشابهة بالاسم كما مر ونون التاكيد من خصائص
الافعال فلما دخل على الفعل المضارع ما هو من خصائص
الافعال ضعيف مشابهته بالاسم فح يرجع الى البناء
اولان التاكيد لو حذفت لما بقى للزيادة فايدة
وادخل الالف الفاصلة فى ليضربنان فرارا عن اجتماع
النونات اعلم ان النون الثقيلة اذا دخلت على فعل
جماعة النساء لا يحذف النون كما يحذف من غيرها لانه ضمير
والضمير لا يتغير بل يزاد الالف بعد نون جمع المؤنث





قيل نون جمع المونث وقيل نون التاكيد لانه لو لم يزد
يلزم اجتماع ثلث نونات احديها نون جمع المؤنث
وثانيها وثالثها نون الثقيلة لان الثقيلة نونات
ساكنة ومتحركة فلما لزم ذلك لو لم يزد الالف بين
نون جمع المؤنث ونون الثقيلة ليكون الالف فاصلا
بين النونات الثلث ولا يلزم ذلك تقول فى فعل جماعة
النساء اذا دتصل به نون الثقيلة ليضربنان يا نسوة
بادخال الالف وحكم الخفيفة الى قوله قياسا
على الثقيلة اعلم ان كل موضع يدخل فيه نون الثقيلة
يدخل الخفيفة الا فى فعل الاثنين وجماعة النساء
فان نون الثقيلة يدخل فيهما دون الخفيفة فلا يقال
اذهبان واذهبنان اذ لو دخل فيهما الخفيفة يلزم
احدى المحظورين وهو لما تحرك النون المخففة
او ابقاؤها على السكون لا سبيل الى الاول لان وضع
النون الخفيفة على السكون فتحريكها اخراج عن الوضع

الاصل ولا الى الثاني لانه يلزم التقاء الساكنين على غير
حده وهو غير جايز ولا يمكن حذف احديهما اما الساكن
الاول فا المثنى فلان حذفه يؤدي الى اللبس اذ لو حذف
الالف لم يعلم ان الفعل مفرد ام تثنية ام جمع واما السكون
الاول في الجمع فلانه لو حذف يلزم اجتماع النونات و
واما اسكان الثاني في المثنى والمجموع وهو نون التاكيد
فلما مر من ان لو حذف لما يبقى لالحاقه فايدة وانما قلنا
ان التقاء الساكنين على غير حده جايز وهو ان يكون
الساكن الاول حرف مد والثاني مدغما فيه دآبة اصلها
دابِبة حذفت حركة الباء فادغمت في الثاني لان حرف
المد بمنزلة المتحركة اذا المد في الحرف بمنزلة الحركة
ولان الساكن الثاني مدغم اذا كان مدغما يجري مجرى
المتحرك لانه مدرج في المدغم فيه وحده فكان التلفظ بالمدغم
فيه حاصلة لان الساكن المدغم كالمعدوم فان قيل
يرد عليه اضربنّ فان اصله اضربوا واذا اتصل به

نون



نون التاكيد فكان حقه ان يقال اضربونّ لانه اجتمع
ساكنان فيه على حده نحو وتمودّ الثوب وكذا اضربنّ
في اضربي فينبغي ان يقا يقال لا تحذف الواو والياء كما لم
يحذ لم يحذف الالف في اضربانّ واضربنانّ قلنا
ان نون التاكيد بمنزلة كلمة منفصلة مع الضمير
البارز فكان قياسه ان يحذف الواو والياء في صورتين
لان الساكنين ليسا في كلمة واحده ولا يحذف ان يكونا
في كلمة واحدة وانما فرق بين الواو والياء وبين الالف
مع ان القياس التسوية بينهما بالحذف لان الالف
لو حذفت من المثنى لالتبس بالمفرد عند الوقف
ومن جماعة النساء لو حذفت الالف يلزم الوقوع
فيما فر منه وهو اجتماع النونات مع خفة الالف
واستثقال الواو والياء واما نحو تمود الثوب فاغتفر
لانه في كلمة واحدة وهذا عند غير يونس واما عند يونس
فيجوز ان يدخل نون الخفيفة في فعل الاثنين

وجماعة النساء حملا للخفيفة على الثقيلة و
اولان المد الذى فى الالف بمنزلة الحركة الخفة المرأة
كقراءة من قراءة محياى بسكون الياء ساكنا عند الوقف
وكلاهما تدخلان فى سبعة مواضع الى قوله
نحو لا يضربن اعلم ان نون التاكيد خفيفة لانت او ثقيلة
او ثقيلة لا يدخل الا فى المستقبل الذى فيه معنى الطلب
كالامر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض والقسم
لان ما يطلب يقصد التاكيد ليوجد ويحصل
دون الخبر فانه قد وجد وحصل فلا يناسب التاكيد
فى هذه الاشياء المذكورة معنى الطلب فيدخل نون التاكيد
عليها اما فى الامر والنهى والاستفهام ظاهر واما فى التمنى
والعرض فلانهما بمنزلة الامر واما القسم فلانه انما يكون
على ما يطلب وجوده وتحصيله فان قيل ينبغى
ان لا تدخل نون التاكيد فى النفى لانه لا يدخل
الا فيما فيه معنى الطلب وليس فى النفى معنى الطلب

مع



مع انه يدخل فيه قلنا انما دخل فيه وان لم يكن فيه
معنى الطلب لانه متشابه بالنهى والمراد من القسم ههنا
جواب القسم لا نفسه لان نون التاكيد لا يدخل
نفس القسم بل جوابه اذا عرفت ما قلنا فاعلم انى
اقول ان فى قوله وكلاهما يدخلان فى سبعة مواضع
لوجود معنى الطلب فيها نظرا جيدا يعرف بالتامل
اللهم الا ان يقال الضمير المجرور البارز المتصل بالفاء
راجع الى سبعة مواضع على سبيل التغليب قوله
والنهى مثل الامر فى جميع الوجوه الا انه معرب
بالاجماع اعلم ان النهى فى اللغة المنع وفى الاصطلاح
هو استدعاء ترك الفعل بالقول ممن هو دونه وقيل
قول القائل بغيره ولا يفعل على جهة الاستعلاء
وهو اعنى النهى مثل الامر فى جميع الاحكام التى ذكرت
قبل الا ان النهى معرب بالاجماع والامر ليس كذلك
قوله ويجئ المجهول الى قوله آخره المجهول لما استغنى

عن فاعله واقيم فان قيل المفعول مقامه نحو ضرب
زيد الى آخره الامثلة فى الماضى ويُضْرَبُ زيد الى آخرها
فى المضارع والمراد من الاشياء المذكورة الماضى
والمضارع والامر والنهى ونفى فان قيل المفعول ضد الفاعل
فى المعنى فكيف يجوز ان يقام مقامه ويرفع
ارتفاعه قلنا انما جاز لان للفعل طرفين طرف الصدور
وهو الفاعل وطرف الوقوع وهو للمفعول فكان
بين الفاعل والمفعول مناسبة من حيث الطرفية
فصح ان يقوم مقامه وجاز الارتفاع لان فاعلية
الفاعل باسناد الفعل اليه لا باحداثه شيئًا
لا يرى ان زيدًا فى قولنا مات زيد فاعل مع انه لم يحدث
شيئًا بل هو المفعول فى المعنى لان الله عزّ وجلّ
اماته لوجود الاسناد اليه وقد تحقق الاسناد
فى نحو ضرب زيد فلا يبعد ان يرتفع ارتفاعه
قوله والغرض من وضعه اما الخساسة الفاعل

اولعظمته



اولعظمته اولشهرته اعلم ان الغرض من وضع المجهول
وجوه كثيرة منها الاقتصار ومنها تعظيم الفاعل
وذلك اذا كان المفعول حقيرا والفاعل عظيم الشان
نحو ضُرِبَ اللص اى ضرب الحاكم اللص ومنها تحقير الفاعل
وذلك اذا كان المفعول عظيم الشان والفاعل حقيرًا
نحو طُعِنَ الامير اذا طعنه الحقير ومنها علم
المخاطب بالفاعل دون المفعول فخ لو ذكر الفاعل
لكون بحثه ظاهرا ومنها جهل المتكلم بالفاعل
وعلمه بالمفعول ومنها مراعات المماثلة وذلك فى الاسجاع
والقوافى ومنها الابهام خوفا على الفاعل نحو قتل زيد
وهو يعلم القاتل فيبهم امره على السامع خوفا عليه
ومنها الابهام خوفا من الفاعل نحو ضرب زيد وهو
يعلم الضارب فيبهم امره على السامع خوفا منه
اذا انتقش هذا على صحيفة خاطرك فاعلم ان اقول
فى قوله والغرض من وضعه اما لخساسة الفاعل

اولعظمته اولشهرته نظر واضح بيانه فالصواب
انه يطرح اللام عما بعد اِمّا وعما هو معطوف عليه
قوله واختص بصيغة فُعِلَ الى قوله الاوعل وذلك
اى اختص المجهول من الماضى الثلاثى بصيغة فُعِلَ
بضم الفاء وكسر العين لان معنى المجهول غير معقول
وجعل لانه هو اسناد الفعل الى مفعوله فقط وصيغة
فِعِل ايضا غير معقولة لانه لا يجىء على هذه الصيغة
كلمة من كلام العرب الا كلمة وعل ودُئل الوعل معز الجبل
والدئل اسم لدُوَيْبَةٍ شبه ابن العِرس قوله
وفى المستقبل الى قوله ولا يجىء عليه ايضا كلمة واختص
المجهول من مضارع الثلاثى بصيغة يُفْعَلُ بضم حرف
المضارعة وفتح ما قبل الآخر لان هذه الصيغة
مثل فُعْلَلٍ فى الحركات والسكنات والحال انه لا يجىء
كلمة من كلام العرب على صيغة فعلل بضم الفاء
ويجىء فى الزوايد الى قوله تبعا للثلاثى اى يجىء
صيغة



صيغة المجهول فى مزيد الثلاثى بضم الاول وكسر ما قبل
الآخر اذا كان ماضيا نحو فرح واكرم ودحرج وقوتل
واما فى المضارع فالمجهول بضم حرف المضارعة وفتح
ما قبل الآخر مثل يفرح ويكرم ويدحرج ويقاتل
وانما ضم الاول وكسر ما قبل الآخر فى مجهول ماضى المزيد
على الثلاثى وضم حرف المضارعة وفتح ما قبل الآخر
فى المجهول مضارعه لان المجرد اصل والمزيد فرعه
والمجهول والماضى المجرد عن الزوايد بضم الاخر
بضم الاول وكسر ما قبل الآخر فجعل مجهول ماضى المزيد
كمجهول ماضى المجرد ومجهول مضارعه كمجهول مضارع
المجرد حملا للفرع على الاصل وهذا معنى قوله تبعا
للثلاثى وعلم بما ذكرنا ان قوله تبعا للثلاثى علة للمجموع
اعلم ان المراد بالزوايد من الثلاثى ما زاد عما ثلثة احرف
سواء كان المجموع اصلا نحو دحرج ولم يكن اكرم
الا فى سبعة ابواب الى قوله فقس الباقى عليه

هذا استثناء من قوله ويجيء في الزوائد من الثلاثي
بضم الاول وكسر ما قبل الآخر في الماضي يعني ان المجهول
في الماضي ما زاد على ثلثة احرف بضم الاول وكسر ما قبل
الآخر وهي اي تلك السبعة التي كان المجهول فيها
بضم اول المتحرك مع ضم الاول في ماضي الثلاثي وكسر ما قبل
الآخر نحو في ماضي التفعّل والتفاعل وبضم اول المتحرك
مع ضم الاول في ماضي والافتعال والاستفعال و
والافيعال والافعيلال وانما لم يقتصروا في الاولين
على ضم الاول بل ضم ما يليه ايضا اذ لو اقتصروا على ضمة
وقالوا تعلم وتجاهل بفتح ما يلي التاء لالتبس بمضارع
علّم بالتشديد وبمضارع جاسَلَ وكذا لم يقتصروا
في غير الاولين على ضم همزة الوصل بل ضم التاء في ماضي
الافتعال والاستفعال والعين في ماضي الافعيعال
والافعيلال لانهم لو اقتصروا على ضمها فقالوا استخرج
بالضم الهمزة وفتح التاء لالتبس بالامر في حالة





الوصل عند الوقف لانهم تسقط فيها الا يرى انك
لو قلت وافتَعِل واستفعل لم يعلم انه امر او مجهول
فلو فع الالتباس ضم التاء وكذا ضم العين في ماضي الافعيعال
والافعيلال لرفع الالتباس اعلم ان قوله بضم اول متحرك بالباء
بنقطة من تحت لا بالياء بنقطتين من تحت قوله
فصل اسم الفاعل هو اسم مشتق من المضارع
لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث اعلم ان قوله اسم يتناول
المقصود وغيره وقوله مشتق من المضارع يخرج المصادر
واسماء الذوات وقوله لمن قام به الفعل يخرج ما عدا الصفة
المشبهة من اسم المفعول واسم التفضيل واسماء الزمان
والمكان والآلة لان اسم المفعول لمن وقع عليه الفعل
لا لمن قام به الفعل واسم التفضيل لمن قام به التفضيل
لا انه لمجرد من قام به اصل الفعل واسم الزمان والمكان
لزمان ومكان يقع فيهما الفعل واسم الآلة لدلالة التي
يقع بسببها الفعل وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة

المشبهة لانها تدل على الثبوت ومن ثم لو قصد بها
الحدوث رُدّت الى صيغة اسم الفاعل الا يرى انك
تقول زيد حسن بمعنى ان هذه الصفة ثابتة له
فان قصدت الحدوث قلت زيد حاسنٌ الآن
اوغدًا ومن هذا ظهر فساد قول من قال ان قوله بمعنى
الحدوث يخرج الصفة المشبهة واسم التفضيل معًا
لان اسم التفضيل انما يخرج منه اذا كان باقي القيود
صادقا عليه ليس كذلك لما ذكرنا من ان قوله لمن قام به
الفعل يخرج اسم التفضيل اذا عرفت هذا فاعلم اني اقول
ان التعريف الذي ذكره المصنف لاسم الفاعل ليس
بجامع بخروج بعض اسم الفاعل عنه نحو واجب ودايم
وباق لان كلا منها ليس بمعنى الحدوث وينبغي ان يكون
التعريف جامعًا ومانعًا فالصواب ان يقول بدل قوله
بمعنى الحدوث ويجري عليه ليتناول ما ليس بمعنى الحدوث
من اسم الفاعل مع ان الصفة المشبهة خرجت به ايضا

قوله



قوله واشتق منه الى قوله وغيره اى اسم الفاعل
اشتق من المضارع لحصول المناسبة فى وقوعه
صفة للنكرة وغيره من المناسبات التى ذكرناها فى صدر
فى وجه مشابهة المضارع باسم الفاعل وههنا سوال
وجواب ذكرناهما فى صدر هذا الفصل حيث
قال ثم وهو مشتق من المضارع قوله وصيغته من الثلاثى
على وزن فاعل اى صيغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثى
سواء كان صحيحا او معتلا على وزن فاعل ولهذا سمى به
لكثرة الثلاثى ولقائل ان يقول لو قال بعد قوله على وزن
فاعل غالبا لكان اولى لان اسم الفاعل من الفعل
الثلاثى قد يجئ على وزن فعيل وفعول نحو رحيم وغفور
والجواب عنه ظاهر على من له ادنى تامل وحذف
علامة الاستقبال الى قوله يصير مشابها بالمتكلم هذا
اشارة الى كيفية اخذ اسم الفاعل من المضارع يعنى
ان اسم الفاعل ماخوذ من المضارع بحذف علامة الاستقبال

وزيادة الالف فرقا بينه وبين الماضي واختير الالف
من بين حروف العلة لخفتها الا ان الالف زيدت
بين الفاء والعين اذ لو زيدت في الاول لامتنع الابتداء بها
لانها ساكنة ولو حركت لتاتى الابتداء لصار همزة
ويخرج عن وصفه الاصلي او وضع الالف على السكون
اولانه لو حرك فلا يخلو اما ان بضم او بفتح او بكسر لا سبيل
الى الاول اذ الوضع ضم لالتبس بالامر من ينصر ونحوه مما كان
عين مضارعه مضموما نحو انصر ولا سبيل الى الثاني
لانه لو فتح لالتبس بالمضارع المتكلم من الفعل المفتوح
العين ولا سبيل الى الثالث اذ لو كسر لالتبس بالامر من المضارع
المكسور العين نحو اضرب ولو زيد الالف لبناء اسم الفاعل
في الآخر يلزم الالتباس بينه وبين تثنية الماضي نحو ضربا
فلما لم يمكن زيادة الالف في الاول وفي الآخر تعين
زيادتها بينهما     وكسر عينه الى قوله والفاعل مشابه
اى كسر عين المضارع في اسم الفعل وهو الصادق في ينصر

بعد



بعد زيادة الالف لبناء اسم الفاعل لانه لو فتح لالتبس
بالماضي من باب المفاعلة نحو ناصر ولو ضم يلزم الثقل
لان الضمة جزء الواو والواو ثقيل وجزء الثقيل ثقيل
فان قيل يلزم الالتباس على تقدير الكسرة بامر المفاعلة
فلم لم يفر منه كما فر من الالتباس بينه وبين ماضيها
فالجواب عنه ان الكسرة اختيرت وان حصل الالتباس
للضرورة وهذا الجواب ضعيف لان التزام الثقل اولى
من التزام الالتباس وبعض الناس اجاب عن هذا الاشكال
بانه كسر عين المضارع في اسم الفاعل وان حصل الالتباس
لان في هذا الالتباس التباس شيء بما يشابهه لان بين الامر
واسم الفاعل مشابهة من حيث ان الامر مشتق من المضارع
واسم الفاعل مشابه بالمضارع واما على تقدير الفتح
فيلزم التباس الشيء بشيء ليس بينهما مشابهة
وهذا الجواب ضعيف ايضا لما ذكرنا اقول ان قوله
وكسر عينه يصح في المضارع غير المكسور العين واما

في المضارع المكسور العين فلا يصح لانه يلزم كسر العين
المكسور وهو ممتنع ولا يمكن ان يجاب عنه بان يقول
المراد من قوله وكسر عينه وابقى كسر عين المضارع لرقيقة
تعرفها المقامل الملهم الا ان يقال الضمير المجرور في قوله
وكسر عينه راجعًا الى اسم الفاعل لا الى المضارع وفيه تعسّف
قوله ويجيء الصفة المشبهة واحوال الى قوله اعلم ان الصفة
ما اشتق من فعل لمن قام به الفعل على معنى الثبوت
قولنا ما اشتق من فعل جنس يتناول المجرور وغيره
وقولنا لمن قام به الفعل يخرج ما عدا اسم الفاعل من اسم المفعول
واسم التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة وقولنا
على معنى الثبوت يخرج اسم الفاعل متعديا كان او لازما
لانه يدل على الحدوث على هذا التعريف اولى وآخرى
من التعريف الذي ذكره بعض المصرفين لها وهو
ما اشتق من فعل لازم لمن قام به الفعل على معنى الثبوت
يخرج اذا عرفت هذا فاعلم ان الصفة المشبهة لا تشتق





الامس فعل لازم ويجيء على وزن فعِل بفتح الفاء وكسر العين
نحو فرِقٍ وهو الجبان وفرح وعلى وزن فَعْلٍ بفتح الفاء
وسكون العين نحو شَكْسٍ لمن اساءت اخلاقه وعلى فعل
بضم الفاء وسكون العين نحو صلبٍ وعلى وزن فعل بكسر الفاء
وسكون العين نحو مِلْحٍ وعلى وزن فعل بضم الفاء والعين
نحو جنب وعلى وزن فعل بفتح الفاء والعين نحو
وعلى وزن فَعِلٍ بفتح الفاء وكسر العين نحو خشنٍ لا يقال
لزم التكرار لانه قال اولا امثال الصفة المشبهة التي
يجيء على وزن فَعِلٍ بفتح الفاء وكسر العين نحو فرح لان
تقول لا يلزم التكرار لان الاولى من باب فعل بفتح الفاء
وكسر العين وهذه من باب فعل بضم العين وعلى وزن
فعالٍ بفتح الفاء نحو جَبانٍ وعلى وزن فعال بضم الفاء
نحو شجاع وعلى وزن فعلان نحو عطشان وعلى وزن
افعل نحو احول قوله وهو مختص ببان فَعِلَ الى قوله
اعني فعل لغة فيهن اي صفة المشبهة يجيء على وزن افعل

مختصة بباب فعل بفتح الفاء وكسر العين ولا يجيء من غيرها
وقد يجيء ستة من فعل بضم العين وهي احمق وآدم واحرق
وارعن واسمر واعجف وزاد الاصمعي رحمه الله عليه بهذه الستة
صورة اخرى وهي اعجم وهو الطمطم يقال بالفارسية
بستة زبان اذا عرفت هذا فاعلم ان الفراء ذهب الى ان هذه
الصور كلها من باب فعِل بفتح الفاء وكسر العين واحمق فانه
من حمق بكسر العين وهو لغة في حمق بضم العين واما آدم
فانه من آدم بكسر العين ولغة في آدم بضم العين اما احرق
فانه من حرق بكسر العين وهو لغة في حرق بضم العين
واما ارعن فانه من زعن بكسر العين وهو لغة في زعن بضم العين
واما اسمر من سمر بكسر العين وهو لغة في سمُر بضم العين
واما اعجف فانه من عجف بكسر العين وهو لغة في عجف
بضم العين واما اعجم فانه من عجم بكسر العين وهو لغة في عجم
بضم العين وهذا معنى قوله اعني فعل لغة فيهن
قوله ويجيء افعل لتفضيل الفاعل الى دون المفعول اعلم

ان



ان افعل التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة
على غيره قولنا ما اشتق من فعل شامل لغيره من المشتقات
من المشتقات من الفعل وقولنا لموصوف يخرج
اسم الزمان والمكان لانهما ليسا لموصوف وقولنا
بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة لان كلا منها ليس لموصوف بزيادة على
غيره اذا عرفت هذا فاعلم ان افعل التفضيل يجيء
من الثلاثي غير مزيد فيه مما ليس بلون ولا عيب
ولا يجيء من المزيد لانه لو بُنِيَ من المزيد نحو استخرج
فلا يخلو اما ان يحذف منه الزوايد او لا يحذف فان حذفت
الزوايد او لم يحذف فان حذفت الزوايد فقلت
هو اخرج لم يعلم ان المراد منه كثير الاستخراج وان
لم يحذف لم يمكن بناء افعل التفضيل وكذا لا يجيء
اي الخروج اكثر
افعل التفضيل من لون ولا عيب لان افعل لغير التفضيل
يبنى منهما نحو احمر واعور فلو جاء منهما افعل

لتفضيل الفاعل اولى من مجيئه صح

التفضيل لالتبس احدهما بالآخر الا يرى انك لو قلت

هو احمر لم يعلم ان المراد منه زوحمرة ام في الحمرة اعلم

ان المراد من العيب هنا العيب الظاهر حتى لا يشكل

بمثل اجهل واضل سبيلا ولا يجيء ايضا افعل التفضيل

لتفضيل المفعول لانه لو جاء منهما يحصل الالتباس

فان قيل لم لم يفعل الامر بالعكس بان يجيء افعل التفضيل

لتفضيل المفعول دون الفاعل اولى من مجيئه لتفضيل المفعول لان الفاعل

مقصود منهم حيث لا يتم الكلام بدونه والمفعول

فضلة اذ الكلام يتم بدونه او نقول لو رجح المفعول

على الفاعل لبقي اكثر الافعال بلا تفضيل لانه في اكثر الامر

من الفعل اللازم وقيل لا يجيء لتفضيل المفعول بل

لتفضيل الفاعل لان الفاعل اكثر من المفعول قوله

ونحو اشغل من ذات النحيين الى قوله شاذ اورد

على كلامه سوالات السوال الاول يرد على قوله ولا يجيء

لتفضيل المفعول لان افعل التفضيل يجيء لتفضيل

المفعول



المفعول نحو اشغل من ذات النحيين والسوال الثاني

يرد على قوله ولا يجيء من المزيد لان افعل التفضيل يجيء

من المزيد كقولنا هو اعطاهم للدينار واولاهم للمعروف

والسوال الثالث يرد على قوله ولا من لون ولا عيب اذ افعل

التفضيل يجيء من العيوب نحو احمق واجاب عن هذه السوالات

الثلثة بجواب واحد وهو قوله شاذ قوله ويجيء الفاعل

الى قوله فرقا بين الفاعل والمفعول اعلم ان اسم الفاعل

والمفعول يجيء على وزن فاعل غالبا وقد يجيء

على وزن فعيل نحو نصير وقتيل وحريص والفعيل وقد

يكون بمعنى المفعول فاذا كان فعيل بمعنى الفاعل لا يستوي فيه

المذكر والمونث تقول رجل نصير وامراة نصيرة

واذا كان بمعنى المفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث

تقول مررت برجل جريح وقتيل وذبيح ومررت

بامراة جريح وقتيل وذبيح وانما سوى وفعيل

بمعنى المفعول المذكر والمونث ميزا في فعيل

بمعنى الفاعل فرق بين الفعيل بمعنى المفعول والفعيل
والفعيل بمعنى الفاعل فان قيل لم لم يفعل الامر بالعكس
بان يسوى المذكر والمؤنث في الفعيل بمعنى الفاعل وتميزا
في الفعيل بمعنى المفعول مع انه لو فعل كذلك يحصل الفرق
ايضا قلنا لان الفاعل اصل بالنسبة الى المفعول والفعيل الذى
ميتز فيه المذكر والمؤنث اصل من الفعيل الذى سوى فيه المذكر
والمؤنث اذ الاصل ان يذكر الفعيل اذا كان جاريا على الموصوف
المذكر ويؤنث اذا كان جاريا على الموصوف المؤنث ليكون
مطابقا للموصوف في التذكير والتانيث فاعطى الاصل
للاصل والفرع للفرع قوله الا اذا جعلت الكلمة
من عداد الاسماء نحو ذبيحة ولقيطة هذا م استثناء من قوله
ويستوي فيه المذكر والمؤنث اذا كان بمعنى المفعول اى الفعيل
الذى بمعنى المفعول من عداد الاسماء فانه لا يستوي فيه المذكر
والمؤنث ح لغلبة الاسمية نحو بعير ذبيح وناقة
ذبيحة ورجل لقيط وامراة لقيطة قوله وقد يشبه به

يستوي فيه المذكر والمؤنث الا ان يجعل الفعيل الذى بمعنى المفعول صح



ما هو بمعنى فاعل نحو قوله تعالى ان رحمة الله قريب
من المحسنين اى وقد يشبه بالفعيل الذى بمعنى المفعول
الفعيل الذى بمعنى الفاعل في الاستواء بين المذكر والمؤنث
كقوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين والقياس
ان يقال قريبة لانه مسند الى رحمة قوله ويجيء فعول
للمبالغة الى قوله طلبا للعدول اى يجيء اسم الفاعل على وزن
فعول للمبالغة نحو منوع وقبول وصور والفعول يكون
بمعنى الفاعل وبمعنى المفعول فاذا كان بمعنى الفاعل
يستوي فيه المذكر والمؤنث تقول رجل منوع وامراة
منوع واذا كان بمعنى المفعول لا يستوي فيه المذكر
والمؤنث تقول ناقة حلوبة وبعير حلوب
لان الفعيل الذى بمعنى المفعول يستوي فيه المذكر
والمؤنث والفعيل الذى بمعنى الفاعل لا يستوي فيه
المذكر والمؤنث فجعل الاستواء وبين المذكر والمؤنث
في فعول بمعنى الفاعل وعدم الاستواء في فعول بمعنى

المفعول للتعادل بين الفعيل والفعول

فعول

ويجيء للمبالغة الى قوله ومعطير اي يجيء ابنية المبالغة
على انواع منها فعّال بتضعيف العين نحو صبّار
ومنها مِفْعَل بكسر الميم وسكون الفاء والفتح العين
نحو مِجْذَم في قولنا سيف مجذم وهذا البناء
مشترك بين الآلة والمبالغة اي يجيء هذا الوزن
للآلة مِتعب وللمبالغة نحو مجزم ومنها فِعّيل
بكسر الفاء وتضعيف العين نحو فسّيق
ومنها فُعّال بضم الفاء وتضعيف العين مثل
طُعّال ومنها فعّالة بفتح الفاء وتضعيف العين
نحو علامة ونسابة ومنها فاعلة بكسر العين نحو راوية
ومنها فعولة بفتح الفاء نحو فروقة ومنها فُعَلة بضم
الفاء وفتح العين وسكونها نحو ضُحَكة وضُحْكة ومنها
مِفعالة بكسر الميم وسكون الفاء نحو مِجذامة ومنها
مفعال بكسر الميم واسكون الفاء نحو معام ومنها

مفعيل



مفعيل بكسر الميم وسكون العين نحو معطير
قوله ويستوي المذكر والمؤنث في التسعة الاخيرة
لقلتهن اي يستوي المذكر والمؤنث في علامة الا آخرة
الآن في التسعة الاولى يقال فيها بالتاء وفي الاخريين
يقال بدون التاء فيهما وانما سوى المذكر والمؤنث
في تلك التسعة الاخيرة لقلة استعمالهن قوله
واما قولهم مسكينة الى قوله حملا على صديقة هذا جواب
عن سؤال مقدر توجيه السؤال ان يقال انتم قلتم
في التسعة الاخيرة يستوي المذكر والمؤنث ومفعيل
منها مع انه لا يستوي المذكر والمؤنث دائما بل قد يميز
المذكر والمؤنث فيه كمسكين اذ يقال رجل مسكين
وامراة مسكينة فاجاب بقوله محمول على فقيرة فانه
بغير التاء المذكر وبه في المؤنث لان الفعيل الذي بمعنى
الفاعل لا يستوي فيه المذكر والمؤنث والفقير منه
فلا يستوي بل فيه فلما لم يستويا فيه حمل المسكين عليه

بكسر الميم وسكون الفاء ح م

يعني ان المذكر والمؤنث لا يستويان في مسكين حملا على نظيره وهو فقير

وعدم الاستواء حملا النظير على النظير ونظيره العدو و
فان المذكر والمؤنث لا يستويان فيه وهو فعول بمعنى
الفاعل لا يستوى فيه المذكر والمؤنث اذ يقال في المؤنث
بالتاء كقولنا هي عدوة الله وفي المذكر بغير التاء كقولنا
هو عدو الله حملا على الصديق يعني لما لم يستوي
المذكر والمؤنث في الصديق لانه فعيل بمعنى الفاعل
حمل العدو عليه في عدم الاستواء وان كان فعولا
بمعنى الفاعل حمل النقيض على النقيض وعلم مما ذكرنا
تشبيه المكسين بالعدو في الحمل فقط قوله وصيغته
من غير الثلاثي الى قوله الفرق بينه وبين الموضع
لما فرغ من بيان كيفية اخذ اسم الفاعل من الثلاثي
على صيغة مستقبله شرع الآن في بيان كيفية اخذه
من غير الثلاثي فقال وصيغته من غير الثلاثي على صيغة
المستقبل الآخره يعني اسم الفاعل من غير الثلاثي على
صيغة مستقبله الا انك تزيد في اسم الفاعل بعد حذف

حرف



حرف المضارعة ميما مضموما وتكسر ما قبل الآخر
نحو مكرم من يكرم ومدحرج من يدحرج ومستخرج
من يستخرج فان قيل لم اختير الميم بالزيادة قلنا
لتعذر زيادة حرف العلة فيه ومخرج الميم قريب من مخرج
الواو لانهما شفويان وانما قلنا زيادة حرف العلة فيه
متعذر لان حرف العلة ثلثة الواو والياء والالف
لا سبيل الى شيء منها اما الى الاول فلان الواو لا يزاد
في اول الكلمة لما مر واما الى الثاني فلان الياء لو زيدت
يلزم الالتباس بالمضارع لو حذف حرف المضارعة
ولو لم يحذف فيلزم اجتماع اليائين واما الى الثالث
فلان الالف لو زيدت لالتبس بالمتكلم وحده من المضارع
فظهر تعذر زيادة حرف العلة فان قيل لم يضم الميم
في اسم الفاعل من غير الثلاثي ولم تفتح ولم يكسر قلنا
لا يفتح ويكسر لئلا يلزم الالتباس اما الالتباس في الفتح
فبينه وبين الموضع من الثلاثي المجرد المكسور العين

واما الالتباس في الكسر فبينه وبين الموضع الآلة قوله
ونحو مُسْهَبٍ الى قوله شاذ اعلم ان المصنف رحمه الله
اَوْرَدَ سوالين على قوله وصيغته من غير الثلاثي بميم مضمومة
وكسر ماقبل الآخر وجه الايراد انتم قلتم ان صيغة اسم الفاعل
من الفعل غير الثلاثي على صيغة مستقبله الآن في اسم الفاعل
يزاد ميم مضمومة ويبقى كسرة عين المضارع واسم الفاعل
من غير الثلاثي قد يجيء على صيغة المستقبل بميم الان
ذلك الميم ليس بمضموم نحو مُسْهَبٍ من اسهب وبدون
بمكسورة
الميم نحو يافع من ايفع فاجاب عن هذين السوالين
بقوله شاذ اى على خلاف القياس قوله وبني ماقبل تاء تانيث
الى قوله وعلى الفتح للخفة اعلم ان اسم الفاعل اذا اتصل به
تاء تانيث بني آخره على الحركة نحو ضاربة ومكرمة لان ماقبل
تاء التانيث بمنزلة وسط الكلمة وعلى الفتحة بخفتها ولان
تاء التانيث بمنزلة كلمة اخرى ومن عادتهم انهم اذا ركبوا
كلمة اخرى فتحوا آخر الكلمة الاولى نحو خمسة عشر و

لان صيغة اسم الفاعل على هذا الوزن مخصوص للثلاثي المجرد وقد جاء يافع من ايفع على وزنه فاعل والقياس موفع ... ما في الوافية



ويعليك قوله فصل واسم المفعول هو اسم مشتق
من يفعل لمن وقع عليه الفعل لما فرغ من بيان اسم الفاعل
شرع في بيان اسم المفعول وعرفه بقوله هو اسم مشتق
من يفعل لمن وقع عليه الفعل قوله اسم جنس
يتناول المحدود وغيره وقوله اسم مشتق يخرج
الاسماء التي لايكون مشتقة وقوله من يُفْعَلُ
يخرج اسم الفاعل لانه ليس بمشتق من يفعل
بضم الياء بل يَفْعِلُ بفتح الياء لكن يتناول ماعدا اسم الفاعل
من المشتقات من الفعل وقوله لمن وقع عليه الفعل
يخرج ماعداه فانطبق الحد على المحدود كذا قالوا
اقول فيه نظر فليتامل ولو قال من المضارع بدل قوله
من يفعل لكان احرى قوله وصيغته من الثلاثي على وزن
مفعول نحو مضروبٍ اسم المفعول من الفعل الثلاثي
المجرد عن الزوايد على وزن المفعول نحو مضروب وبه
سمي لكثيرة الثلاثي لقايل ان يقول لو قال بعد قوله

المجرد صح

على وزن مفعول غالبا لكان احسن لان صيغة
اسم المفعول من الثلاثي قد يكون على وزن فعيل وفعول
نحو قتيل وحلوب الجواب عنه ظاهر على من تامل قوله
وهو مشتق من يضرب الى قوله فصار مضروب
اى اسم المفعول نحو مضروب مشتق من يضرب بالبناء
للمفعول لحصول المناسبة بينهما من حيث انهما يسند
الى المفعول لم يسم فاعله فادخل الميم مقام حرف المضارعة
لتعذر زيادة حرف العلة لما ذكرنا فصار مضرب بضم الميم
ثم فتح الميم الذى قام مقام حرف المضارعة لانه لو ابقى
على ضمته لالتبس باسم المفعول من باب الافعال ففتح للخفة
فصار مضرب بفتح الميم والراء ثم ضم الراء لانه لو لم يضم
فلا يخلو اما ان يبقى على الفتح ويكسر لا سبيل الى شىء منهما
اما الى الاول فلئلا يلتبس بالموضع الذى من الثلاثى المجرد السالم
مفتوح العين لان الموضع منه على وزن مفعَل بفتح العين
واما الى الثانى فلانه لو كسر يلزم الالتباس بالموضع منه الذى

صحتى

من



من الثلاثى المجرد السالم المكسور العين لان الموضع منه
على وزن مفعل بكسر العين فصار مضرُب بضم الراء ثم اشبع
ضمته لئلا يلزم وقوع ما ليس بواقع فى كلامهم نحو المكرمة
وهو مفعل بغير التاء فصار واحترز بقوله بغير التاء
عن المفعل الذى بالتاء فانه واقع فى كلامهم نحو المكرمة
قوله وغير مفعول الثلاثى الى قوله المواخاة بينهما هذا
جواب عن سوال مقدر توجيه السوال ان يقال لم غير مفعول
الثلاثى ولم يغير مفعول غير الثلاثى والموضع فاجاب
بقوله حتى يصير مشابها الى اخره يعنى انما غير اسم المفعول
من الثلاثى ليكون مشابها باسم الفاعل فى التغيير لان اسم الفاعل
غير من يفعل بفتح العين الى فاعل بكسر العين والقياس
فاعل بفتح العين ومن يفعل بضم العين الى فاعل بكسر العين
ايضا لحصول المواخاة بينهما من حيث ان كل واحد
منهما يوخذ من المضارع ويعمل عمل فعله اذا اعتمل
وان كان بمعنى الحال والاستقبال قوله وصيغته

اى يعنى اسم الفاعل والمفعول ... من المضارع

والقياس فاعل بضم العين للمعنى التى ذكرنا فغير اسم المفعول من الثلاثى ايضا

من غير الثلاثي الى قوله نحو مستخرج لما فرغ من بيان
كيفية اخذ اسم المفعول من الفعل الثلاثي شرع الآن
في بيان كيفية اخذه من الفعل غير الثلاثي فقال وصيغة
الى آخره يعني صيغة اسم المفعول من الفعل غير الثلاثي
على صيغة اسم فاعله الا ان اسم المفعول فتح ما قبل الآخر فرقا
بينه وبين الفاعل نحو مستخرج بفتح الراء من يستخرج
ومُدَحْرَجٌ بالفتح من يدحرج ومكرم بفتحة ايضا
من يكرم اعلم ان المراد بقوله بفتح ما قبل الآخر اعَمُّ من يكون
فتحة لفظا وتقديرًا ليتناول اسم المفعول الذي ليس
ما قبل الآخر مفتوحًا لفظا نحو مختار قوله فصل
في اسمي الزمان والمكان الى قوله لمناسبة بينهما لما فرغ من بيان
اسم المفعول شرع ان يبين اسم المكان والزمان فعرّف
مصنف
اسم المكان بقوله اسم مشتق من يفعل لمكان يقع فيه
الفعل قوله اسم يتناول المعرّف وغيره وقوله مشتق
يخرج الاسماء الغير المشتقة وقوله من يفعل

يخرج



يخرج اسم المفعول فانه ليس بمشتق من يفعل
بفتح الياء بل من يفعل بضم الياء وقوله لمكان يقع فيه
الفعل يخرج ما عدا المعرّف فانطبق التعريف على المعرّف
قوله فزيدت الميم الى قوله حتى لا يلتبس به اشارة
الى كيفية بناء اسم المكان يعني اذا اردت ان تاخذ
حرف المضا
من المضارع المبني للفاعل اسم المكان فاخذف منه
وزد مقامها الميم كما ذرته مقامها في اسم المفعول
لمناسبة حاصلة بين المكان والمفعول لكونهما في
وقع الفعل فان قيل لم لم يزد الواو في المكان ايضا
قلنا لئلا يلتبس بالمفعول قوله وصيغة من باب
يفعل مفعل كالمذهب اي وصيغة اسم المكان
من باب يفعل بفتح العين يجيء على وزن مفعَل بفتح
العين كالمذهب من ذهب يذهب وانما تحرّك
الميم في المكان بحركة حرف المضارعة لوقوعها
مقامها فناسب ان يتحرك بحركتها وانما تحرّ وانما

فتح العين في اسم المكان الذي بني من المضارع المفتوح العين
لان الفتح احف الحركات او تقول انما اختير الفتح فيما
يكون عين فعل مضارعه مفتوحا ليكون حركة عين
اسم المكان موافقة لحركة عين المضارع المبني هو منه
لانه يجري عليه قوله الا من المثال فانه كسر العين فيه
نحو موجل حتى لا يظن ان وزنه من المضارع المفتوح
فوعل على مثل جورب هذا استثناء من الحكم السابق
اي اسم المكان الماخوذ من المضارع المفتوح العين
على وزن مفعل بفتح العين الا ان ياخذ اسم المكان من المضارع
المثال فان اسم المكان كسر العين فيه سواء كان عين فعله
مفتوحا او مضموما او مكسورا نحو الموجل من وجل
والموسم من وَسُمَ يوسُم والموعد من وَعَدَ يَعِدُ وانما
اختاروا في المكان الماخوذ من المثال الكسر دون الفتح والضم
اما الفتح فلئلا يظن ظان ان وزنه فَوْعَلٌ بفتح العين
نحو ربٍ وَاما الضم فلان المَفْعُلَ لم يوجد في كلامهم
و



وبعضهم قال انما اختير فيه ذلك لان الكسر مع الواو
احف من الفتح معه وفيه نظر لان الفتح احف الحركات
والكسر ثقيل فاستعمال الحركة التي هي احف مع الواو احف
من استعمال اثقلها معه وقال البعض انما كسر عين المكان
الماخوذ من المثال لان المثال يباين الناقص ويفارقه
من حيث ان حرف العلة في الناقص وقع في الآخر
وفي المثال في الاول فلم يمكن فتح العين في المثال والا لوقع الاشتراك
بين المتباينين ولم يمكن الضم لما مر غير مرة اذا عرفت
هذا فاعلم ان الضمير في قوله فاعلم فانه ضمير الشان
او يرجع الى اسم المكان والالف واللام في العين
في قوله كسر العين على كلا التقديرين عوض من المضاف
اليه والضمير المجرور الحاصل في فيه راجع الى المثال
تقديرا الكلام على الاول فان الشان كسر عين اسم المكان
في المثال على الثاني فان اسم المكان كسر عينه في المثال
والوجه الثاني اوجه واجدر قوله ولا يظن في الكسر

لان فوعلا لا يوجد في كلامهم هذا جواب عن سؤال
مقدر توجيه السؤال ان يقال لو كان عدم فتح عين
اسم المكان المبني من المثال المجرد الظن ان وزنه فوعل
مثل جورب فالظن في كسر عين اسم المكان موجود
لان لظان ان يظن ان وزنه فوعل بكسر العين فاجاب
بقوله لان فوعلا لا يوجد في كلامهم يعني اذا كسر عين
اسم المكان الماخوذ من المثال لا يظن ان وزنه فوعل
بكسر العين ان فوعلا بالكسر لا يوجد في كلامهم بخلاف
الفَوْعَل بفتح العين فانه موجود في كلامهم كجورب
قوله ومن باب يفعِل مفعِل اي وصيغة اسم المكان من باب
يفعل بكسر العين يجيء على وزن مَفْعِل بكسر العين والعلة
التي ذكرتها في تحرك الميم بحركة حرف المضارعة في اسم المكان
الماخوذ من المضارع المفتوح العين آتية بعينها هنا
وانما كسر عين اسم المكان المبني من المضارع المكسور العين
ليكون حركة عينه موافقة بحركة عين مضارعه





قوله الا من الناقص الى قوله فرارا عن توالي الكسرات
استثناء مما قبله يعني اسم المكان من باب يفعل
بكسر العين على وزن مفعل بكسر العين الا من الناقص
فان اسم المكان منه بفتح العين نحو المرمى من رمى
يرمي لانه لو كسر عينه ايقاعا للموافقة بينهما التوالي الكسرات فرارا عن صح
بيان الملازمة لان الياء بمنزلة الكسرتين والميم الذي قبلها
مكسورة فلما علموا ان الكسر العين مستلزم توالي الكسرات فتحوا فيهي صح
العين فرارا منه مع خفة الفتحة وحكم المعتل الفاء
واللام حكم الناقص تقول من وقى يقي موقًى وكذلك
المعتل العين واللام تقول من طوى يطوي مطوًى
لقائل ان يقول ان في قوله والميم كسرة نظرا لان الكسرة
لا تصح ان يحمل على الميم لانها حدث والميم جثة والحدث
لا يقع جزا عن الجثة ويمكن ان يجاب عنه بان فيه
خوف مضاف تقدير الكلام والميم ذات كسرة فلا يراد
اذا عرفت هذا فاعلم ان اعراب قوله فانه فتح العين فيه

كاعراب قوله فانه كسر العين فيه في الوجهين قوله
ولا يبنى من يفعل الى قوله تخفيفا اى لا يبنى اسم المكان من باب
يفعل بضم العين على وزن مفعل بضم العين اما للثقل
واما العدم مفعل في كلامهم فلما لم يبن من يفعل
بالضم اسم المكان على وزن مفعل بالضم قسم موضع يفعل
بالضم بين مفعل بكسر العين وبين مفعل بفتح العين
فاعطى للمفعل بكسر العين احد عشر اسما وهو المجزر من جزر
يجزر بضم الزاء لمكان جزر الابل ونحوه والمنسك من نسك
ينسك لمكان النسك وهو العبادة والمنبت من نبت
ينبت لمكان النبات والمطلع طلع يطلع لمكان
طلوع الشمس والمشرق من شرق يشرق لمكان شروقها
والمغرب من غرب يغرب لمكان غروبها والمفرق من فرق
يفرق لمكان وسط الراس وهو موضع قسمة شعر الراس
والمسقط من سقط يسقط لموضع سقوط الولد
عن الام والمسكن من سكن يسكن لموضع السكون والمرفق

من



من رفق يرفق لمكان الرفق وهو ضد العنف والمسجد
من سجد يسجد وهو اسم بيت بنى للعبادة سواء
سجد فيه او لم يسجد وقال سيبويه واما موضع السجود
فالمسجد بالفتح لا غير وهذه كلها بخلاف القياس والباقي
من احد عشر للمفعل بفتح العين تخفيفا للفتحة قوله
واسم الزمان مثل المكان نحو مقتل الحسين اى اسم الزمان
كاسم المكان في جميع الوجوه التي ذكرناها للمكان اعلم
ان ما ذكرنا من اسم المكان والزمان في الثلاثي المجرد واما
في غير فاسم المكان والزمان يجيء على صيغة اسم المفعول
مثل مدخل ومستخرج من ادخل يدخل واستخرج يستخرج
والمصنف رحمه الله لم يبين هنا لانه ذكره في فصل المفعول
حيث قال ثم وغير مفعول الثلاثي دون مفعول ساير الافعال
والموضع وانما كان المكان والزمان من غير الثلاثي المجرد
على صيغة المفعول لان الفعل يقع فيهما او صار كل
واحد من المكان والزمان والمفعول محلا للفعل فشابه كل

اسم المفعول

واحد منها باالمفعولية فلهذا اكانا على صيغة المفعو

لما فرغ من بيان اسم المكان والزمان شرع في بيا

~~بيانهما الاسم المكان والزمان~~ وعرفه بقو

للآلة قوله اسم شامل للمقصود وغيره و

ماليس بمشتق وقوله من يفعل يخر

ولكن يدخل فيه غيره من المشتقات

ماعدا المقصود ولقائل ان يقول في

يلزم منه تعريف شيء بنفسه بيان ذ

بانه اسم مشتق من يفعل للآلة ومعر

على معرفة الحد ومعرفة الحد موق

اجزائه ومن اجزائه الآلة فمعرفة الآ

الآلة اذا الموقوف على الموقوف على الش

الشيء فيلزم تعرفيلزم تعريف الشيء

لانه يلزم منه توقف الشيء على نفسه ويما

بانه عرف الآلة الاصطلاحية بالآلة اللغوية

و



وصيغته مفعل وصيغة اسم الآلة يجيء على وزن مفعل

بكسر الميم وفتح العين قوله ومن ثم له قوله والفعلة للحالة

اى واجل ان صيغة اسم الآلة على وزن مفعل بكسر الميم

من

قال التصريفيون المَفعَل للموضع والمِفعَل للآلة والفَعلة

للمرة والفعلة للحالة اى للنوع فاعلم ان الفعل الذى يراد منه

بناء المرة او النوع لا يخلو اما ان يكون ثلثيا او لم يكن فان كان

ثلاثيا فلا يخلو اما ان يكون مجردا او مزيدا فيه فان كان

مجردا فلا يخلو اما ان يكون في مصدره التاء اولا فان لم يكن

في مصدره التاء وهو الثلاثي المجرد الذى لا تاء في مصدره

فالمرة منه على فعلة بالفتح والنوع على فعلة بالكسر وان كان

في مصدره التاء وهو الثلاثي المجرد الذى في مصدره

التاء فالمرة والنوع على مصدره المستعمل والفارق

بينهما القرائن كنشرة واحدة ونشرة لطيفة — فالاول للمرة والثاني للنوع صح

واما البواقي وهي الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه

فان كان في مصدرها التاء فالمرة والنوع على المصدر — المستعمل صح

والفارق القراين ايضا نحو استقامة ودحرجة
واحدة او حسنة وان لم يكن فيه التاء فبناء المرة
قة
والنوع على مصدره مزيدا فيه التاء نحو اقطلا
وتدحرجة واحدة او حسنة واما قولهم اتيته اتيانة
ولقيته لقائة للمرة فشاذ لان القياس اتيته اتية
ولقيته لقية لانا قد ذكرنا ان المرة من الثلاثي المجرد
الذي لا تاء في مصدره على فعلة بفتح الفاء واتى
ولقي كل واحد منهما ثلاثي مجرد لا تاء في مصدرها
اذ مصدرهما اتيان ولقاء قوله وكسرت الميم الى قوله
بينه وبين الموضع اي وكسرة الميم في اسم الالة لانه لم
فاما ان يضم او يفتح لا جايز ان يضم اذ لو ضم لالتبس
باسم المفعول من المزيد على الثلاثي بحرف واحد ولا جايز
ان يفتح لانه لو فتح يلتبس بالموضع فلما لزم الالتباس
لو ضم او فتح الميم تعين الكسرة لعدم الالتباس قوله
ويجيء على وزن مفعال نحو مقراض ومفتاح اي ويجيء
صيفة



صيفة اسم الالة على وزن مفعال كالمقراض وللمفتاح
وعلى وزن مفعلة بكسر الميم كالمكسحة قوله ويجيء مضموم
العين والميم نحو المسقط والمنخل اي ويجيء صيغة
اسم الالة على وزن مفعُل بضم الميم وسكون الفاء وضم
العين كالمسقط وللمنخل المسقط الاناء الذي يجعل
فيه السقوط والسعوط بالفتح الدواء الذي يصب
في الانف والمنخل ما ينخل به الدقيق قوله قال سيبويه
الى قوله وكذلك اخواته اعلم ان سيبويه رحمه الله
قد قال ان المسعط والمنخل لم يذهبوا بهما
مذهب الفعل ولكنهما جعلا من عداد الاسماء يعني
ان المسعط اسم لهذا الوعاء لان الجاري على الفعل
لا يختص بالة مخصوصة وهذه الة مخصوصة
فلا يقال مسعط الا لالة جعلت للسعوط ولو جعلت
وعاء للدهن لا يسمى مسعطا ولكن يسمى وعاء دهن بخلاف
ما تقدم من المفتاح والمكسحة وعلى هذا اخواته

نحو المدق والمدهن والمحرضة قوله الباب الثاني في المضاعف
لما فرغ من بيان الباب الاول شرع في بيان الباب الثاني
وانما قدم هذا الباب على ساير الابواب لقربه من الصحيح [قرب المضاعف نحو]
الصحيح اذا ابدال الياء من احد حرفي التضعيف في مواضع
مخصوصة بخلاف تليين الهمزة فانه في مواضع
كثيرة اذا عرفت هذا فاعلم ان المضاعف معنيين
لغوي واصطلاحي فالمضاعف في اللغة اسم مفعول
من ضاعف يضاعف وفي الاصطلاح ان يجتمع
الحرفان المتماثلان او المتقاربان في كلمة او كلمتين
او التقت احد المثلين بالاخر في كلمة واحدة و [illegible]
وقد افترق بينهما باحد المثلين الاخر بين الممازجة
والتضايف قوله ويقال له الاصم لشدته اي ويقال
للمضاعف اصم والاصم من به صمم وقد يقال رجل
اصم اذا فقد سمعه ولا يسمع الصوت الخفي ويسمى
المضاعف به لشدته يعني كما ان الاصم يستدعي

الجهر



الجر الجهر كذلك المضاعف يستدعي الجهر او لان المضاعف
لا يتحقق الا بتكرير الحرف الواحد كما ان الاصم لا يسمع
الصوت الا بتكريره قوله ولا يقال له صحيح الى قوله
في نحو تقضى البازي اي ولا يقال للمضاعف صحيح
لان احد حرفي التضعيف قد يصير حرف علة
نحو تقضى البازي اصله تقضض قلبت الضاد الثالثة
ياء ودسيها اصله دسسها فصار تقضى ومنه قوله
تعالى قد افلح من زكيها وقد خاب من دسيها اصله من
دسسها وانما ابدلت السين الثانية ياء لدفع الثقل
التضعيف وانما اختص الضاد الثانية بالابدال
لان الثقل انما نشاء منها فهي احرى بالحذف اولانها
لام الفعل وهو محل العوارض والتغييرات والابدال نوع
من التغيير فاللام اولى به قوله وهو يجيء من ثلثة ابواب
نحو ستر يستر وفر يفر وعض يعض المثال الاول
من باب فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر

اعلم ان المضاعف لا يجيء الا من ثلاثة ابواب نحو سر يسر وفر يفر وعض يعض

والثانی من باب فعل یفعل بفتح العین فی الماضی وکسرها
فی الغابر والثالث من باب فعل یفعل بکسر العین فی الماضی
وفتحها فی الغابر نحو کرم ولا یجیء الی قوله فهو لبیب
ای ولا یجیء المضاعف من باب فعل یفعل بضم العین
فیهما الا قلیلا ونادرا نحو حبب ولبب وانما قلنا
انهما من باب فعل یفعل بضم العین فیهما لمجیء اسم الفاعل
منهما علی وزن فعیل نحو حبیب ولبیب ولهذا
قال المصنف رحمه الله نحو حبب ولبب فهو لبیب
قوله واذا اجتمع فیه حرفان الی قوله وقالت طائفة
اعلم ان الحرفین اذا اجتمعا فلا یخ اما ان یکون
متماثلین او متقاربین فان کان الاول یدغم الاول
فی الثانی سواء کانا فی کلمة واحدة او فی کلمتین لثقل
الحرف المکرر نحو مد وقوله تعالی الم اقل لکم وان کان
الثانی یدغم الاول فی الثانی ایضا نحو الحی اصله المحر وقوله
تعالی اخرج شطاه وقوله فی موضع اخر وقال طائفة





اذا عرفت هذا فاعلم ان ادغام فی المتماثلین الا الادراج
الاول فی الثانی ان کان الاول ساکنا والی اسکان الاول
وادراجه فی الثانی ان کان متحرکا و فی المتقاربین یحتاج
الی ان نصر احدهما مثل الاخر وان الادغام فی کلمة واحدة
اقوی من الادغام فی الکلمتین لان حرفی الکلمة لازم بعضها
ببعض واذا انوالی فیها مثلان او متقاربان ما حصل
ثقل لازم ولا کذلک اذا انوالی فی کلمتین لان الکلمة الثانیة
لا تلازم الاولی فلا یخلو ثقل لازم وینبغی ان یعلم ان المراد
بالمتقارب اعم من ان یکون المتقارب فی المخرج او فی الصفة
یقوم مقامه کالجهر والمهمل الی غیر ذلک ومخرج الحرف
هو المکان الذی ینشاء منه ومعرفة المخرج بان تسکنه
وتدخل علیه همزة الوصل فتنظر الی منتهی الصوت
فحیث انتهی فثم مخرجه الا تری انک تقول اب وسکنت
فتجد الشفتین قد اصبقت احدهما علی الاخری قوله
الادغام الباث الحرف فی مخرجه مقدار الباس الحرفین

كذا نقل عن جار الله العلامة رحمة الله وقيل اسكان

الاول وادراجه فى الثانى اعلم للادغام معنيان لغوى

واصطلاحى فاللغوى ادخال الشىء فى الشىء تقول

فى الدعاء اذا ادخلها فيه وادغمت الفرس اللجام اذا

ادخلته فيه والاصطلاحى ما قال جار الله العلامة

وهو الباث الحرف فى مخرجه مقدار الباث الحرفين

فى مخرجها وعرفوا البعض بان قالوا الادغام اسكان

الاول وادراجه فى الثانى اقوى فى هذا التعريف نظر

لطيف يعرف وجهه بالتامل قوله المدغم والمدغم فيه

حرفان فى التلفظ وحرف واحد فى الكتابة نحو مد

وشد فانهما حرفان كالرحمن اعلم ان الحرف المدغم والمدغم فيه

حرفان فى التلفظ وحرف واحد فى الكتابة نحو مد

وشد فانهما حرفان فى الكتابة وثلثة احرف فى التلفظ

كما ان الرحمن خماسى فى التلفظ ورباعى فى الكتابة اذا

عرفت هذا فاعلم ان الضمير المجرور فى قوله والمدغم فيه

راجع



راجع الى الالف واللام تقدير الكلام والذى يدغم فيه

قوله اجتماع الحرفين على ثلثة اضرب الاول ان يكونا

متحركين يجب فيه الادغام اعلم ان اجتماع الحرفين

على ثلثة انواع النوع الاول ان يكون الحرفين المجتمعين

المتحركين وفى هذا النوع يجب فيه الادغام نحو مد

اصله مدد ادغم الدال الاول فى الثانى بعد اسكان الاول

اقول فى كلام المصنف رحمه الله نظر لانه منقوض

بقولنا ضرب بكر فان الحرفين المجتمعين متحركان

فيه مع ان الادغام ليس بواجب ولو كان فى كلمة

واحدة لكان اصوب لئلا يرد النقض به اللهم الا ان يقال

ان المصنف لم يقل فى كلمة اكتفاء بالمثال قوله الا

فى الالحقات الى قوله وجود هذا استثناء من قوله

يجب فيه الادغام يعنى ان الحرف اذا اجتمعا فى كلمة

وكانا متحركين يجب فيه الادغام الا ان يكون الحرفان

المجتمعان المتحركان فى الالحاقيات والاوزان

التي يلزم الالتباس فيهما لو ادغمت فان الادغام فيها
ليس بواجب بل ممتنع اما في الالحاقيات نحو قردد
وهو المكان الغليظ فانه لو ادغم يبطل الالحاق لان
رعاية المقابلة بين الملحق والملحق به حركةً وسكوناً
واجبة ومع ادغام الملحق لا يوجد المماثلة المقابلة
صورة واما في الاوزان التي يلزم الالتباس على تقدير
الادغام فلدفع الالتباس مثالها نحو صكك وسرر
وطلك وطلل وجدد وامتنع الادغام فيها مع وجود
سبب الادغام لانه لو ادغم كل منها يلزم الالتباس
بيانه انه لو ادغم صكك فقيل صك بالتشديد لم يعلم
انه عيب من عيوب الفرس الذي يكون في الرجل
ام كتاب قاض وايضا لو ادغم سرر فقيل سر لم يعلم
انه من السرور او من السرير وكذلك لو ادغم طلل
لم يعلم ان المراد منه ما بقي من اثار ديار او مطر
ضعيف وكذلك لو ادغم جدد لم يعلم انه جمع







جدة وهي الخطة التي تكون في ظهر الحمار ام جد وهو
البئر الذي يكون في الطريق اذا عرفت هذا فاعلم
ان بعض الناس اعترض على كلام المصنف قائلا
بان الادغام لا يجوز في قوول واقتتل وتتباعد
وتتنزل مع ان كلا منها ليس بخارج من كلامه اقول
هذا الاعتراض غير وارد عليه لان كلا منها خارج
عن قوله والاوزان التي يلزم الالتباس لانه لو جاز
الادغام فيه يلزم الالتباس اما لزوم الالتباس
في قوول على تقدير الادغام فلانه لو ادغم فقيل
قوّل بالتشديد التبس بمجهول قوّل اي لم يدر انه
فوعل او فعّل واما لزوم الالتباس في اقتتل فلانه لو ادغم
يجب نقل حركة التاء الاولى الى القاف فلا بد ان
يسقط الهمزة لانعدام الاحتياج اليها
فصار قتّل وح يلتبس بقتّل الذي هو ماضي التفعيل
واما لزوم الالتباس في نحو تتباعد وتتنزل

لو جاز الادغام فيهما فلانهما لو ادغما وجب
ان يقال اتنزّد واتباعر بالهمزة لوجب اسكان
التاء الاولى على تقدير الادغام ولتبس كل منهما بالماضي
لاحتمال ان يكون الهمزة فيهما همزة الاستفهام
قوله ولا يلتبس في مثل ردّ الى قوله الا من فعل يفعل
هذا جواب عن اعتراض مقدر بيان الاعتراض
ان يقال ردّ وفرّ وعضّ من الاوزان التي يلزم الالتباس
لان ردد اذا ادغم لم يعلم هو من اي باب وكذا فرر
وعضض فيلزم ان لا يدغم لحصول الالتباس
مع انه ادغم اجاب بقوله لان ردّ يعلم من مضارعه
ان اصله ردد يعني من باب فعل يفعل بفتح العين
في الماضي وضمه في الغابر لان المضاعف لا يجيء
من فعل يفعل بضم العين فيهما الا قليلا وكذا فرّ
يعلم من يفرّ انه من باب فعل يفعل بفتح العين
في الماضي وكسرها في الغابر لان المضاعف لا يجيء
من

من فعل يفعل بكسر العين في الماضي فيهما وايضا
عضّ يعلم من مضارعه يعضّ انه من باب
فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحه في الغابر
لان المضاعف لا يفعل بكسر العين في الماضي وفتحه
في الغابر لان المضاعف يجيء من باب فعل يفعل
بفتح العين فيهما قوله ولا يدغم حيي الى قوله
نحو يحيى اعلم ان الادغام كثير في حيي يحيي لاجتماع
المتجانسين والبعض منهم لا يجوز الادغام فيه
قايلا لو جاز الادغام يلزم وقوع الضمة على الياء
في المضارع وهو ثقيل وقيل انما لم يدغم حيي
لان الياء الثانية غير لازمة لسقوطها تارة نحو
حيوا اصله حييوا نقلت ضمة الياء الثانية
الى الاولى بعد اسكانها فاجتمع ساكنان فحذفت
الياء الثانية فصار حيوا ولكونها مقلوبا تارة اخرى
نحو حيي يحيى اصله يحيي بضم الياء الياء قلبت

الياء الفا لتحركهما وانفتاح ماقبلها قوله والثاني
الى قوله وهو على وزن فعل اى القسم الثاني من اقسام
المذكورة ان يكون الاول ساكنا والثاني متحركا في هذا
القسم يجب الادغام كالقسم الاول نحو مدّ اذا كان
مصدرا اصله مدد ادغمت الدال الاولى في الثانية فصار
مدّ اقول في قوله نظر من وجهين اما اولا فلان كلامه
يدل على ان الادغام واجب فيما يكون الحرفان المجتمعان
الفين نحو صحراء لان اصله القصر وزيدت الالف
توسعا فالتقى الفان اولهما ساكنة وثانيهما متحركة
مع ان الادغام لا يجوز فيه فلو قال الا ان يكون الفين
لكان اصوب واما ثانيا فلانه ما كان تحت قوله وهو
على وزن فعل لا يقال انما ذكره ليعلم ان مدّ هنا المصدر
لا الفعل الماضي لانا نقول لا يعلم ذلك لان قوله فعل يحتمل
ان يكون العين فيه متحركا وساكنا ولا يقال يعلم ان العين
ساكن بالاعجام لانا نقول لو طرح قوله وهو على وزن
فعل



فعل واكتفى بقوله نحو مدّ يعلم بالاعجام ان مدّ هنا
مصدر فلو قال نحو مدّ مصدرا او قال نحو مدّ وهو
على وزن فعل بسكون العين لكان احرى واحذر ويمكن
ان يجاب عن الاعتراض الاول بان المصنف استغنى
عن ان يقول الا ان يكون الفين اكتفاء بالمثال قوله
والثالث الى قوله مع عدم شرط الادغام هذا هو القسم
الثالث من الاقسام المذكورة وهو ان يكون ثاني الحرفين
ساكنا والاول متحركا فالادغام في هذا القسم ممتنع
لان شرط الادغام هنا مفقود وهو تحرك الثاني
ومنهم من قال انما امتنع الادغام لانه لو ادغم لابد
من تسكين الاول فيجتمع ساكنان فتفر من ورطة
وتقع في ورطة اخرى ومنهم من قال انما لا يجوز
الادغام لان الادغام للتخفيف وهو يحصل بسكون
الحرف الثاني على ان شرطه مفقود هنا للسائل ان يقول
ان كلام المصنف يدل على جواز الادغام فيما يكون

ثاني الحرفين ساكنا للوقف مع ان الادغام جايز لان
السكون كالحركة ولو قال ان كان الثاني ساكنا بغير الوقف
لكان احسن اقول الجواب عنه ظاهر على المتامل
ولكن جوزوا الحذف الى قوله تقضى البازي هذا كانه
اشارة الى جواب اعتراض مقدر توجيه الاعتراض
انه لما كان الادغام ممتنعا ينبغي ان لا يحذف احد الحرفين
قياسا على الادغام فاجاب بقوله ولكن جوزوا الحذف
يعني جوزوا الحذف في بعض المواضع وان كان الادغام
غير جايز نظرا الى ان اجتماع المثلين ثقيل مطلقا تقضض
كما عرفت نحو ظلت ومست اصلهما ظللت ومسست
فحذفت احدى حرفي التضعيف لانه اجتمع المثلان
فيهما ولم يمكن الادغام لسكون الحرف الثاني
بواسطة اتصال الضمير المرفوع البارز المتصل
المتحرك فحذفت احدهما للتخفيف لان الحذف
يفيد التخفيف كما ان الادغام يفيده ايضا واختلفوا

كما يجوز القلب في بعض المواضع نحو تقضي البازي اصله تقضض

في



في المحذوف منهما فذهب البعض الى ان المحذوف
اول المثلين لان الحذف كالادغام في افادة
التخفيف فكما انهم يدغمون اول المثلين في الثاني
فكذلك ينبغي ان يحذف اول المثلين وذهب
البعض الاخر الى ان المحذوف هو المثل الثاني
لان الحذف معلل لدفع الثقل وهو انما حصل
من المثل الثاني فهو خفيف بالحذف ثم اعلم انه
يسوغ فتح الفاء وكسره فيهما وكذلك لانك ان حذفت
منها احدى الحرفين من غير نقل حركتها الى ما قبلها
الذي هو الفاء على اصله مفتوحا لان الفاء
في الاصل مفتوح وان حركتها بنقل حركتها الى
ما قبلها بعد حركة ما قبلها يصير الفاء مكسورا
التحركها بحركة ما بعدها وهي الكسرة وعليه
قراءة من قرأ الى قوله فصار قرن اي وعلى جواز حذف
احد المثلين نظرا الى اجتماعهما قراءة من قرأ وقرن

بكسر القاف وفتحها فعلى الاول له وجهان الوجه الاول
انه مأخوذ من وقر يقر كوعد يعد حذف حرف المضارعة
من يقر وما بعدها متحرك بالكسر فابتداء به فصار قرن
والوجه الثاني ما قاله ابو عبيدة انه مأخوذ من قررت
بالفتح فعلى هذا اصله اقررن بكسر الراء الاولى كاضربن
نقلت كسرة الراء الى القاف وحذف الراء لاجتماع
المثلين ثم استغنى عن همزة الوصل لعدم الاحتياج
اليها بحركة ما بعدها فصار قرن الا ان الوجه الاول
ليس له دخل في البحث المذكور قيل فهو ظاهر على من له
ادنى تعقل هذا على تقدير كسرة القاف واما على تقدير
الفتح فمأخوذ من اقر بالمكان بالفتح وهو لغة في اقر
بالكسر يجيء منه فعل يفعل بالكسر العين في الماضي وفتحها
في الغابر وهو يجيء منه فعل يفعل بفتح العين في الماضي
وكسرها في الغابر واذا قرأ اقرن بالفتح يكون نفس المتكلم صح
من الاول فعلى هذا اصله اقررن حذفت الراء بعد
نقل



نقل حركتها الى ما قبلها ثم استغنى عن همزة الوصل
فصار قرن بالفتح واذا قرأ بكسر القاف يكون نفس
المتكلم وحده من الثاني فعلى هذا اصله اقررن بكسر الراء
الاولى وقد مر اعلال هذا الوجه اذا عرفت هذا فاعلم
اني اقول في قوله في اثناء تقدير الكلام فحذفت الراء
الاولى فنقل حركتها نظر لانه يشعر ان يكون النقل بعد الحذف
اذ الفاء للتعقيب وهو ظاهر البطلان ويمكن ان يجاب
عنه بان يقال الفاء في قوله فنقل للتعليل فتقدير الكلام
فحذفت الراء الاولى لانه نقل حركتها فح يكون النقل
قبل الحذف فعلى ما لا يخفى فتدبر وهذا اذا كان الى قوله
للاتباع اعلم ان امتناع الادغام عند سكون الحرف
الثاني اذا كان سكونه لازما واما اذا كان سكونه عارضا
فيجوز الادغام وعدمه كالامر المخاطب من المضاعف
نحو امدد فان الادغام يجوز فيه بان ينقل حركة الدال
الى الميم واستغنى عن همزة الوصل فبقي الدال الثانية

ساكنة فيجوز الادغام مع فتح الثانية لخفة الفتحة
وكسرها لان الكسر اصل في تحريك الساكن لان الكسر
لقلته الفتحة وكسرها لان يناسب العدم وهو
السكون و ضمها لاتباع حركتها حركة العين
وهي الضمة ويجوز الفك بان يقال امدد نظرا الى
سكون الحرف الثاني قوله ومن ثم لا يجوز فر بالضم
لعدم الاتباع اي ومن اجل ان جواز الضم في دال امدد
لاتباع بحركة العين لا يجوز الضم في راء فر لان
العين فيه ليس بمضموم حتى يضم تبعا له لكن
يجوز فيه الادغام مع كسر الراء والفتح والفك
اقول في قوله لعدم الاتباع تسامح وتساهل
والاحسن ان يقول لعدم ضمة العين اللهم الا ان يقال
ان المضاعف فيه محذوف تقدير الكلام لعدم موجب
الاتباع وعلى هذا لا اشكال قوله ولا يجوز الادغام في امددن
لان سكون الثاني لازم اعلم ان الادغام ليس بجائز

في



في جمع المؤنث من امر المخاطب من المضاعف
لفقدان شرط الادغام وهو تحرك الثاني لقائل ان يقول
لم حكموا بجواز الادغام في الامر ولم يحكموا بجوازه
في مددت مددتا مددت مددتما مددتم مددت
مددتما مددن بل حكموا بالامتناع في هذه الامثلة
مع ان سكون الحرف الثاني في البابين عارضا لان السكون
في الامر بسبب اخر الامر ان تكون علامة للجزم وفي هذه
الصور بسبب اتصال الضمير المرفوع المتصل البارز
ويمكن ان يجاب عنه بانه لابد بجواز الادغام من تحريك
المثل الثاني ولا يمكن عند اتصال الضمير المذكور لئلا يلزم
توالي اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة
بخلاف الامر فان تحريك المثل الثاني الساكن لا يمتنع فيه ولقائل ان يقول
ويقول لا يمكن ان يذهب لا تحريكه في الامر ايضا اذ لو حرك
يلزم ان لا يكون الامر مجزوما والا يلزم خلاف الوضع
والجواب عنه ان الحركة فيه عارضة لانها بسبب الادغام

والحركة العارضة ليست بمعتد بها كالسكون العارض
فيمكن تحريك المثل الثاني في الامر فيجوز الادغام
ولا يمكن التحريك في الصورة المذكورة فيمتنع الادغام
فيها كذا في شرح الاراني قوله وتقول بالنون الثقيلة
الى قوله وبالخفيفة مدّن مدّانّ مدّن يعني اذا دخل
على الامر من المضاعف نون التاكيد الثقيلة تقول
مدّنّ مدّانّ مدّنّ امددنانّ واذا دخل عليه نون
التاكيد الخفيفة تقول مدّن مدن مدن قوله واسم الفاعل
مادّ اي اسم الفاعل من المضاعف هو مادّ يمدّ مادّ
الى اخره اصله مادد وادغمت الدال الاولى في الثانية
بعد اسكان في الدال واسم الالة منه مِمَدّ بكسر الميم الاول
وفتح الثاني وادغام الدال في الدال والمجهول
مُدّ مُدّا بضم الميم وادغام الدال في الدال ومدّ
يُمَدّ بضم الياء وادغام الدال فيه قوله ويجوز الادغام
الى قوله ونحو اتخذ شاذ اعلم ان الادغام في باب الافتعال
يجوز
اذا



اذا كان قبل تائه حرف من حروف أتشدّ ذ زسشص
ضطظوي ونحو اتخذ شاذ اي الادغام في اتخذ شاذ
اذا قلت انه من الاخذ لان اصله ائتخذ ابدلت
الهمزة ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فيصير ايتخذ
ثم قلبت الياء المبدلة تاء وادغام التاء في التاء شاذ
لان الياء المبدلة لا تنقلب تاء لان شرط قلبه تاء
وادغام التاء في التاء في الافتعال ان يكون
اصله والياء فيما نحن بصدده ليست باصلية
وانما قلنا اذا قلت انه من الاخذ لانه لو كان
من تخذ يكون على وفق القياس ولا يكون شاذ
واما اتخذ بالتشديد فاصله تخذ بالتخفيف
فنقل الى باب الافتعال فصار اتتخذ ادغمت التاء الاولى
في الثانية فصار اتخذ قوله ونحو اثار الى قوله وبالعكس
اعلم ان اصل اثار اثتار بعد النقل الى باب الافتعال
فيجوز لك ان تقلب التاء المنقوطة بثلثة نقط

من فوقها الى التاء المنقوطة بنقطتين من فوقها وتدغم
التاء في التاء وانما جاز قلب كل واحد منهما الى الاخر
لان التاء والثاء من المهموسة لان حروفها ستشحثك
خصفة ومن جملة حروفها التاء والثاء فيكونان
من جنس واحد نظرا الى انهما مهموسان فيجوز
ان يدغم بجعل الاول مثل الثاني وبجعل الثاني مثل
الاول اذا عرفت هذا فاعلم ان الخصفة اسم امراة
والتشحث الالحاح في المسئلة ولهذا يقال
للمكدي شحاثا قال الزمخشري في الحواشي معناه سكدى
عليك هذه المراة قوله ونحو ادّان الى قوله فيدغم اعلم
ان اصل ادّان ادتان قلبت التاء دالا فصار اددان
فادغم الدال في الدال وجوبا لانك اذا جعلت التاء دالا
دالا اجتمع حرفان من جنس واحد فيدغم وجوبا وانما
التاء دالا ولن كانت التاء من المهموسة والدال
ليست منها نظرا الى المقاربة في المخرج ولا يجوز

قلب



قلبت الدال تاء وادغام التاء في التاء لانه لو فعل
كذلك لا يعلم انه من الدين ام لا قوله ونحو اذكر
الى قوله في الذات اصله اذتكر قلبت التاء دالا لقرب
المخرج فصار اذدكر فيجوز لك الادغام بجعل الاول مثل
الثاني وبجعل الثاني مثل الاول لان الذال والدال
من المجهورة وحروفها تسعة عشر وهي الهمزة
والعين والالف والغين والقاف والجيم والضاد
والياء واللام والنون والراء والطاء والدال والذال
والظاء والزاء والباء والميم والواو فيجوز البيان
نظرا الى انهما غير متحدين في الذات وانما يقلب
التاء دالا في اول الامر لعدم قرب المخرج بينهما بل قلب
بل قلبت دالا لقرب المخرج بينهما قوله ونحو ازّان الى قوله
الصغيرة اي اصل ازّين ازتان لانه من الزينة قلبت
التاء دالا ثم ادغم بقلب الدال زاء ويجوز البيان
كما في اذكر الا ان الادغام بجعل الاول مثل الثاني غير جايز

هنا لان الزاء فی امتداد الصوت اعظم من الدال
فیصیر علی تقدیر جعل الاول مثل الثانی کوضع
القصعة الکبیرة فی القصعة الصغیرة وهو ممنوع
وانما قلبوا التاء دالا اولا ولم یقلبوا زاء لان التاء
والدال من مخرج واحد ولیس التاء والزاء من مخرج
واحد لان الزاء من طرف اللسان والثنایا والتاء من
طرف اللسان واصول الثنایا قوله ونحو استمع الی قوله
فی الذات اعلم ان فاء افتعل اذا وقع سینا یجوز
فیه البیان نحو استمع والیه اشار بقوله اخرا
یجوز البیان لعدم الجنسیة فی الذات وعلی هذا
بقوله تعالی ومنهم من یستمعون ویجوز الادغام
بجعل التاء سینا نظرا الی اتحادهما فی المهموسیة
ولا یجوز الادغام بقلب السین تاء فلا یقال اتمع
لان السین فی امتداد الصوت اعظم من التاء
فلم ادغم کذلک یصیر کوضع القصعة الکبیرة
فی



فی القصعة الصغیرة وهذا علی خلاف مقتضی
العقل قوله ونحو اشبه مثل استمع اعلم انه اذا وقع
فاء افتعل شینا حکمه کحکم ما اذا وقع سینا من حیث
جواز البیان والادغام بجعل الثانی مثل الاول وعدم
جواز الادغام بجعل الاول مثل الثانی فیجوز ان یقال
فی اشتبه واشبه ولا یجوز ان یقال اتبه قوله ونحو
اصبر الی قوله لعدم الجنسیة فی الذات اعلم انه یجوز
ان یقال فی اضبر اصطبر بالبیان لان الصاد من المس
من المستعلیة المطبقة وحروف المستعلیة صضطظ
خغق المستعلیة ما یرفع اللسان الی الحنک الاعلی
والمطبقة ما ینطبق اللسان مع الحنک الاعلی
الاربعة الاولی وهی الصاد والطاء والضاد مستعلیة
مطبقة وقد عرفت معناهما والثلثة الاخیرة
وهی الخاء والغین والقاف مستعلیة فقط
ای لیست بمطبقة وعلی هذا لا یلزم من الاستعلاء

اطباق ويلزم من الاطباق استعلاء والتاء من
المتخفضة وهي حروف لا يرتفع اللسان بها
الى الحنك وهي ما عدا حروف المستعلية فاذا كان
كذلك قلبت التاء طاء وان كانت بينهما مباعدة
لما ذكرناه الان لقرب التاء من الطاء في المخرج لان
مخرجهما ما بين طرف اللسان واصول الثنايا فصار
اصطبر فيجوز الادغام بجعل الطاء صادا نظرا
الى انهما متحدان في الاستعلائية ولا يجوز الادغام
بجعل الصاد طاء لعظم الصاد في امتداد الصوت
من الطاء فلا يقال اطبر فان قيل قوله لان الصاد دليل
ولا بد له من مدلول فاين المدلول قلنا المدلول قلبت
التاء طاء لا يقال ذلك غير مذكور لانا نقول لا نسلم انه
غير مذكور بل مذكور ضمنا اذ معنى قوله ويجوز فيه
اصطبر انه يجوز قلبت التاء في اصتبر طاء فاندفع
الاعتراض قوله ونحو اضرب مثل الى قوله في المخرج

اعلم



اعلم ان فاء افتعل اذا وقع ضادا يجوز ان يدغم
بجعل التاء طاء والطاء ظاء ثم ضاد ولا يجوز ان يدغم
بجعل الضاد طاء لزيادة صفة الضاد على الطاء
ويجوز قلبت التاء طاء من غير الادغام كما يجوز
اذا وقع فاء افتعل صادا فيجوز ان يقال اضرب
واضطرب ولا يجوز اطرب كما يجوز ان يقال
اصبر ولا يجوز اطبر قوله ويجوز اطلب الى قوله في المخرج
اعلم انه اذا وقع فاء افتعل طاء تقلب تاؤه طاء
انها لو بقليت مع مقاربتها الى ها في المخرج لا دلى
اما الى الادغام فهي لا يدغم في التاء لما فيها من الاطباق
الذي يبون بادغامها فيها واما الى الاظهار فيعسر
النطق بها فقلبوا تاء الافتعال حرفا يوافق التاء
في المخرج وتوافق ما قبله في الصفة قصدا النفي التنافر
بينهما وهو الطاء فقلبت طاء ثم يدغم الطاء في الطاء
وجوبا لاجتماع الحرفين المتجانسين مع تحرك الثاني

قوله ونحو اظلم الى قوله اظلم واطّلم واظطلم اعلم
انه اذا وقع فاء افتعال ظاء فيدغم بعد قلب التاء
طاء جوازا على وجهين اى يجعل الاول مثل الثانى طاء
ويجعل الثانى مثل الاول لان الطاء والظاء فى المعظم
مستويان ويجوز ان لا يدغم نظرا الى عدم الجنسية
فى الذات فيجوز فيه اظتلم اظطلم اظّلم واطّلم
قوله ونحو اتّعد الى قوله ويلزم توالى الكسرات اعلم
انه اذا وقع فاء افتعال واوا يقلب تاء ثم يدغم التاء
نحو اتّعد اصله اوتعد تقلب الواو تاء ثم ادغم
التاء فى التاء وانما قلبت الواو تاء ولم يقلب ياء بالسكونها
وانكسار ما قبلها لانه لو قلبت ياء يلزم الامرين
المحذورين الاولى كون الفعل مرة يائيا نحو ايتعد
ومرة واويا نحو يوتعد والثانى توالى الكسرات لان الياء
بمنزلة الكسرتين مع كسرة ما قبلها فان قيل
لم تعين التاء بقلب الواو مع ان الواو تقلب

غير



غير التاء لا يلزم كل من الامرين المحذورين
قلنا لتحقق المواخات بين الواو والتاء قوله
ونحو اتّسر فجعل الياء تاء فرارا عن توالى الكسرات
اذا وقع فاء الافتعال ياء لانه لو ابقى يلزم
توالى الكسرات ومصدرها نحو اتّسار اصله
ايتسر قلبت الياء تاء فرارا عنه ثم ادغم التاء فى التاء
قوله ولو يدغم الى قوله اذا جعلت ثلاثيا هذا
جواب عن نقض توجيه النقض ان قولكم
ان فاء الافتعال اذا وقع ياء تقلب تاء ثم يدغم
التاء فى التاء منقوض بايتكل فان الياء فيه
لم تقلب تاء فاجاب بقوله لان الياء ليست
بلازمة بيان ذلك ان اصل ايتكل ائتكل لانه من الاكل
قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار
ماقبلها كما فى ايمان ولم يقلب الياء المبدل من
الهمزة تاء لان الياء ليست بلازمة لانها يصير همزة

لو جعلته ثلاثيا مع ان اللزوم شرط في الادغام
قوله ومن ثم لا يدغم حيي في بعض اللغة اي ومن
اجل ان اللزوم شرط في الادغام لم يدغم حيي
في بعض اللغة ان الياء ليست بلازمة حيث
تسقط تارة وتقلب اخرى قوله وادغام اتخذ شاذ
يعني اذا وقع فاء الافتعال همزة لا تقلب تاء
ولا يدغم التاء في التاء واما اتخذ فشاذ لا يعول عليه
اقول هذا تكرار لا طائل تحته فلو قال وكان
ادغام اتخذ شاذا لكان الاولى وح يكون معطوفا
على الجملة الفعلية فيصير تقديرا الكلام ومن اجل
ان اللزوم شرط في الادغام كان ادغام اتخذ شاذا
قوله ويجوز الادغام اذا وقع بعد تاء الافتعال
من حروف ترذ ز س ص ض ط ظ تسعة احرف
الى قوله لضعف استدعاء المؤخر اعلم ان عين
الافتعال اذا وقع تاء او دالا او ذالا او زاء او سينا
اوصادا



او صادا او ضادا او طاء او ظاء نحو يقتّل ويبدّل
ويعذّر وينزّع ويبسّم ويخصّم ويفضّل ويطّم
وينظّر وفي هذه الامثلة يجوز البيان والادغام
الا ان الادغام بجعل الثاني مثل الاول فانه لا يجوز
لضعف استدعاء المؤخر بخلاف العكس والدليل
على ضعف استدعاء المؤخر ان التاء من المهموسة
والذي يقع بعد تاء الافتعال كله اي حروف من المجهورة
الا السين والصاد فجعل التاء تابعا لما وقع بعده
من المجهورة اولى واما السين والصاد فانهما وان
كانا من حروف المهموسة لكونهما من حروف الصفير
فلو لا تابعين للتاء لكون كوضع القصعة الكبيرة
في الصحفة والقصعة الصغيرة فجعل التاء تابعا لهما
كذا في بعض الحواشي المؤخر ضعيف لان عين الافتعال
اصل دون التاء فجعل غير الاصل تابعا للاصل اولى
من جعل الاصل تابعا لغير الاصل اذا عرفت

هذا فاعلم ان اضافة الاستدعاء الى المؤخر
يحتمل ان يكون من باب اضافة المصدر الى الفاعل
وذكر المفعول متروك ومن باب اضافة المصدر
الى المفعول وذكر الفاعل متروك فافهم عن فطانة
قوله وعند بعض الصرفيين الى قوله نظرا الى سكون
اصله اعلم ان بعض الصرفيين لا يجوز الادغام
في ماضي هذه الامثلة لئلا يلزم الالتباس بيان لزوم
الالتباس على تقدير جواز الادغام فيه ان في اختصم
لو جاز الادغام لا بد من نقل حركة التاء الى الخاء
وحذفت المجتلبة فح يصير خصم فلم يعلم انه
ماضي التفعيل او ماضي الافتعال واما البعض الاخر
فيجوز ان يدغم التاء فيما بعده وتحذف المجتلبة
الا ان الخاء يكسر عندهم لالتقاء الساكنين لان الخاء
في الاصل ساكن والساكن متحرك بالكسر فتقول خصم
بكسر الخاء والبعض الاخر لا يحذ المجتلبة نظرا
الى



الى الخاء الساكن في الاصل وحركته عارضية ولا اعتبار
بالحركة العارضية ويكسر الخاء فتقول خصم
قوله ويجوز الى قوله يخصم مع كسر الخاء وفتحها
كما في الماضي وعلى كلا التقديرين الاصل يختصمون
بفتح الياء وكسر الصاد فمن يقراء مستقبله بالكسر
يسكن التاء وتبدل من التاء صادا ثم ادغم الصاد
في الصاد ثم يكسر الخاء لالتقاء الساكنين ومن يقراء
بفتح الخاء ينقل حركة التاء الى الخاء وتبدل من التاء
صادا ثم ادغم احد الصادين في الاخرى
قوله وفي فاعله الى قوله محصمون هذا معطوف
على قوله في مستقبله اي ويجوز في اسم الفاعل
من اختصم الادغام مع لكسر الخاء وفتحها
كالمستقبل مع زيادة وهي ضم الخاء اما الكسر
والفتح فلما مر واما الضم فللاتباع بضمة الميم
قوله ويجيء مصدره الى قوله الاصل

اي ويجوز الادغام في مستقبل اختصم

اى ويجئ مصدر اخصّم يخصّم خصّاما

بكسر الخاء اذ اصله اختصاما قلبت التاء صادا

فصار اخصصاما ثم حذفت حركة الصاد المبدلة

من التاء للادغام ثم ادغم فى الثانية فالتقا ساكنان

قوله الخاء والثانى الصاد الاولى ثم حرك الخاء

بالكسر لالتقاء الساكنين ثم حذفت الهمزة لاستغنا

عنها او تقول اصله اختصاما نقلت حركة التاء

وهى الكسرة الى الخاء ثم ادغمت التاء فى الصاد بعد

قلب التاء صادا ثم حذفت المجتلبة وقد يجئ مصدره

خَصّاما بفتح الخاء تبعا الفتحة الصاد المدغم

فيها ان اعتبرت حركتها ويجئ اخصاما باثبات

الهمزة وفتح الخاء وكسره نظرا الى ان الخاء

فى الاصل ساكنان الحاصل ان المصدر يجئ

على ثلثة احرف اى وجه الاول خصاما بكسر الخاء

والثانى خصاما بفتح الخاء والثالث اخصاما





باثبات الهمزة مع فتح الخاء وكسرة قوله

وتدغم الى قوله واثاقل اصله تثاقل اعلم انه

اذا وقع بعد تاء تفعّل وتفاعل حرف من حروف

اَتَثَدْ ذُزِ سَشَصٍ ضَطٍ ظوى يجعل التاء مثل

ما بعدها ثم تدغم كما اذا وقع بعد تاء افتعل

ثم يجتلب الهمزة الوصل للضرورة نحو اطهر

اصله تطهر قلبت التاء طاء ثم ادغم الطاء

فاحتيج الى همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن

وعلى هذا اثاقل اصله تثاقل ثم ادغم القاء فى الثاء بعد قلب ص

التاء فى الثاء بعد قلب التاء ثم جيئت بهمزة الوصل

ضرورة لتعذر الابتداء بالساكن فوزن اطهر

واثاقل تفعّل وتفاعل لا افعّل واثّاقل افاعل ولا افّاعل صح

نص على ذلك ابن جنى قوله ولا يدغم الى قوله

كالهاء فى اهراق اعلم انه اذا وقع بعد تاء الاستفعل

الاستفعال طاء او دالا لا يدغم التاء فهما سواء

كانتا ساكنتين حقيقة نحو استطعم واستدرك
لانعدام شرط الادغام وهو تحرك الثاني او تقديرا
نحو استدار واستطال لان فاء هما وان تحرك الا انه
في تقدير السكون لان اصلهما استدير واستطول
فلهذا لا ادغم ولكن يجوز حذف تاء الاستفعال
نحو اسطاع يسطيع اصلهما استطاع يستطيع
حذف التاء للتخفيف كما يجوز حذف احدى اللامين
في ظللت كذلك هذا اذا قلت بكسر الهمزة واما
اذا قلت بفتح الهمزة فلا يكون من باب الاستفعال
بل من باب الافعال فيكون السين زائدة اذ اصله
اطاع زيدت السين على خلاف القياس كما ان الهاء
في اهراق زائدة اصله اراق ثم زيدت الهاء على
خلاف القياس قوله الباب الثالث في المهموز انما قدم
هذا الباب على المثال والاجوف والناقص لان
الهمزة حرف صحيح لان تصرفها كتصرف

الحرف



الحرف الصحيح الا انها قد تخفف وتحذف
اذا وقعت غير اول فناسب ان تقدم على هذه
الابواب الثلثة ويؤخر من المضاعف والصحيح
قوله ولا يقال الصحيح الى قوله نحو قرأ اي لا يقال
المهموز صحيح لان همزته يصير حرف علة عند
التليين كامن واومن وايمان اذا عرفت
هذا فاعلم ان المهموز على ثلثة اضرب الاول
مهموز الفاء نحو اخذ والثاني مهموز
العين مثل سئل والثالث مهموز اللام نحو قرأ
وحكم المهموز كحكم حرف الصحيح الى قوله
والحذف اعلم ان حكم الهمزة كحكم الحرف الصحيح
في تحمل الحركات لان الهمزة حرف صحيح فيكون
تصرفاته كتصرف الحرف الصحيح الا ان الهمزة تخفف
وتخفيفها اما بالقلب او بجعلها بين بين او
بالحذف وانما خففوها لان الهمزة حرف شديد

مستثقل فساغ فيها التخفيف لدفع ثقلها
والاصل في تخفيف الهمزة جعلها بين بين لانها
تخفيف مع بقاء الهمزة ثم الابدال لانه اذهاب
بعوض ثم الحذف لانه اذهاب الهمزة بغير عوض
ثم اعلم ان بين بين على نوعين مشهور وهو
ان يجعل الهمزة بينها وبين الحرف الذي منه
حركتها وغير مشهور وهو ان يجعل الهمزة بينها
وبين حركة ماقبلها نحو سئل ثم اختلفوا في همزة
بين بين فعند الكوفيين ساكنة وعند البصريين
بحركة ضعيفة ثم اعلم ان قوله وجعلها وقوله
والحذف مجرور لانه معطوف على قوله بالقلب
الاول يكون الى قوله نحو رأس ولؤم وبئر هذا شروع
في بيان الموضع الذي تخفف فيه الهمزة بالقلب
فنقول اذا كانت الهمزة ساكنة وماقبلها متحركا
تخفف الهمزة بان تقلب الى وفق حركة ماقبلها
يعني



يعني اذا كان ماقبلها فتحة تقلب الفا وان كان
كسرة تقلب ياء وان كان ضمة تقلب واوا سواء كانت
الهمزة الساكنة مع المتحرك الذي قبلها في كلمة نحو رأس
ولوم وبير او في كلمتين كقوله تعالى الى الهدى ائتنا
فان قوله ائتنا امر من الاتيان تقلب الهمزة الثانية
فيه ياء لسكونها وانكسار ماقبلها وليس هذا موضع
الاستشهاد ثم اتصل بقوله الهدى فسقط
همزة الوصل من اوله فعاد الهمزة الثانية
المنقلبة ياء لزوال موجب القلب فالتقا ساكنان
وهما الف الهدى فصار الى الهدئتنا بهمزة ساكنة
بعد الدال فانقلبت الفا فصار الى الهداتنا وهو
موضع الاستشهاد فانما قلبت الهمزة الساكنة
اذا تحرك ماقبلها الى جنس حركة ماقبلها لكون
حركة الساكن وطبيعته وماقبلها مستدع
لذلك اي لان تقلب وفق حركته ولكون الثاني يكون

الى قوله نحو سئال ولؤم وسئل هذا شروع في
بيان الموضع الذي تخفف فيه الهمزة بجعلها
بين بين اعلم ان الهمزة تخفف بجعلها بين بين
اذا كانت متحركة وما قبلها متحركا والمراد من
بين بين هذا المشهور لا غير نحو سئال ولوم
وسئل وتثبت الهمزة ح لقوة طبيعتها الا انها
متحركة الا اذا انت الى قوله فتحة ما قبلها
هذا الاستثناء من قوله ثم تثبت يعني الهمزة
اذا تحركت مع تحرك ما قبلها الا اذا كانت الهمزة
مفتوحة وما قبلها مكسورة او مضمومة فالهمزة
ح لا تثبت بل تجعل ياء او واوا نحو مير وجون اصلهما
مائر وجؤن بالهمزة الخ ثم جعلت الهمزة في الاول ياء
وفي الثاني واوا لان الفتحة كالسكون في اللين فقلبت
الهمزة المفتوحة الساكنة فان قيل ما ذكرتم يقتضي
ان تقلب الهمزة في سئال الفاء لان همزته مفتوحة

وانتم



وانتم قلتم الفتحة كالسكون في الضعف قلنا
لا يقلب الهمزة في سئال الفا لان فتحة الهمزة
فيه صارت قوية بسبب فتحة ما قبلها لان الجنس
مع الجنس يتقوى لا هناك المرتع شاذ هو
هذا جواب عن سوال مقدر توجيه السؤال
ان يقال لما ذكرتم ان الهمزة لم تقلب الفا في سئال
لكون فتحتها قوية بسبب فتح ما قبلها منقوض
بنحو لا هناك المرتع فاجاب بقوله شاذ لانه على
خلاف القياس ولا هناك المرتع بعض من البيت
صدره راحت بمسلمة البغال عشية فارعي فزارة
لا هناك المرتع شاذ والثالث الى قوله وابتغي
امره هذا شروع في بيان الموضع الذي تخفف
فيه الهمزة بالحذف يعني تخفف الهمزة بالحذف
اذا كانت متحركة وما قبلها ساكنا الا ان الهمزة
تلين اي تحذف حركتها ولا لمجاورة الساكن

ثم تحذف الهمزة لاجتماع الساكنين ثم
اعطى حركتها بما قبلها ان كانت حرفا صحيحا
او واوا او ياء اذا كانتا من اصل الكلمة او كانتا
مزيدتين لمعنى واحد واحترز بقوله لمعنى واحد
من ياء التصغير فانه وان كانت زايدة لمعنى واحد
الا انها ليس لمعنى واحد بل لمعنى مع ضم الكلمة
وفتح ثانيها نحو مسلة اصلها مسئلة بسكون
السين وفتح الهمزة حذفت حركة الهمزة فالتقى
ساكنان ثم حذفت الهمزة لاجتماع الساكنين
ثم اعطى حركتها بما قبلها وهو السين ونحو ملك
اصله ملاك من الالوكة وهي الرسالة اعل كما في
ونحو الحمر اصله الاحمر حذفت حركة الهمزة فحذفت
الهمزة لاجتماع الساكنين فصار الحمر الا انه
يجوز فيه لحمر لان الهمزة لاجل سكون اللام وقد علم
سكونه ويجوز ابقاء الهمزة نظرا الى تحرك اللام
عارضية



عارضية لانه في الاصل ساكن والاعتبار بالعارض
كما يجوز في خصم اخصم نظرا الى طرو حركة الخاء
ونحو جيل اصله جيئل بفتح الجيم وسكون الياء وفتح
الهمزة ثم حذفت حركة الهمزة فاجتمع ساكنان
فحذفت الهمزة ثم اعطى حركتها لما قبلها ونحو
حوبة اصله حوئبة بفتح الحاء وسكون الواو
وفتح الهمزة واعلالها كاعلال جيل اذا عرفت
فاعلم ان قوله نحو مسئلة وملك والحمر مثال للهمزة
التي قبلها حرف صحيح وقوله ونحو جيل وحوبة مثال
الهمزة التي قبلها واو او ياء اصليتين ومثالها
نحو شيء وشتو اصلهما شيء وشتوء بسكون الياء
والواو واثبات الهمزة واعلالها ظاهر هذا
اذا كان الساكنان في الكلمة التي فيها الهمزة واما
واما اذا لم يكن فيها بل في كلمتين فتنقل حركة الهمزة
الى الساكن وتحذف سواء كان الساكن حرف علة

ياء او واو زائدتين لمعنى واحد ولم يذكر المصنف مثال الهمزة التي قبلها

اوحرفا صحيحا نحو ابو يوب وابتغ مره اصلها
ابو ايوب وابتغي امرَهُ بسكون للواو والياء نقلت
حركة الهمزة الى الواو في الاول والياء في الثاني فاجتمع
ساكنان الهمزة وحرف الذي بعدها فحذفت
الهمزة لاجتماع الساكنين والجيل اسم للضبع
والحوبة بفتح الحاء والواو ماء من مياه العرب
في طريق البصرة ويجوز الى قوله لطرو والحركة
اي ويجوز تحميل الحركة على حرف العلة في جيل وحوبة
وَابُويُوبَ وابتغي مره لطرو وبحين الحركة
فان كان ماقبلها الى قوله نحو سائل وقائل وبائع
اي وان كان ماقبل الهمزة حرف لين حال كونه
مزيدًا نظر الى تلك الحرف فان كان ياء اوواوا
جعلت الهمزة مثل ماقبلها يعني ان كان ماقبلها
قلبت واوا وان كان ياء قلبت ياء ثم ادغم في الثاني
لاجتماع الحرفين المتجانسين سواء كانا مزيدين

وداوم

او



اولم يكونا مزيدين بل يشبهان المدة كياء كور التصغير
فان ياء التصغير فان لم يكون مدة الا انها يشبه المدة
من حيث انها حرف ساكن زائد نحو خطية اصلها
خطيئة قلبت الهمزة ياء وادغمت الياء في الياء
قلبت الهمزة ولم ينقل حركة الهمزة الى الياء لما في نقل
الحركة الى ماقبلها من تحميل الحركة على الحرف الضعيف
لأن في هذه الامثلة تحميل الحركة عليه قلنا لا لان الياء
الثانية اصلية فلا يكون ضعيفة كياء جيل فانها والواو
وان ليست بضعيفة لانها وان كانت زائدة لكنها
ليست بضعيفة لانها زائدة بمعنى وهو الالحاق
وان كان الساكن الذي قبل الهمزة الفا واردت تخفيفها
تجعل بين بين المشهور نحو سائل وقائل وبائع
وذلك لامتناع الحذف بنقل الحركة الى ماقبلها لان الالف
لاتقبل الحركة وامتناع القلب لكون ماقبلها ساكنا
وامتناع الادغام لان الالف لايدغم فيها وانما تعين

ويد ولا يدغم م

بسبب النقل ونحو مقروة اصلها مقروءة فقلبت الهمزة واوا وادغمت الواو في الواو ونحو افيس تصغير افؤس اصلها افيئس قلبت الهمزة ياء وادغمت الياء في الياء فقيل افيس [illegible] الحركة على الضعيف م

بين بين المشهور لان ما قبل الهمزة ساكن فلا يمكن
بين بين غير المشهور المتحددة في الكلمة شرع في بيان
الهمزتين المجتمعين في كلمة واحدة فتقول
اذا اجتمعت الهمزتان في كلمة واحدة وان كانت
الهمزة ساكنة والاولى مفتوحة وجب قلب الهمزة الثانية
الفا كآدم وآخذ اصلهما ءادم وءاخذ بهمزتين الاولى زائدة
والثانية فاء الكلمة فقلبت الثانية الفا وجوبا لسكونها
وانفتاح ما قبلها فوزنه افعل ولا يجوز ان يكون الاولى
فاء الكلمة والثانية زائدة لوجهين الاول انه يكثر
زيادتها اولا وقلبت زيادتها ثانيا والحمل على الاكثر
اولى والثانية انه لو كان كذلك وزنه فاعلا كخاتم فيجب
ان يصرف فلما لم يتصرف دل على ان وزنه افعل
الا في ايمة الى قوله كيف يكون اجتماع الساكنين على حده
هذا استثناء من حكم المذكور وهو قلب الهمزة الثانية
الفا اذا كانت ساكنة والاولى مفتوحة اعلم ان اصل

قوله واذا اجتمع الهمزتان الى قوله اخذ
وادم لما فرغ من المسئلة

ايمة



ايمة ائممة لانها جمع إمام كأحمرة جمع حمار فاجتمع
في اوله همزتان الاولى للجمع والثانية فاء الكلمة وكان
القياس ان تقلب الهمزة الثانية الفا لانها ساكنة
وما قبلها مفتوحة لكن لما وقع بعدها حرفان
متماثلان وهما الميمان وارادوا الادغام ثم نقلوا
حركة الميم الاولى وهي الكسرة الى الهمزة الثانية فادغموا الميم
في الميم فصار ائمة ثم قلبوا الثانية ياء لكونها مكسورة
فصار ايمة هذا هو المشهور وعليه التعويل والاعتماد
والمصنف رحمه الله اعترض عن هذا وقال جعلت
همزتها الفا كما في اخذ ثم جعلت ياء لاجتماع الساكنين
هذا عند البصريين وعند الكوفيين لا تقلب
الهمزة الثانية الفا لانها لو قلبت اياها لاجتماع الساكنين
الاول الالف والثاني الميم المدغم وقرء ائمة الكفر
بالهمزتين فان قلت اجتماع الساكنين على حده جائز
فينبغي ان لا يجعل الالف ياء بعد قلب الهمزة الثانية

الفا عند البصريين قلت ان الالف فی ائمة لیست
بمدة لان الالف انما یکون مدة اذا انقلبت من الواو
بشرط ان یکون ماقبلها مفتوحا والف ائمة لیست
بمدة ح لانه لیست بمقلوب لامن الواو ولا من الیاء
فاذا لم یکن اجتماع الساکنین علی حده لانه انما یکون
اذا کان الساکن الاول مدة والثانی مدغما اذا انتقش
ما قلنا علی صحیفة خاطرک فاعلم انی اقول فی قوله الا
فی ائمة جعلت همزتها الفا نظر یعرف بالتامل
ویمکن ان یجاب عنه بان یقول اذا کانت الهمزة الثانیة
ساکنة والاولی مفتوحة تقلب الفا الا فی ائمة لم تقلب
الفا بل قلبت یاء بیان لهذا الطریقة او نقول اذا
کان کذلک وطریقة قلبها یاء انها تقلب الفا ثم تقلب
الالف یاء فقوله جعلت همزتها الفا ثم جعلت یاء بیان
لهذه الطریقة او نقول اذا کان کذلک تقلب الثانیة الفا
غیر متغیر الا فی ائمة لم تقلب الفا غیر متغیر بل تقلب





الالف یاء فح یکون الاستثناء منقطعا     واذا کانت
مکسورة تقلب یاء نحو ایتسر ای اذا اجتمع الهمزتان
فی کلمة واحدة وکانت الاولی مکسورة والثانیة ساکنة
تقلب الثانیة یاء لسکونها وانکسار ماقبلها نحو
ایتسر اصله ائتسر قلبت الثانیة یاء کذلک فصار ایتسر
واذا کانت مضمومة قلبت واوا نحو اوثر من اثر الحدیث
ای وان کانت الهمزة الاولی مضمومة والثانیة ساکنة
تقلب الهمزة الثانیة واوا لسکونها وانضمام ماقبلها
نحو اوثر الحدیث بالمد ای روی اصله اؤثر قلبت الهمزة الثانیة
واوا فصار اوثر     واما کل من وخذ فشاذ هذا
جواب عن ایراد مقدر توجیه الایراد ان یقال ماذکر
ثم من ان الهمزتین اذا اجتمعا وکانت الاولی
مضمومة والثانیة ساکنة واوا لسکونها وانضمام
ماقبلها منقوض بکل وخذ ومر اصلهما اؤخذ
اؤکل اؤمر حیث اجتمعت الهمزتان فیها والاولی

مضمومة والثانية ساكنة مع انها لم تقلب واوابل
خذفوا الهمزتين معا اما الثانية فلطلب
التخفيف اذ فى اجتماع الهمزتين ثقل واما الاول
فلانعدم الافتقار اليها بز وال سكون الحرف الذى
بعدها فبقى كل وخذ ومر فاجاب بقوله فشاذ يعنى
ان اعلالها يحذف الهمزتين معا شاذ لكونه على
خلاف القياس اذ القياس يقتضى ان يقولوا وكل او خذ
اومر فلا يقاس عليه ولا يعد به وهذا الى قوله
انت ام ام سالم اعلم ان تخفيف الهمزة الثانية
بقلبها جنس حركة الهمزة الاول اذا كانت الهمزتان
مجتمعتان فى كلمة واحدة واما اذا كانتا مجتمعتين
فى كلمتين فيجوز ابقاء الهمزتين من غير تعيين
معا لما يلزم من اجتماعهما الثقل ويجوز التخفيف
احدهما ثم اختلفوا فى المحذوفة منهما فاختار
الخليل تخفيف الثانية لان الثقل انما حصل بالثانية

فلا



فلا يصار الى التخفيف قبل حصول الثقل واختار
ابو عمرو تخفيف الاولى لان الاستثقال لا يحصل الا باجتماعهما
معا فعلى ايتهما وقع التخفيف جاز لكن قد رايناهم
ابدلوا اول المثلين فى دينار وكان ذلك للتخفيف وكذا
فى الهمزتين وعند البعض يجوز فى مثله ادغام الالف
بين الهمزتين متبدلا بقول ذى الرمة فيا ظبية الوعسا
بين جلاجل وبين النقاء اانت ام ام سالم الوعساء
قال ابن درستويه حرصوا على اثبات الهمزتين
فزادوا الفا بينهما هربا من اجتماعهما ثم قال لا يجوز
اثبات تلك الالف فى الخط كراهة اجتماع ثلث الفات
وقال ابن الحاجب فى شرح المفصل ثم يثبت ذلك
يعنى ادغام الالف بين الهمزتين الا فى مثل اانت
ولا تخفف الهمزة فى اول الكلمة لقوة المتكلم فى ابتداء
يعنى اذا وقعت الهمزة فى اول الكلمة لا تخفف بوجه
من الوجوه المذكورة فى اول هذا الباب لان الهمزة المبتدا بها

لو خففتها لم يمكن التخفيف بابدالها الفا عنها لامتناع
وقوع الالف في الابتداء ولا بابدال الواو والياء عنها
لان ابدالهما منها لا يكون الا اذا كانت ساكنة او مفتوحة
قبلها ضمة او كسرة في كلمة وذلك منتف عند وقوع الهمزة
ابتداء ولا التخفيف بالحذف لان تخفيفها بالحذف
لا يكون الا اذا تقدمها ساكنة وهذا منتف فيما نحن
بصدده ولا التخفيف بجعلها بين بين لكراهتهم
الابتداء بما يشبه الساكن لان الهمزة المجعولة
بين بين قريبة من الساكن على مذهب البصريين
واما على مذهب الكوفيين فيلزم الابتداء بالساكن لانها
ساكنة عندهم وقيل لا تخفف الهمزة في اول الكلمة
لان المتكلم في الابتداء في غاية القوة ولقائل ان يقول
ماذكرتم منقوض بكل وخذ ومر فانه خففت الهمزة بالحذف
فيها ابتداء وانتم قلتم لا يجوز ذلك الجواب عنه انا
لا نسلم ان المحذوفة منها الهمزة المبتدأ بها لان المحذوفة

منها



منها هي الثانية وليست بواقعة ابتداء بل بعد الهمزة
الوصل فلما حذفت الثانية حذفت بكل وخذ ومر
لانه منقوض بقل فان اصله اقول حذفت الهمزة
همزة الوصل استغناء بحركة ما بعدها ولقائل ان يعود
ويقول ما ذكرتم وان لم يكن منقوضا بكل وخذ ومر
الا انه منقوض بقل فان اصله اقول حذفت الهمزة
الواقعة اولا للتخفيف ويمكن ان يجاب عنه بان نمنع
ان اصله ذلك لانه ماخوذ من تقول فحذف حرف المضارع
وسكن اللام فصار قول ثم حذفت الواو لالتقاء
الساكنين فصار قل فلم يوجد سبب وجود الهمزة
فلا يتحقق التخفيف او نقول سلمنا ان اصله اقول
لكن اعل بنقل حركة الواو الى القاف وحذف الواو لالتقاء
الساكنين فاستغني عن همزة الوصل فحذفت
لا على انه للتخفيف بل لعدم الاحتياج اليها
كذا في بعض شروح تصريف ابن الحاجب رحمه الله

ونخفيفها بالحذف في ناس اصله اناس شاذ
هذا جواب عن اشكال يرد على قوله ولا تخفف الهمزة
في اول الكلمة توجيه الاشكال وجوابه ظاهر اعني البيان
**قوله** وكذلك اله الى قوله فصار الله يعني كما ان تخفيف
الهمزة بالحذف في ناس شاذ كذلك تخفيف الهمزة في اله
بالحذف شاذ يعني خففت الهمزة بالحذف في اله فصار
لاه ثم ادخل الالف واللام ثم ادغم لام التعريف
في لام لاه وهذا على قول سيبويه واما قوله الاخر فهو
ان اصله لاه من لاه يليه اذا احتجب ثم ادخل
الالف واللام فيه ثم لام التعريف في لام لاه فعلى
هذا يكون معناه المحتجب من العيوب والاوهام
**قوله** وقيل اصله الاله الى قوله ثم ادغم اعلم ان بعضا
من النصرفيين قد قال ان الله مشتق من الاله
وهو فعال بمعنى المفعول فحذفت الهمزة الثانية
بعد حذف حركتها فنقلت الى اللام فصار الِلاه

ثم



ثم ادغم اللام الاولى في الثانية بعد اسكان الاولى
لاجتماع المثلين وفيه نظر اذ لا يجوز ان يكون
لفظ الله مشتقا من الاله لفقدان شرط الاشتقاق
وهو التوافق بين المشتق والمشتق منه في اللفظ
والمعنى اما بيان فقدان الموافقة بينهما في اللفظ فهو ان احدهما
في الظاهر الذي لا يعدل عنه الا بدليل معتل العين
وصحيح الفاء واللام والاخر مهموز الفاء صحيح العين
واللام واما بيان فقدان التوافق بينهما في المعنى
فهو ان الله خاص بربنا تبارك وتعالى في الجاهلية
والاسلام والاله ليس كذلك ولان الهمزة التي
في الاله لا يخلو اما ان يحذف ابتداء اي من غير نقل الحركة
الى اللام او يحذف بعده لا سبيل الى كل منهما اما الى
الاول فلانه لزم منه حذف الفاء من كلمة ثلاثية اللفظ
بلا سبب ولا مشابهته ذي سبب واما الى الثاني
فلانه لزم مخالفة الاصل من وجوه احدها نقل الحركة

فی کلمتین علی سبیل اللزوم ولانظیر له والثانی نقل

الحرکة الی ما بعدها وذلک یوجب اجتماع المثلین

متحرکین والثالث تسکین المنقول الیه الموجب

للادغام ویکون النقل عملا کلا عمل وادغام المنقول الیه

فیما بعد الهمزة واجبه وذلک بعید عن القیاس

اذ الهمزة فی تقدیر الثبوت کذا فی شرح لب الالباب

للسید عبد الله النقره کار سلمه الله ملک الوهاب وقیل انه

لیس بمشتق من لفظ وهو اختیار ابی حنیفة

والخلیل **قوله** کما فی یری الی قوله فصار یری اعلم ان العرب

اتفقوا علی حذف الهمزة من مضارع رای یرای یری

قلبت الیاء الفا لتحرکها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت

حرکة الهمزة فاجتمع ثلث سواکن الاول الراء والثانی

الهمزة والثالث الالف المجتلبة عن الیاء فحذفت

الهمزة ثم نقلت حرکتها الی الراء فصار یری واعلم

ان شبیه لفظ الله بلفظ یری فی حذف الهمزة ونقل

حرکتها



حرکتها الی ما قبلها الا فی الادغام **قوله** وهذا التخفیف

واجب الی قوله ومری ای حذف الهمزة ونقل حرکتها

الی ما قبلها واجب فی یری دون اخواته نائی ینائی وغیر ذلک

لکثرة استعمال یری مع ان اجتماع حرف العلة بالهمزة

فی الفعل الذی هو ثقیل وعلم منه ان المصنف رحمه الله

قد شرط فی وجوب حذف الهمزة ثلثة شروط احدها

کثرة الاستعمال وثانیها اجتماع احرف العلة

بالهمزة وثالثها ان تجتمعا فی الفعل المضارع فمتی وجد

هذه الشروط کلها وجب حذف الهمزة منه

علی سبیل الوجوب وقد انتفی کثیرة الاستعمال

فی ینائی واجتماع حرف العلة بالهمزة فی یسال

وکون الاجتماع فی الفعل فی مرئی فلا یجب حذف

الهمزة فیها **قوله** وتقول فی الحاق الضمایر الی قوله

ای حکم یرون فی الاعلال کحکم یری وقد عرفت

اعلاله الا ان حذف الهمزة فی یرون لاجتماع

الساكنين بسبب اتصال واو الجمع في يرى
لكثرة الاستعمال **قوله** وحرك الياء في يريان
لطرو الحركة يعني حرك الياء في تثنية يرى وهي
يريان لاجل الالف اذ لا بد ان يكون ما قبل الالف
مفتوحا اقول في قوله لطرو الحركة نظر لانه لا يجوز
ان يكون علة لتحريك الياء فالاولى ان يقول بدله لاجل
الالف **قوله** ولا تقلب الياء الفا الى قوله في مثل لن يرى يريى
هذا جواب عن سوال مقدر توجيه السوال
انتم قلتم اذا كان حرف العلة متحركا وما قبلها
مفتوحا تقلب الفا وحرف العلة في يريان متحرك
وما قبلها وهو الراء مفتوح مع انه لم تقلب الفا
فاجاب عنه بقوله لانه الى اخره يعني انه لو قلبت الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها يلزم اجتماع الساكنين
الاول الالف المقلبة عن الياء والثاني الف التثنية
ولا يمكن حذف احدهما لانه لو حذف لالتبس التثنية





بالواحد عند دخول لن لان نونها تحذف به نحو
لن يرى و ح لم يعلم انه مثنى ثم حذف نونه بلن
وقلبت الياء الفا وحذفت لاجتماع الساكنين
او واحدا من غير حذف فلما يلزم الالتباس من قلب الياء العلة
في التثنية الفا لم تقلب ليندفع الالتباس
واصل ترين الى قوله لاجتماع الساكنين عني عن الشرح
وسوى بينه وبين جمعه الى قوله في باب الناقص
اعلم انه قد سوى لفظ الواحدة المخاطبة ولفظ
الجمع بعد الاعلال وتخفيف الهمزة في خطاب المؤنث
لكن تقدير مختلف لان وزن لفظ الواحدة تفين
لان عينه ولامه محذوفان دوزن لفظ الجمع تفلن
لان عينه محذوف وفاوه ولامه ثابتان كما سوى
لفظهما في خطاب المؤنث من مضارع رمى لكن
النقدير مختلف واختلاف التقدير هنا كالاختلاق ثم
سيجئ تحقيق هذا البحث في باب الناقص ان شاء الله تعالى

واذا دخلت النون الثقيلة الى قوله فى باب اللفيف
اعلم اصل فاما ترين على وزن تفعلين كتمنعين
نقلت حركة الهمزة الى ماقبلها وحذفت الهمزة
تخفيفا فصار تريين باليائين على وزن تفلين
لان عينه محذوف ثم قلبت الياء الاولى الفا لتحركها
وانفتاح ماقبلها فصار ترايين ثم حذفت
الالف لاجتماع الساكنين فصار ترين على وزن تفين
لان عينه ولامه محذوفان كما مر فاذا ادخلت
عليها كلمة اما وهو حرف الشرط اصله ان ما فادغمت
النون فى الميم بعد قلب النون ميما لقرب المخرج فصار
اما ثم حذفت النون من ترين بواسطة دخول
اما عليه علامة للجزم فصار اما ثم حذفت ترى
ثم ادخل عليه النون التاكيد الثقيلة فالتقى ساكنان
احدهما ياء الضمير وثانيهما الاول من النون الثقيلة
ولا يجوز حذف احدهما فحرك ياء الضمير بالكسر
لان



لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر او للمواخاة بين الياء
والكسر ونظيره اخشين اصله اخشيين بسكون
الياء ثم ادخل نون الثقيلة ثم حذفت النون الاعراب
لنون الثقيلة فاجتمع ساكنان وكسر الياء فيه لما ذكرنا
ويجئ هذا البحث مستوفى فى باب اللفيف ان شاء الله
العزيز    الامر ر ريا روا ري ريا رين يعنى اذا اردت
ان تبنى صيغة الامر للحاضر من راى ترى فلا يخلو
اما ان تبنى قبل حذف الهمزة منه او بعد حذفها
فان بنيتها قبل حذفها قلت ارء على وزن افع كارع
فارء امر من تراءى حذفت حرف المضارعة وزيدت
على اوله همزة الوصل لكون ما بعد حرف المضارعة
ساكنا وهو الراء وحذفت الالف للجزم فصار ارء
وان ابتنيتها بعد حذفها قلت ر بحرف فرامر من ترى
حذفت حرف المضارعة وابتداء بما بعدها التحركه
وحذفت الالف للجزم فصار على حرف واحد

واذا اردت ان تبني صيغة الامر للغائب منه قلت
ليرليرا ليروا لترى لتريا ليرين ولا يجعل
الياء الفا تبعا ليرى اى لا تقلب الياء الفا فى تثنية
امر المخاطب تبعا لتثنية امر الغائب وهو ليريا
ولم تقلب الياء فيها الفا لان حركتها عارضية
والحركة العارضية كالسكون فكان الياء لم يكن متحركة
فلم يوجد سبب قلبها الفا يجوز بها للوقف
بخورة يعنى اذا اردت ان تقف على ريلزم الحاق
الهاء لا فحذفت همزته كما فى تر ثم حذفت الياء
لاجل السكون ظاهر لاحتياجه الى الشرط وبالنون
الثقيلة الى قوله وبالخفيفة رَيَنْ رَوُنْ رَيِنْ يعنى
اذا دخلت نون التاكيد الثقيلة والخفيفة على
امر الحاضر من راى ترى اعيدت اللام المحذوفة
فى بعض المواضع فليقال رينّ رياّن رونّ رينّ رياّن
ريناّن ويقال فى الخفيفة رَيَنْ رُوُنْ رَيِنْ باعادة الياء

*[هامش: الهاء للسكت لئلا يلزم الابتداء والوقف على حرف واحد فتقدر ره بالحاق الهاء صح]*

المحذوفة





المحذوفة سوى الجمع لان حذف الياء قبل دخول
نون التاكيد علامة للجزم وقد زال الاعراب بعد
دخول نون التاكيد لانه بالنون التاكيد يصير مبنيا
كا اعيدت الياء المحذوفة من ارم اذا اتصل به نون التاكيد
فان قيل لم لم يحذف واو الجمع فى رَوُنّ وحذفت
فى اغزن فالجواب عنه انما لم تحذف فى رون لفقدان
ما يدل على حذفها وهو ضمة ما قبلها وحذفت
فى اغزن لوجوده والاصل فى رون ريوا حذفت الياء
بعد قلبها الفا ثم الحق به نون التاكيد فاجتمع الساكنان
فلم يمكن حذف احدهما فحرك الواو بالضم والاصل
فى اغزن اغزووا استثقلت الضم على الواو فحذفت
الواو الاولى لالتقاء الساكنين فصار اغزوا ثم ادخل عليه
نون التاكيد فاجتمع ساكنان فحذفت الواو وان
كان علامة للجمع ان الضمة ما قبلها تدل عليها
الفاعل راء الى اخره اعلم ان اسم الفاعل من راى

*[هامش: فاجتمع ساكنان فحذفت الالف لاجتماع الساكنين …]*

يرى للمفرد المذكر راء على وزن فاع اصله راءى
استثقلت الضمة على الياء فحذفت منها فالتقى
ساكنان هما الياء والتنوين فحذفت الياء لالتقاء
الساكنين دون التنوين لان الياء اولا الساكنين
ومن دأبهم حذف الساكن الاول عند اجتماع الساكنين
ولان التنوين علامة للتمكن فحذفها مخل بالغرض فصار
راء وتثنية رائيان على وزن فاعلان وهو جار على الاصل
وجمعه راؤن على وزن فاعون لان لامه محذوف
لان اصله رايؤن على وزن فاعلون استثقلت الضمة
على الياء فنقلت الى ما قبلها بعد سلب حركته فاجتمع
ساكنان فحذفت الياء فصار راؤن وللمؤنثة رائية وهي
جارية على الاصل ولتثنية المونث رائيتان وهي ايضا
جارية على الاصل وبجمع مؤنثة رائية وهي جارية على الاصل
ولتثنية المونث رائيتان وهي ايضا جارية على الاصل
وبجمع مؤنثة رائيات وايضا هذه جارية على الاصل

قوله



قوله ولا تحذف همزته الى قوله كما في سائل اي لا يحذف
الهمزة في اسم الفاعل وهو راء ولعله سيذكرها المصنف
في اسم المفعول والبعض قالوا انما لم يحذف لان ما قبلها
الف فلو حذفت لوجب ان ينقل حركتها الى ما قبلها والالف
لا تقبل الحركة ولكن يجوز ان تجعل بين بين المشهور
كما يجعل في سائل كذلك قوله وقس على هذا ارى يرى اراءة
اي وقس باب الافعال من ارى يرى يعني كما ان بناء راى يرى
مخالف لبناء نائ ينائ بالتزامهم حذف الهمزة من
من مضارع راى وعدم التزامهم حذفها من مضارع
نائ كذلك ارى يرى مخالف لانائ ينائ حيث التزموا
حذف الهمزة من مضارع راى ولا يلتزموا من مضارع
انائ تخليص الكلام في هذا المقام هو ان كل فعل ناقص
من مهموز العين اذا نقل الى باب الافعال يجوز اثبات الهمزة
في مضارعه ويجوز اسقاطها منه سوى راى يرى
فانه اذا نقل الى باب الافعال يصير حذف الهمزة من مضارعه

واجب مثلا اذا انقل نائ الى باب الافعال يجوز ان يقال

في مضارعه ينئ باثبات الهمزة ويجوز ان يقال

ينى بحذفها واذا انقل راى يرى الى باب الافعال تقول

في مضارعه بحذف الهمزة البتة ولا يسوغ اثباتها

وذلك لكثرة الاستعمال لراى يرى وعدم كثرة استعمال

نائ ينائ فاذا انقل راى يرى الى باب الافعل يقال ارى

يرى اراءة فارى اصله ارأى على وزن افعل قلبت الياء

الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ارأى بالهمزة

ثم حذفت حركة الهمزة فاجتمع ثلث سواكن الهمزة والالف

المقلوبة من الياء فحذفت الهمزة ثم اعطى حركتها الى ما قبلها فصار ارى

ارى واصل يرى يرأى على وزن يفعل حذفت الضمة من الياء لاستثقال عليها

ثم حذفت حركة الهمزة ثم حذفت الهمزة دفعا لاجتماع ثلث سواكن

ثم اعطى حركتها الى ما قبلها فصار يرى واراءة مصدر لارى

ارايا على وزن افعالا حذفت ثم اعطى حركتها الى ما قبلها

فصار ارايا فوقعت الياء طرفا بعد الف زايدة فقلبت

همزة

١٢٨

همزة فصار ارائ يجوز فيه اثبات الياء وعدم قلبها

همزة لان الهمزة اثقل من الياء لانها حرف شديد

من اقصى الحلق ان يقول فتقول ارايا واراءة مصدر لارى

ايضا الا انه بتعويض الفاء عن الهمزة المحذوفة

ويجوز اثبات الياء واتصالها بالتاء التي هي العوض

عن الهمزة فيقول ارايه قوله المفعول مرئى الخ مرؤى

فاعل كما في مهدي اي اسم المفعول من راى يرى مرئى

مرئيان مرئيون مرئية مرئيتان مرئيات اصل مرئى

مرؤوى اجتمع الواوان والياء والسابقة منهما ساكنة

قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء ثم كسر ما قبل الياء وهو

الهمزة لتصح الياء كما ان مهديا في الاصل مهدوى

اعل كما ذكرنا قوله ولا يجب حذف الهمزة في فعله وهو يرى

ويثبت على خلاف القياس لا يقتضى ان لا يحذف الهمزة

من يرى كما لا يحذف من راى لان المضارع فرع الماضي

لوروده بعده فيجب ان يكون حكمه على وفاق الماضي الهمزة

لان وجوب حذفها لكثرة الاستعمال وهي ليست بموجبة الحذف ولان القياس القول وغيره اي ولا يجب

والتلبيس فلما ثبت حكم يرى في وجوب حذف الهمزة
على خلاف القياس لا يقاس عليه حكم غيره من اسم المفعول
والفاعل لان الحكم في الشيء اذا ثبت على خلاف القياس
فلا يقاس عليه غيره اعلم ان الفاء في قوله فلا يستتبع بجواب
شرط محذوف تقدير الكلام اذا كان حذف الهمزة في فعله
وهو يرى على خلاف القياس فلا يستتبع المفعول وفيه
ضمير مستكن مرفوع بانه فاعل راجع الى فعله وهو يرى
وقوله المفعول وما هو معطوف عليه وهو قوله وغيره
منصوب على المفعولية بقوله فلا يستتبع قوله وحذف
في يرى لكثرة مستتبعه وهو ارى يرى واخواتهما نحو يرا جواب
عن سؤال مقدر توجيه السؤال ان ما ذكرتم من ان الهمزة في مرى
لا تحذف لان وجوب حذفها في فعله ثبت على خلاف القياس
يقتضي ان لا يحذف في اسم المفعول من ارى يرى بعين ما ذكرتم
فاجاب بقوله لكثرة مستتبعه حاصل الجواب سلمنا ان وجوب
حذف الهمزة من ارى يرى لكثرة الاستعمال وعلى خلاف القياس

الا ان الهمزة

129

المفعول لان مستتبعه كثير لانها حذفت في الماضي والمضارع واخواتهما
الا ان الهمزة حذفت في اسم الفاعل واسم الالة والمكان
والزمان بخلاف اسم المفعول من راى يرى فانها لا يجب
حذفها فيه فان مستتبعه قليل لان الهمزة حذفت
في مضارعه فقط فلا يجب حذفها فيه اعلم انه انما يحتاج
الى الجواب المذكور لو بين كون وجوب حذف الهمزة في فعله
على خلاف القياس بكثرة الاستعمال واما لو بين بشيء اخر كما
ذكرنا من قبل فلا يحتاج الى هذا الجواب اصلا فافهم اذا عرفت
هذا فاعلم ان اسم المفعول من ارى يرى للمفرد المذكر مرى
اصله مرئي على وزن مفعل كمكرم نقلت حركة الهمزة وهي الفتحة
الى ما قبلها والراء فصار مرى ثم قلبت الياء الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان هما الالف المقلوبة
على الياء والتنوين فحذفت الالف فصار مرى ولتثنية
المفرد والمذكور مريان اصله مرئيان على وزن مفعلان
نقلت حركة الهمزة الى ما قبلها ثم حذفت تخفيفا
فبقي مريان وانما لم يقلب الياء فيها الفا مع انها متحركة

حذفت الهمزة تخفيفا

وماقبلها مفتوحة لئلا يلزم التقاء الساكنين وهما الالفان
احديهما الالف المقلوبة عن الياء والاخر الف التثنية
ولا يمكن حذف احديهما لانه لو حذفت احديهما
التبس المثنى بالمفرد حالة الاضافة لان نونه يسقط بها
وبجمع المفرد المذكر مرون اصله مرايون على وزن مفعلون
نقلت حركة الهمزة الى ما قبلها ثم حذفت تخفيفا فبقى مريون
ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار مراون
فالتقى ساكنان فحذفت الالف لالتقاء ساكنين دون الواو فبقى
مرون وللمفرد المونث مراة اصلها مرآية على وزن مفعلة
نقلت حركة الهمزة الى ما قبلها ثم حذفت تخفيفا فبقى مرية
ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار مراة وللتثنية
المونث مراتان اصله مرأيتان على وزن مفعلتان حذفت الهمزة
بعد نقل حركتها الى ما قبلها ثم قلبت الياء الفا فصار مراتان وبجمع المونث
مريات اصله مرأيات على وزن مفعلات حذفت الهمزة بعد نقل الحركة
الى ما قبلها فصار مريات وانما لم يقلب الياء الفا مع وجود علة

قبلها



قبلها اياها وهي تحركها وانفتاح ما قبلها الى وقلبت لانها
الفا يلزم اجتماع الساكنين هما الفان احديهما الالف
المقلوبة عن الياء والاخر الف الجمع ولا يمكن حذف احديهما
لانه لو حذفت لالتبس جمع المونث بالمفرد المونث
في اللفظ قوله والموضع مرأى اسم الموضع من رأى
يرى مرأى بفتح الميم وسكون الراء وفتح الهمزة لان الموضع
من باب فعل يفعل بفتح العين فهما على وزن مفعل
قوله والآلة مرأى اى اسم الآلة من رأى يرى مرأى بكسر الميم
وسكون الراء وفتح الهمزة على وزن مفعل قوله واذا
حذفت الى قوله الا انه غير مستعمل يجوز حذف الهمزة
من الموضع والآلة المشتقين من رأى يرى بالقياس
على نظايرهما الا ان بحذف الهمزة منهما غير مستعمل
المجهول روى يروى الى اخرهما اى المجهول من راى
روى رويا رؤا اوئت رؤيتا روين رايت رئيتما رئيتم
رئيت رئ يتما رئيتن رائيت رئينا اصله رؤا رايوا الصف

استثقلت الضمة على الياء فحذفت منها ثم اجتمع الساكنان
هما الياء والواو فحذفت الياء فصار رُوا والمجهول
من يرى يرى يريان يرون ترى تريان يرين ترى تريان
ترون ترين تريان ترين أرى نُرى اصل يُرَوْنَ يُرْأَيُوْنَ
نقلت حركة الهمزة الى الفا فصار يُرَيُوْنَ ثم قلبت الياء
فاجتمع ساكنان ثم حذفت الياء لاجتماع الساكنين
قوله المهموز الفاء الى قوله وَجَزءٍ ويجزءُ اى المهموز
يجيء من خمسة ابواب من فَعَلَ يَفْعُلُ بفتح العين في الماضي
وضمها في الغابر نحو اخذ يأخذ ومن فعل يفعل بفتح العين
في الماضي وكسرها في الغابر نحو ادب يادب الادب دعوة
الضيف ومن فعل يفعل بفتح العين فيهما نحو أَهَبَ
يأهب يقال يأهب الرجل اذا استعد ومن فَعِلَ يفعَل
بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع نحو ارج يارج
اذا فارج اذا فارج طيبا ومن فعل يفعل بضم العين فيهما
اسل يأسل ولا يجيء المهموز الفاء من فَعِلَ يفعِل بكسر العين فيهما

بالاستقراء



بالاستقراء والمهموز العين يجيء من ثلثة ابواب من فعل
يفعل بفتح العين فيهما نحو رأى يرى وفعل يفعل بكسر العين
في الماضي وضمها في الغابر نحو يئس ييئس وفعُل يفعُل
بضم العين فيهما نحو لؤم يلؤم ولا يجيء من غيرها بالاستقراء
ايضا والمهموز اللام يجيء من فعل يفعل بفتح العين في الماضي
وكسرها في الغابر هنأ يهنئ ومن فعل يفعل بفتح العين فيهما
نحو سبأ يسبأ يقال سبأت الخمر اذا اشتراها وفعِل يفعَل
بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر صَدِئَ يصدأ ومن فعُل يفعُل
بضم العين فيهما نحو جزء يجزء من الجزء وهو شجاع
ولا يجيء من غيرها بالاستقراء ايضا قوله ولا يجيء
من المضاعف الا مهموز الفاء نحو أنّ يأنّ اى يجيء من المضاعف
مهموز الفاء كأنّ يأنّ يقال انّ اذا فرح اصلهما انن يانن
اعل الاول بالادغام بعد اسكان النون الاول والثاني اعل بالادغام
بعد نقل حركة النون الاول والثاني بالادغام الاولى الى ماقبلها
ولا يجيء من المضاعف مهموز العين واللام والا يكون

المضاعف مضاعفا ولايقع الى قوله اوى يعنى كل موضع
يقع فيه حرف العلة لايقع الهمزة فيه ولهذا لايجئ فى المثال
الامهموز العين واللام نحو واد ووجاء الوءد دفن البنت
حيا والوجاء ضرب من السكين ولايجئ فى الاجوف الامهموز
الفاء واللام نحو آن وجاء واصل آن اون قلبت الواو الفا
لتحركها وانفتاح ماقبلها يقال آن فلان اى فرج واصل جاء
جيئ قلبت الياء كذلك فصار جاء ولايجئ فى الناقص الامهموز
الفاء والعين نحو ارى وراى ولايجئ فى اللفيف المقروق
الامهموز العين نحو واى الوءى الوعد ولا يجئ فى اللفيف المقرون
الامهموز الفاء نحو اوى يقال اوى فلان اذا التجا
ويكتب الهمزة الى قوله نحو خبء ودفء وبرء اعلم ان الهمزة
لاتخ اما ان يكون فى اول الكلمة اوفى وسطها اوفى اخرها فان كانت
فى الاول يكتب الهمزة على صورة الالف فى كل حال اى سواء
كانت مفتوحة اومضمومة اومكسورة كاحد واحد
وابل وسواء كانت الهمزة همزة قطع او همزة وصل

نحو

١٤٢

نحو اكرم وانصر وسواء كانت اصلية كما فى ابل اومنقلبة كما فى
احد لان الهمزة يشارك الالف فى المخرج وهى اخف الحروف
والكاتب عند الابتداء اقوى على وضع الحركات على الالف
فابدلوها الفا للتخفيف كما هو مطلوب فى اللفظ كذلك
مطلوب فى الخط فهذه الهمزة وان لم يمكن تخفيفا فى اللفظ
لوقوعها الابتداء لكن امكن تخفيفها فى الخط فخففوها
لئلا يفوت الغرض اجمع وان كانت الهمزة فى الوسط فتكتب
على نحو مايخفف به ساكنة كانت اومتحركة فان كانت ساكنة
فتكتب على وفق حركة ماقبلها نحو راس ولوم وبير لان تخفيفها
كذلك وان كانت متحركة فما قبلها اما ساكن اومتحرك فان كان
ساكنا فتكتب على وفق حركة نفسها نحو يسال ويلوم ويسيم لان تخفيفها
كذلك وان كان متحركا وهى متحركة فتكتب على نحو ما تخفف به
فلذلك كتب نحو فئة بالياء ونحو سال بالالف ونحو لوم بالواو ونحو يسيم
بالياء لما عرفت ان تخفيفها كذلك فان كانت الهمزة فى اخر الكلمة
فلا يخلو اما ان يكون قبلها متحركا اوساكن فان كان الاول

فالهمزة يكتب على وفق حركة ما قبلها لا على وفق حركة نفسها
لان الهمزة في الطرف والحركة التي في الحرف الواقع طرفا عارضية
بخلاف حركة التي قبلها نحو قرأ وطرؤ وفتئ فان كان
الثاني فلا يكتب للهمزة على صورة شيء بل يحذف الهمزة
كقولنا هذا خبء ورايت خبأ ومررت بخبء وليس
الالف التي في رايت خبا صورة الهمزة وانما هي الالف التي
يتوقف عليها عوضا من التنوين مثلها في رايت زيدا
هذا تحقيق الكلام في هذا المقام اقول في قوله وان كانت الهمزة
متحركة يكتب على وفق حركة نفسها نظر لانه منقوض بمئير
وجؤن فان الهمزة فيهما في الوسط ومتحركة مع انها
لم تكتب على وفق حركة نفسها نظرا بل على وفق حركة ما قبلها
فالصواب ان يقول المهتم الا ان يقال المراد بسكون الهمزة فيها
اذا وقعت في الوسط سكونها حقيقة او تقديرا في فتحة الهمزة
المتوسطة سكونا اذا كان ما قبلها مكسورا او مضموما لان الفتحة
كالسكون في اللين كما ذكره المصنف من قبل فلا يرد الاعتراض

وفي الوسط



وفي الوسط الى قوله وسيم في بد لقوله وفي الوسط على نحو ما
ما تخفف به لكان احسن لانه لا يتوجه الاشكال مع كونه
اخصر قوله الباب الرابع في المثال اي باب الرابع من الابواب
السبعة المذكورة في صدر الكتاب في بيان المثال
قوله ويقال المعتل الفاء مثالا اي قوله نحو عد وزن اي سمي
لمعتل الفاء مثالا لمماثلته الصحيح في تحمل الحركات
وعدم الاعلال ولان المثال في اللغة المشابهة فسمي به لان
امره يشبه امر الاجوف نحو زن او نقول المثال من
المثول وهو الانتصاب ومنه تسمية علم الامير مثالا
لانتصابه امامه فسمي هو به لانتصاب حرف العلة في الاول
قوله وهو يجيء من خمسة ابواب اي المثال يجيء من خمسة ابواب
احدها فعل يفعل بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر نحو وعد
يعد وثانيها فعل يفعل بفتح العين فيهما نحو وقع يقع وثالثها فعل يفعل
بكسر العين في الماضي وفتحه في المضارع نحو وَجِل يَوْجَل ورابعها
فعل يفعل بضم العين فيهما نحو وسم يوسم وخامسها فعل يفعل

في الوزن مثال امر
من معتل الفاء
نحو عد ومثال
امر الاجوف
صح

بكسر العين فيهما نحو ومِق يمِق ولا يجئ من فعِل يفعُل
بفتح العين فى الماضى وضمها فى الغابر بالاستقراء الا
وجد يجد فى لغة قبيلة بنى عامر يحذفون الواو من يجد
مع وقوعها بين ياء وضمة لثقل الواو مع ضم ما بعدها
وقيل هذه اللغة اى لغة بنى عامر ضعيفة لا اعتبار بها
بخروجها عن القياس واستعمال الفصحاء وحكم
الواو والياء الى قوله ولاتباع الثلاثى فى الزوايد اعلم
ان الواو والياء اذا وقعت فى الاول الكلمة لا يعلان بكر
بل يبقيا على حالهما كالحرف الصحيح سواء كانت الكلمة التى
فى اولها واو او ياء معلومة او مجهولة نحو وعد ووعد
ووقى ووقى ويسر ويُسر ويمن ويمن وانما بقيا
على حالهما لقوة المتكلم عند الابتداء واما لانهما
لو اعلا فلا يخلو اما ان يعلا بالسكون او بالقلب او بالحذف
لا سبيل الى شئ منها اما الى الاول فلتعذر الابتداء بالساكن
واما الى الثانى فلان الحرف المقلوب بحرف العلة غالبا
فيلزم



فيلزم تحصيل الحاصل او الابتداء بالساكن اذ من جملة
حرف العلة الالف وهى ساكنة واما الى الثالث فلنقصانه
من القدر الصالح هذا فى الثلاثى واما فى غير الثلاثى
فلا يعل الواو والياء اذا وقعتا فى اوله ايضا اتباعا للثلاثى
اقول فى قوله لان المقلوب به غالبا يكون بحرف العلة نظر
يعرف بالتامل والصواب ان يقول لان المقلوب به غالبا
حرف العلة ولا يعوض الى قوله فى نفس الحروف هذا
جواب عن ايراد مقدار توجيه الايراد ان يقال
انما يلزم النقصان من القدر الصالح بالحذف
اذا لم يعوض عنه شئ واما اذا عوض فلا يلزم
فلم لم يحذف الواو والياء فى اول الكلمة بعوض
فاجاب عنه بقوله حتى لا يلتبس بالمستقبل
والمصدر فى نفس الحروف يعنى لو حذف الواو والياء
التى وقعت فى اول الكلمة بعوض فلا يخلو اما ان يعوض
التاء فى الاول او فى الاخر فان عوض فى الاول يلتبس

بالمستقبل في نفس الحروف فان عوض في الاخر
يلتبس بالمستقبل بالمصدر في نفس الحروف وقوله
في نفس الحروف احتراز عن الحركات اذ لا يلزم
الالتباس بالحركات قوله ومن ثم لا يجوز ادخال
التاء في الاول في مثل العدة لالتباس اي ومن اجل ان الواو
والياء الواقعتين في اول الكلمة لو حذفتا يعوض في الاول
لالتبس بالمستقبل لم يعوض التاء في مصدر وعد وهو العدة
في الاول لئلا يلتبس بالمضارع اقول لا طائل تحت قوله لالتباس
وهو غير مخفي على ما تامل قوله ويجوز في التكلان لعدم
الالتباس هذا جواب عن اعتراض مقدر توجيه الاعتراض
ان ما ذكرتم من ان التاء التي هي عوض عن الواو ولم يدخل
على اول الكلمة لئلا يلتبس بالمضارع منقوض بالتكلان
فان التاء هنا عوض مع انها في الاول فاجاب بقوله
لعدم الالتباس يعني انما لم يعوض التاء في الاول المصدر
وعد لدفع الالتباس ونحن نحتاج ذلك اذا تحقق

عن الاول م





الالتباس ولا يلزم الالتباس في اول المصدر وكل ثانيا ادخال التاء التي
هي عوض لان المضارع لا يجيء على هذا الوزن فادخلت في الاول
لعدم الاحتياج الى دفع الالتباس اذ بوجود التاء يندفع الالتباس
التكلان اسم من التوكل وهو اظهار العجز والاحتياج الى الغير
وعند سيبويه الى قوله عنده اعلم ان التاء التي هي عوض
من المحذوف في مثل العدة والمقة يجوز حذفها واثباتها عند سيبويه
لان التعوض من الامور الجائزة لا من الامور الواجبة عنده
واذا كان التعويض كذلك يجوز ترك التعويض واثباته واستدل
بقول الشاعر واخلفوك عد الامر الذي وعدوا حيث ترك
التعويض في عد الامر ولو كان التعويض من الامور الواجبة
لما ترك الشاعر معنى البيت يصف قوما بالخلف في الوعد يعني
انتم من الذين اذا وعدوا اخلفوا وعند الفراء لا يجوز
الحذف لانها عوض من المحذوف يعني عند الفراء لا يجوز
حذف التاء في مصدر المثال لان التاء عوض من الحرف المحذوف
وهو الواو فيه فلو حذف التاء لم يبق شيء يدل على حذفه ويكون

ثم ما يجوز م

اقل من القدر الصالح اعلم ان الحذف في قوله عوض من الحذف
بمعنى المحذوف كقولنا ضرب الامير اى مضروبه
الا في الاضافة لان الاضافة تقوم مقامها هذا استثناء
الحذف اى عند القراء لا يجوز حذف التاء في مصدر المثال
الا في حالة الاضافة فح يجوز الحذف عنه وانما جاز حذف
التاء فيها لان المضاف اليه تقوم مقام التاء ولهذا تركه الشاعر
في شعره المذكور لان المصدر اعنى عدة الشعر مضاف
الى ما بعده وهو الامر اعلم ان المراد بالاضافة في قوله
الا في الاضافة النسبة وبالاضافة في قوله لان الاضافة المضاف
اليه فافهم وكذا حكم الاقامة والاستقامة يعني وكان
الحكم المذكور وهو جواز ترك التعويض في الاقامة والاستقامة في الاضافة حكم
ونحوها كالاجابة لان التاء يجوز تركها في الاضافة
ومن ثم حذفت في قوله تعالى واقام الصلوة اى ومن
اجل ان حكم الاقامة والاستقامة ونحوها الحكم المذكور
وعد حذفت التاء من الاقامة في قوله تعالى واقام

الصلوة



الصلوة لان المصدر مضاف الى الصلوة **قوله** وتقول
الى قوله المستقبل يعد الى اخره اى تقول عند اتصال
الضماير بالماضي من المثال الثلاثي وعد وعدا وعدوا
وعدت وعدتا وعدن وعدت وعدتما وعدتم وعدت
وعدتما وعدتن وعدت وعدنا وبالمضارع منه يعد يعدان
يعدون تعد تعدان يعدن تعد تعدان تعدون تعدين
تعدان تعدن اعد نعد واذا عرفت هذا فاعلم انه
يجوز قلب الدال تاء وادغام التاء في التاء في ماضي المثال
للمخاطب مطلقا والمتكلم وحده **قوله** اصله يوعد الى قوله
ومثل هذا ثقيل يعني ان اصل يعد يوعد حذفت الواو
لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة اصلية فان قيل
لو يحذف الواو لوقوعها كذلك قلنا للزوم اثقل وهو اما
الخروج من الكسرة التقديرية الى الضمة التقديرية واما الى
الخروج من الضمة التقديرية الى الكسرة الخالصة
فان قيل لو حذف الياء او الكسرة يرتفع هذا الثقل

فلم لم يحذف احداهما قلنا لعدم الامكان اما بيان
عدم امكان حذف الياء فهو انها علامة المضارع والعلامة لا يجوز
حذفها لاختلال بالمقصود مع تعذر الابتداء بالساكن
واما بيان عدم امكان حذف الكسرة فهو انها لو حذفت
لتوالى الساكنان فلما كان حذف كل شيء من الياء والكسرة غير ممكن
تعين الواو بالحذف او نقول انما حذفت الواو لان الياء تقارب
الكسرة فوقع الفاء اي الواو فاصلة بين القرينتين وهو غير مستقيم
قوله ومن ثم الى قوله ودئل اي ومن اجل ان الانتقال من الكسرة
الى الضمة ومن الضمة الى الكسرة ثقيل لا يجيء شيء على وزن
فُعِل بضم الفاء وكسر العين في الماضي الا دُئل وعلى وزن فِعُل
بكسر الفاء وضم العين الا حِبُك الدُئل بضم الدال وكسر الهمزة اسم دويبة
والحِبُك بكسر الحاء وضم الباء اسم قبيلة أُجيب عن الثاني بانه
تداخل اللغتين لانه يقال الحُبُك بضم الحاء والباء كعُنُق ويقال
حِبِك بكسرهما والمتكلم بحِبُك بكسر الحاء وضم الباء كانه قصد الحِبِك
بكسر الحاء والباء اولا فلما تكلم بالحاء مكسورة غفل عن ذلك
و

وقصد اللغة الاخرى وهي الحُبُك بضم الحاء والباء الا ان هذا
التداخل ليس بشايع لانه في كلمتين التداخل في كلمة ليس بكثير
وعن الاول بانه اسم قبيلة لابي الاسود الدئلي فهو علم والاعلام
لا يعول عليها في الابنية يجوز ان يكون منقولة كضرب اذا سمي به
ولئن سلمنا انه اسم لدويبة يشبه بابن عرس كما قال بعضهم
في قول الشاعر جاؤا بجيش لو قيس معرسه ما كان الا كمعرس
الدئل فلا نسلم انه غير منقول عن الفعل الى تلك الدويبة سلمنا
لكنه شاذ قوله فحذفت في تعد واعد ونعد وان لم يوجد تلك العلة
للمشاكلة قوله وحذفت الى قوله الا حرف الحلق هذا جواب
عن سوال مقدر وتوجيه السوال سلمنا ان الواو حذفت
من يعد لوقوعها بين ياء وكسرة فلم حذف الواو من يضع
ويسع ويفعل ويقع ويدع ويطاء مع ان الواو لم يقع بين ياء وكسرة
فلم حذف الواو بل يقع بين ياء وفتحة فلم يوجد ما يوجب حذفها
فاجاب بقوله لان اصل يوضع يعني ان الواو انما حذفت منها
لان الاصل فيها كلها يفعل بكسر العين فالواو فيها واقعة بين ياء وكسرة
بين الياء والكسرة

لا تقعد ايضا المشاكلة يعني لما حذف الواو بعد العلة المذكورة حذفت

حاصل الجواب ان يقال لا نسلم ان الواو وقعت في مضارع اوعد بين ياء وكسرة لان اصله يؤعد صح

فوجد ما يوجب حذفها فحذفت وانما فتحت عين الفعل

فيها لاجل حرف الحلق فظهر ان الفتحة لان حرف الحلق ثقيل

وفتحت العين ليكون خفة الفتحة في مقابلة ثقل حرف الحلق

فظهر ان الفتحة عارضة والفتحة العارضة ليست بمعتبرة

قوله ولا تحذف في يعد لان اصله ياء وعد هذا ايضا جواب

عن سوال مقدر وتوجيه السوال ان يقال لم حذفت الواو

من مضارع وعد ولم تحذف من مضارع اوعد مع ان علة

حذف الواو متحققة فيهما فحذف الواو من مضارع وعد وعدم

حذفها من مضارع اوعد ترجيح بلا مرجح فاجاب بقوله

لان اصله يؤعد لان المضارع هو الماضي بزيادة حرف

المضارعة فلم يوجد علة الحذف فيه فلا تحذف

ولقائل ان يقول ان الهمزة المقدرة بعد حرف المضارعة

ليست بمانعة لقلب الياء واوا في نحو يوسر فوجب ان يكون

غير مانعة لسقوط الواو في نحو يوعد لانهما حكمان لفظيان

واعتبار احدهما يوجب اعتبار الاخر والا يلزم التحكم

والجواب



والجواب عنه من وجهين الاول انها لو اعتبرت

للسقوط ايضا يلزم النقل من الضمة الى الكسرة ولذلك

اتفقوا على ان الواو انما حذف اذا وقعت بين ياء مفتوحة

وكسرة اصلية والثاني ان الضمة السابق تقوي الواو

فلا وجه بحذفها مع ما يقويها الامر عد الى قوله

فبغير جايز يكون في اقلب اعلم ان الامر من المخاطب من وعد

تعد عد عدا عدوا عدي عدا عدن الاول للمفرد المذكر

والثاني للتثنية والثالث للجمع والرابع للمفرد المؤنث

والخامس للتثنية والسادس للجمع والامر للغايب منه

ليعد ليعدا ليعدوا ولتعد لتعدا ليعدن واسم الفاعل

منه واعد على وزن فاعل كناصر والمفعول منه موعود

على وزن مفعول كمنصود والموضع منه موعد على وزن

مفعل بفتح الميم وكسر العين والالة ميعد على وزن

مفعل بكسر الميم وفتح العين اصله موعد قلبت الواو ياء لسكونها

وانكسار ما قبلها فصار ميعد والحال انهم يقلبون الواو الساكنة

ياء بالحاجز وهو حرف الساكن في نحو قنية اصلها
قنوة قلبت الواو ياء فصار قنية وبغير الحاجز يقلبون
الواو ياء على سبيل الاولوية       الباب الخامس في الاجوف
يعني الباب الخامس من الابواب السبعة التي ذكرها المصنف
في اول الكتاب في بيان المعتل العين واوا كان او ياء يا
ويقال له اجوف لخلو جوفه عن الحرف الصحيح واما لوقوع
اي ويقال للاجوف اجوف اما لكون جوفه اي وسطه
خاليا عن الحرف الصحيح واما لوقوع حرف العلة في جوفه
ويقال له ذو الثلاثة لصيرورته على ثلثة احرف عند اتصال
بعض الضماير به نحو قلت وبعت قيل فيه نظر لانه تستلزم
اختصاص هذا الاسم بالاجوف ثلاثي لان غيره ليس على ثلاثة
احرف عند اتصال بعض الضمير كاقمت واستقمت مع انهم
يسمونه ايضا بذي الثلثة ويمكن ان يجاب عنه ان يقال
انه ثلثة احرف نظر على الاصل لان الاصل استقمت واقمت
قمت فح لا يرد فان قيل ان يكون ماضيه على ثلثة احرف

عند



عند الاتصال ممنوع لان الثالث ضمير الفاعل فيكون على
حرفين اجيب بان اطلاق الحرف على الثالث ليس باصطلاح النحوي
بل المراد انه على ثلثة احرف من حروف الهجاء ولا شك انه كذلك اذا عرفت
هذا فاعلم اني اقول ليس لتخصيص كون ماضيه على ثلثة بالمتكلم
وحده لانه في المخاطب كذلك فلو قال في اتصال الضمير المرفوع البارز
المتحرك لكان احرى واحسن       وهو يجيء من ثلثة ابواب
نحو قال يقول وباع يبيع وخاف يخاف اي الاجوف يجيء من ثلثة
ابواب الاول فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر
نحو قال يقول والثاني فعل يفعل بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر
نحو باع يبيع والثالث فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع
نحو خاف يخاف لان اصلهما خوف يخوف اعل الاول بالقلب فقط
والثاني بالنقل اولا والقلب ثانيا وفيه نظر لان كلامه يدل على ان الاجوف
لا يجيء من فعل يفعل بضم العين فيهما والامر بخلافه نحو طال يطول
ويمكن ان يجاب عنه بان يقال انه قليل لا اعتداد به       وقال بعض
الصرفيين الى قوله فبقي لك خمسة عشر وجها واذا كان ما قبل
غني عن الشرح

حرف العلة مفتوحا سواء كانت حرف العلة ساكنة نحو قولٍ

مصدرا او مفتوحة نحو بيعٍ او مكسورة نحو خوفٍ او مضمومة نحو

نحو طول الاربعة الى قوله طول يعني الاربعة من خمسة

عشر وجها اذا كان ماقبل حرف العلة مفتوحا سواء كانت

حرف العلة ساكنة نحو قول مصدرا او مفتوحة نحو بيع

او مكسورة نحو خوف او مضمومة نحو طول ولا يعل

الاول الى قوله نحو قال اعلم ان حرف العلة اذا وقعت في اثناء الكلمة

ساكنة وماقبلها متحركا بالكسر والضم نحو يقلب بجنس حركة ماقبلها

لكون طبيعة الساكن ضعيفة واستدعاء ماقبلها نحو

ميزان ويوسر هذا اذا لم يكن ماقبل حرف العلة حرفا

مفتوحا واما اذا كان نحو قول مصدرا مفتوحا ما فلا يقلب الواو على

وفق حركة ماقبلها الان ماقبلها على وفق حركة ماقبلها

للتخفيف وهو موجود هنا بدون القلب لخفة الفتحة والسكون

وعند البعض يجوز قلب الواو الساكنة الفا اذا كان ماقبلها

حرفا مفتوحا نحو قولٍ مصدرًا يعل عنده بقلب الواو الفا وقوله





اذا سكنت بالتخفيف فعل ماض من السكون لا بالتشديد

من التسكين ويعل نحو اَغْزَيْتُ اصله اغزوت اغْزَوْتُ ص

بواو ساكن تبعا ليغزي هذا جواب عن اعتراض

مقدر توجيه الاعتراض ان ما ذكرتم من ان حرف العلة الساكنة

لا يعل اذا كان ماقبلها حرفا مفتوحا منقوض بنحو اغزيت

لان اصله اغزوت فاعل الواو بقلبها ياء مع انها ساكنة

وماقبلها مفتوح فاجاب بقوله تبعا ليغزي يعني

اعل الواو في اغزوت بقلبها ياء وان كانت ساكنة وماقبلها

مفتوح تبعا ليغزي اصله يغزو بضم الواو وقلبت الواو ياء

لوقوعها طرفا وماقبلها مكسور ثم حذفت الضمة عن الياء

لكونها عليها ثقيلة هذا كل ما في المتن وفي قوله تبعا

ليغزي نظر لوجهين اما اولا فلان الماضي سابق والمضارع

لاحق فاتباع السابق على اللاحق محال لان معنى الاتباع

ان قلب الواو في المضارع على الياء لقلبها ياء في الماضي فاللاحق

لا يكون علة للسابق لانه يلزم منه توقف الشيء على ما يحصل

بعده وهو محال اما ثانيا فلانه لو كان اتباع الماضي على المضارع
جايزا فلا يخلو من ان يكون قياسيا او سماعيا فان الاول
لزم حذف الواو من وعد وعدا وعدوا الى اخره قياسا على يعد
وان كان الثاني فلا وجه لاتباع لان الاسماع مقصود
على الاستقراء فما وقع يروى ولا يزاد عليه ويعل
نحو كينونة الى قوله كما خففت في ميت هذا جواب
عن سؤال مقدر توجيه السؤال انه لم اعل عين
فعل كينونة من الكون مع ان القياس ان لا يعل الواو
لانها ساكنة وما قبلها مفتوح فاجاب بقوله لان
اصله كيونونة الى اخره حاصل الجواب انا لا نسلم
ان الواو ساكنة لان اصله كيونونة عند الخليل والواو
فيه ليست بساكنة ثم قلبوا الواو ياء وادغموا الياء في الياء
لان الياء والواو اذا اجتمعتا وسبقت احديهما بالسكون
تقلب الواو ياء وتدغم الياء في الياء كما قلبت الواو ياء
وادغمت الياء في الياء في ميت اصله ميوت اعل بقلب الواو ياء

وادغام



وادغم الياء في الياء فصار كينّونة بالتشديد
ثم خففت بحذف الياء الثانية فصار كينونة كما
خففت الياء الثانية في ميّت بحذفها فقيل ميْت بسكون الياء
وقيل الى قوله لكثرتها اعلم ان بعض الصرفيين قد قال
ان اصل كينونة كونونة بضم الكاف ثم فتح الكاف لئلا يصير
واوا في نحو الصيرورة والقيلولة ثم جعلت الواو ياء تبعا
للياءيات لكثرة الياءيات وقلة الواويات ومن ثم
الى قوله والهيعوعة اي ومن اجل ان الياءيات كثيرة
دون الواويات قيل لا يجيء من الواويات الا اربع كلمات
وهي الكينونة والديمومة والسيدودة والهيعوعة
قال ابن الجني رحمه الله الى قوله ويترك للدلالة على الاصل اعلم
ان ابن جني قد قال في الثلثة الاخيرة اي في نحو بيع وخوف
وطول يسكن حروف العلة اولا لطلب الخفة ثم تقلب الفا
للين حركة الساكن واستدعاء ما قبلها فصار باع وخاف
وطال اعلم ان اعلال حرف العلة بالتسكين شروط الاول

ان يكون حروف العلة في فعل او في اسم على وزن فعل والثاني
ان يكون حركته اصلية والثالث ان يكون فتحة ماقبلها
في حكم السكون والرابع ان لا يكون في معنى الكلمة اضطراب
والخامس ان لا يجتمع اعلالان لو اعل والسادس ان لا يلزم ضم
حروف العلة في مضارعه لو اعل والسابع ان لا يترك الدلالة
على الاصل فاذا تحقق مجموع هذه الشروط حرف العلة
بالتسكين واذا انتفى شرط منها لا يعل ومن ثم يعل
الى قوله لوجود الشرايط المذكورة اي من اجل ان حرف العلة
انما يعل اذا تحقق مجموع الشرايط يعل نحو قال اصله
قول لوجود مجموع الشرايط المذكورة فيه وهو ظاهر لا حاجة
الى البيان ويعل مثل ديار الى قوله للمتابعة هذا جواب
عن اعتراض مقدر توجيه الاعتراض انما ذكرتم من انه لو انتفى شرط
من الشروط المذكورة لا يعل حرف العلة بالتسكين منقوض
بنحو ديار وقيام وسياط لانه اعل مع انه ليس بفعل ولا اسم
على وزن فعل اجاب بقوله للمتابعة يعني يعل هذا الاشياء

وان



وان يكن افعلا ولا اسماء على وزنهما اتباعا لهذا الاشياء لشيء
اما ديار فاعل تبعا للواحدة وهو دار واما قيام فاعل تبعا للفعل
وهو قام واما سياط فاعل تبعا للواو واحده وهو سوط واو سوط
مشابه بالف دار في كونهما ميتة اي ساكنة اقول لو اورد هذه
المسئلة بعد عدم اعلال حرف العلة بالتسكين لفقدان الشرط
الاول من الشروط لكان احسن قوله ولا يعل الى قوله حتى يدل
على الاصل ومن اجل انه لو انتفى شرط من الشروط المذكورة
لا يعل حرف العلة في نحو الحوكة والخونة وحيدي وصيدي
لفقدان الشرط الاول وهو كون حرف العلة في فعل او في اسم
على وزن فعل لان كلا منهما ليس بفعل ولا اسم على وزن فعل
اما الاول فظاهر واما الثاني فلا تصال علامة التانيث
ومنهم من قال انما لم يعل هذه الامثلة حتى يدل
على الاصل قوله ونحو دعو القوم لطرو حركته اي ولا يعل
حرف العلة غير عارضة لان حركة الواو في نحو دعو القوم
عارضة لانها لالتقاء الساكنين قوله ونحو عور الى قوله والف

لفقدان الشرط الثالث وهو كون حركة حرف العلة غير عارضة لان حركة الواو في نحو دعو القوم ع

تجاور اى ولا يعل حرف العلة فى نحو عور واجتور لفقدان
الشرط الثالث وهو ان يكون فتحة ما قبلها فى حكم السكون
لانه فى حكم عين اعور والف تجاور وانما لم يعل اعور
وتجاور اما الاول فلانه لو اعل لادى الى اللبس بيانه انه لو اعل
لاعل بنقل حركة الواو الى العين ثم قلبت الواو الفا فحينئذ لا يخ
اما ان يحذف الهمزة استغناء عنها بحركة ما بعدها او يبقى
نظرا الى ما بعدها فى الاصل ساكن كما اخصم فان حذفت الهمزة
يلتبس بباب فعل فى الصورة وان ابقيت يلتبس بباب الافعال
فى الصورة ايضا واما الثانى فلانه لو اعل يلزم الالتباس ايضا
بيانه انه لو اعل نظرا الى انه الالف ليس بحاجز حصين او بمنزلة
الفتحتين لاجتماع الساكنين فلا بد من حذف احدهما
فلو حذف يلتبس بمجهول مضارع الافعال قوله ونحو الحيوان
حتى يدل حركته على اضطراب معناه اى ولا يعل نحو الحيوان
لفقدان الشرط الرابع وهو لا يكون فى معنى الكلمة اضطراب
لان فى معنى الحيوان اضطرابا فيصح ليدل حركة عينه
على

لان حركة العين فى نحو عور والثانية فى نحو اجتور فى حكم السكون م



على ان فى معناه اضطرابا والموتان محمول عليه لانه
نقيضه هذا جواب عن سوال مقدر توجيه السوال ان يقال
لم لم يعل الموتان مع انه ليس فى معناه اضطراب اصلا فاجاب
بقوله محمول عليه لانه نقيضه يعنى لا يعل الموتان وان لم يكن
فى معناه اضطراب حملا له على الحيوان حمل النقيض على النقيض
ونحو طوى حتى لا يجتمع فيه اعلالان اى ولا يعل نحو طوى
لفقدان شرط الخامس وهو ان لا يجتمع فيه اعلالان لو اعل حرف
العلة لانه لو اعل نحو طوى لاجتمع فيه اعلالان بيانه ان الياء
اعلت بقلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فلو اعل
الواو لادى الى اجتماع فيه الاعلالين وتحقيق بحث اجتماع الاعلالين
يجئ فى الباب السابع ان شاء الله العزيز وطويا محمول عليه
وان لم يجتمع فيه اعلالان هذا جواب عن اشكال مقدر
توجيه الاشكال لم لم يعل طويا بتسكين الواو وقلبها الفا مع انه
لو اعل لا يلزم اجتماع الاعلالين اجاب بقوله محمول عليه
يعنى لم يعل طويا وان لم يجتمع فيه الاعلالان على تقدير

الاعلال حملا له على الماضي المراد وهو طوى ونحو يحيى
المفرد صح
الى قوله يحيى مستقبله يحاى يعني ولا يعل نحو حيي
لانعدام الشرط السادس وهو ان لا يلزم ضم حرف العلة
ضم حرف العلة في مضارعه لو اعل يلزم ضم حرف العلة في مضارعه
لانه لو اعل صح
لانك اذا قلت حاي في الماضي فلا بد ان يقول في مضارعه
يحاى بضم الياء الاخيرة ونحو القود بدل على
صح
الاصل اي ولا يعل نحو القود لانعدام الشرط السابع
وهو ان لا يترك للدلالة على الاصل لانه ترك لذلك الاربعة
الى قوله لخفة الفتحة يعني الاربعة من خمسة عشر وجها اذا كان
ما قبل حرف العلة مضموما سواء كانت حرف العلة ساكنا
او مكسورا او مضموما او مفتوحا مُيُسر بيع ويغزو ولن يدعو
يجعل حرف العلة في الاول اي في ميسر واو اللين بحركة الساكن
واستدعاء ما قبلها فصار موسر وفي الثانية اي في بيع يسكن
لان الكسرة على الياء ثقيلة كالضمة ثم يجعل واو الضم ما قبلها
فصار بوع وان جعلت حركة ما قبل حرف العلة وهو الياء
من



من جنسه بعد تسكينه يجوز لان الاصل في اعلال الياء تسكينها
وجعل حركة ما قبلها من جنسها فصار بيع والثالثة اي في
اي في يغزو يسكن حرف العلة فقط لثقل الضمة على الواو فصار
يغزو وفي الرابعة اي لن يدعو لا يعل بل يبقى على حاله لان الاعلال
للتخفيف وهو موجود فيه من غير الاعلال بسبب الفتحة
ومن ثم غيبة ونومة اي من اجل ان الفتحة خفيفة
لا يعل غيبة ونومة الغيبة جمع عايب والنومة جمع النايم
الاربعة الى قوله فصار داعية يعني الاربعة من خمسة عشر
وجها اذا كان ما قبل حرف العلة مكسورا سواء كانت ساكنة
نحو موزان او مفتوحة نحو داعوة داعوة بيان او مضمومة
نحو رضيوا او مكسورة نحو ترميين قلبت الواو في الاول
اي في الموزان ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار ميزان وقلبت في الثانية ح
اي داعوة ياء ايضا لاستدعاء ما قبلها اياها وليس بحركة
الفتحة لخفتها كالسكون فصار داعية فان قيل فعلى هذا
ينبغي ان يقلب الواو في نحو دول ياء مع انه لم يقلب
قلنا لم تقلب الواو في دول ياء لان الاسماء التي

ليست بمشتقة من الفعل لا تعل لخفتها الا اذا كانت
على وزن الفعل فانها فعل ح دول ليس على وزن الفعل
لان الفعل لا يجيء على وزن فعل بكسر الفاء وفتح العين
وفي الثالث اعني في رضيوا اسكن حرف العلة لان الضمة
على الياء ثقيلة ثم حذف اليا لاجتماع الساكنين وهما الياء
وواو الجمع فصار رضوا وفي الرابع اى في ترميين سكن الياء
ثم حذفت لاجتماع الساكنين هذا اجل ما في المتن اقول
في قوله الا اذا كانت على وزن الفعل نظر لان لفظ كان مسندا
الى ضمير الاسماء وهي مؤنثة غير حقيقية والفعل اذا اسند
الى ضمير المؤنث ذكر لفظ كان ويقول الا اذا كانت اللهم الا ان يقال
لفظ كان وان كان مسندا الى ضمير الاسماء باعتبار المذكورة
الثلثة الى قوله فصرن يخاف ويبيع ويقول يعني الثلثة
من خمسة عشر وجها اذا كانت ما قبل حرف العلة ساكنا سواء
كان حرف العلة مفتوحا نحو يخوف او مكسورا نحو يبيع
او مضموما نحو يقول الحكم فيها كلها ان يعطى حركة حرف العلة

ماقبلها



ماقبلها وذكر لضعف حرف العلة الا ان الواو في يخوف جعلت الفا
بعد نقل حركته الى الخاء لاستدعاء ما قبلها ولين حركة الساكن
العارض بخلاف حرف العلة في الخوف فانه لا ينقلب الفا فيه لاستدعاء
ما قبلها ولين حركة الساكن لان سكونه فيه ليس بعارض لانه
ليس بنقل بخلاف السكون في يخوف فانه عارض لانه بالنقل
ولا يعل أَعْيُنٌ وأَدْوُرٌ حتى لا يلتبس بالافعال هذا جواب
عن سؤال مقدر توجيه السؤال ان يقال انما ذكرتم من ان حرف العلة
اذا كان متحركا وما قبلها حرفا صحيحا ساكنا ينقل حركته الى ما قبلها
لخفتها يقتضي ان يعل اعين وادور بنقل حركة الياء والواو الى ما قبلهما
فاجاب بقوله حتى لا يلتبس بالافعال يعني صحح الواو والياء
في اعين وادور لانهما لو اعل لالتبس الاول
بالمتكلم وحده بمضارع عان والثاني بالمتكلم وحده بمضارع
دار فصححا لدفع الالتباس اعلم ان الافعال هنا بفتح الهمزة جمع
فعل وللقائل ان يقول ح يلزم تحقق الالتباس ثلثة فعل
بوجهين اما الاول فلانه اراد بقوله حتى لا يلتبس بالافعال

ان اعين لو اعل لالتبس بالمتكلم واحده بمضارع عان
وادور لو اعل لالتبس بالمتكلم وحده بمضارع دار والمتكلم
بمضارع عان فعل والمتكلم بمضارع دار فعل بهما واما الثاني
فلان الالف واللام اذا دخلا على الجمع يتناول على الواحد كما مر
اقول في الجواب الاول نظر يعرف بالتامل   ونحو جدول
حتى لا يبطل الالحاق هذا جواب عن سوال مقدر توجيه الاشكال
ما مر انفا فاجاب عنه بقوله حتى لا يبطل الالحاق يعني لو اعل
جدول يبطل الالحاق لان الالحاق جعل مثال على مثال ازيد منه ليعامل
معاملته وجدول لو اعل لا يكون على مثال الملحق به فصحح لئلا يبطل
الالحاق والجدول النهر الصغير   ونحو قووم حتى
لا يلزم الاعلال في الاعلال هذا ايضا جواب عن سوال مقدر
توجيه السوال ظاهر لا حاجة الى التقرير والبيان فاجاب
بقوله حتى لا يلزم الاعلال في الاعلال بيان الملازمة ان قووم
في الاصل قووم فلما نقلت حركة الواو الثانية الى الواو الاولى
ثم قلبت الفا لوجب ان يقلب الاولى الفا ايضا لانها متحركة

وما

آخرها فاطلق الجمع واراد التثنية كما في قوله تعالى فقد صغت قلوبكما اي قلباكما



وما قبلها مفتوح فيلزم الالتقاء في الاعلال هكذا بعض الحواشي
وفيه ضعف فافهم   ونحو الرمي حتى لا يلزم الساكن
في آخر المعرب هذا جواب عن ايراد مقدر توجيه الايراد
ظاهر فاجاب بقوله حتى لا يلزم الساكن في اخر المعرب
يعني لو اسقطت حركة الياء في الرمي يلزم السكون في آخر المعرب
فصحح لئلا يلزم ذلك لقائل ان يقول ماذكرتم من الدليل
يقتضي ان لا يوجد السكون في اخر المعرب مع انه موجود
في اخره نحو العصا فالصواب ان يقال انما صحح الرمي
لئلا يلزم اجتماع الساكنين على غير حده ولا يمكن حذف
احدهما لانه لو حذف يكون اقل من القدر الصالح
ولا اعتبار بالالف واللام لانه كلمة اخرى كذا في بعض الشروح
اقول هذا انما يتم اذا لم ينقل حركة الياء في الرمي الى ما قبلها
ونحو تقويم الى قوله بتقدير الاعلال جواب عن سوال مقدر
توجيه السوال قد مر فاجاب بقوله حتى لا يجتمع ساكنان
بتقدير الاعلال يعني لو اعل كل واحد من تقويم وتبيان

واما اذا نقلت فلا لان الطلاء في نقل حركة حرف العلة الى ما قبلها

ومخياط ومقول بنقل حركة حرف العلة الى ما قبلها يلزم
اجتماع الساكنين على غير حده فصحح لئلا يلزم ذلك
ومخيط منقوض من المخياط هذا ايضا جواب عن سؤال
مقدر توجيه السؤال ظاهر وتوجيه الجواب انه لم يعل
مخيط بنقل حركة الياء الى الخاء وان لم يلزم اجتماع
الساكنين على تقدير اعلاله بذلك لانه منقوض من المخياط
فلا يعل المخيط تبعا له فان قيل الى قوله مع التقويم
اعلم ان لقائل ان يقال لو كان عدم اعلال التقويم وغيره
لاجتماع الساكنين على غير حده مع انهما اعلا ويمكن عنه
بان يقال انما اعل الاقوام والاجوار وان حصل اجتماع
الساكنين تبعا لقام وهو ثلاثي اصيل في الاعلال ولقائل
ان يقول ويعول ما ذكرتم يقتضي ان يعل التقويم والجواب عنه
ان يقال ان فعل التقويم وهو مصدر قوم مشددا يبطل
استتباع التقويم لقام وان كان اصيلا في الاعلال وذلك
بحصول الاخوة بين التقويم وقوم لان التقويم مصدره

قام

يلزم ان لا يعل الاقوام والاجوار لانهما لو اعلا يجتمع الساكنان على غير حده

١٤٧

قام فلا يعل تبعا لقام اعلم ان الاستتباع في قوله استتباع التقويم
لقام مصدر مضاف الى المفعول وذكر الفاعل متروك وكان
استتباع التقويم اياه ولا يصلح اقام ان يكون مقويا
بالاقامة لانه ليس من ثلاثي اصيل هذا جواب عن اشكال
مقدر توجيه الاشكال ان ما ذكرتم من ان التقويم
لا يعل اعتبارا بفعله وهو قوم بالتشديد فيوجب
ان يعتبر في الاقوام لاقام فاجاب بقوله لانه ليس ثلاثي
اصيل في الاعلال لقائل ان يقول فعلى هذا ينبغي ان لا يكون
التقويم تابعا لقوم وان كان فعله لانه ليس من ثلاثي
اصيل في الاعلال والجواب عنه ان التقويم كان تابعا
لقوم وان لم يمكن ثلاثيا اصلا في الاعلال لان قوم
لا يحمل على قام في الاعلال فيكون التقويم تابعا له لعدم
احتياجه اليه بخلاف اقام يحمل عليه في الاعلال فكان
اصلا واذا كان الشيء تبعا على الاصل لا يكون الفرع مبطلا
بتبعية ذلك الشيء للاصل لضعفه فحمل الاقوام على قام للاجل
اي اقام اي قام اي فرع

يعني ان الاقوام لا يصلح ان يكون تبعا للاقام ...

هذا في بعض الحواشي وفيه ضعف لانه غير موافق للمتن فافهم
كذا
عزذويه فالاولى ان يقال قوله ولا يصلح بجواب الى اخره عن اعتراض
مقدر توجيهها ان يقال لان تقوم وان كان فعلا للتقويم الا انه
حصل لقام قوة في الاعلال باقام فينبغي ان يعل التقويم
تبعا لقام وان كان لم يكن فعله لقوته باقام وتوجيه الجواب
ظاهر من المتن لانه موافق للمتن مع ان السوال المذكور قبيلي
لا يردح      ولا يعل الى قوله على الاصل جواب عن اعتراض مقدر
توجيه الاعتراض واضح فاجاب بقوله حتى يدل على
قد مر في اعين
على الاصل يعني صح هذه الاشياء وان كانت علة الاعلال
موجودة فيها حتى يدل على الاصل      وتقول
في اللحاق الضماير قال قالا قالوا الى اخره يعني نقول اذا
اتصل بالاجوف الواوي الضماير قال قالا قالوا قالت
قالتا قلن قلت قلتما قلتم قلت قلتما قلتن
واصل قال قولة فجعل الواو الفا ثم يعني ان قال في اصل قول
بفتح الواو وقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها او نقول
سكن



سكن الواو ثم تقلب الفا لاستدعاء ما قبلها وللين
حركة الساكن هذا على مذهب ابن جني **قوله** واصل
قلن قولن الى قوله حتى تدل على الواو المحذوفة يعني ان قلن
في الاصل قولن بفتحة القاف والواو وقلبت الواو الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فصار قالن فاجتمع ساكنان احدهما
الالف والثاني اللام فحذفت الالف لاجتماع الساكنين
فصار قَلْنَ بفتح القاف ثم ضم القاف لتدل على ان الواو فيه
محذوفة فصار قلن بضم القاف **قوله** ولا يضم الى قوله لسهولتها
هذا جواب عن اشكال مقدر تقديره لم لم يضم الخاء في خفن
لتدل على الواو المحذوفة كما ضم القاف في قلن كذلك فاجاب
بقوله الى اخره يعني ان في اعلال حرف العلة نقلت حركتها الى ما قبلها
لان الاصل الاصل
لان في نقل كسرة حرف العلة في خفن دلالة على ان حركة العين
كسرة وفي نقل الضمة دلالة على كون حركة العين ضمة كما في ظلت
ولا يمكن هذا في قلن لانه يلزم فتحة المفتوحة جواب
عن اعتراض مقدر توجيه الاعتراض انما ذكرتم في خفن

يقتضي ان ينقل حركة الواو الى ما قبلها في قولن مع اجركتها
لو ينقل اليه فاجاب بقوله لا يلزم فتحة المفتوح يعني لو نقلت
حركة الواو في قولن الى ما قبلها يلزم فتحة المفتوحة
وهي محال لانه مؤدية الى تحصيل الحاصل وهو محال والمؤدي
الى المحال محال قوله ولا يفرق الى قوله بالفرق التقديري اعلم
انه لا يفرق بين قلن في جمع المؤنث من الماضي وبين قلن في جمع المؤنث
من الامر وذلك لان التصريفيين لا يعتبرون الاشتراك الصوري
ويكتفون بالفرق التقديري بينهما ان قلن في جمع المؤنث
اما الفرق التقديري صح
من الماضي اصله قولن بفتح القاف والواو واعلاله قد مر
فهو صح
وفي الجمع المؤنث من الامر اصله اقولن فحذفت الواو بعد نقل
حركتها الى القاف ثم استغني عن همزة الوصل لانعدام الاحتياج
اليها فصار قُلن فحذفت الواو لاجتماع الساكنين
فالضمة في قلن اذا كان جمعا مؤنثا من الامر ضمة الواو
في قلن اذا كان جمعا مؤنثا من الماضي للدلالة على الواو المحذوفة
كما في بعن وهو مشترك بين المعلوم والمجهول

ايضا



في قلن ويكتفون بالفرق التقديري
ايضا يعني لا يعتبرون الاشتراك الصوري في بعن وهو
كما انهم لا يعتبرون الاشتراك الصوري صح
مشترك بين المعلوم والمجهول ويكتفون بالفرق التقديري
والفرق التقديري بينهما فيه ان كسرة الباء في بعن للمعلوم
للدلالة على الياء المحذوفة وفي بعن للمجهول كسرة الياء
للدلالة علم
قوله او وقع من غرة الواضع هذا دليل آخر على عدم الفرق
في قلن بين الماضي والامر يعني انما لم يفرق بينهما في
لان الاشتراك من غرة الواضع وغفلته ونسيانه قوله
كما في الاثنين والجماعة من الامر والماضي في تفعل وتفاعل
وتفعلل يعني لا يفرق بين المثنى وجمع المذكر في الماضي
والامر من هذه الابواب الثلاثة لانك تقول في تثنية الماضي
من تفعل تفعلا وفي تثنية الامر منه تفعلا ايضا وتقول
في جمع المذكر ماضي تفعل تفعلوا وفي جمع المذكر منه
تفعلوا وكذلك التثنية والجمع في الماضي والامر من الامر
من هذه الابواب الثلاثة لانه وقع من نسيان الواضع
قوله ولا يفرق بين فعلن وفعلن الى قوله لان التفعيل

من باب تفاعل وتفعلل وانما لم يفرق بين التثنية والجمع في الماضي والامر صح

لا يجيء من فعل غالبا اى لا يفرق بين فعلن بفتح العين
وبين فعلن بضمها بعد الاعلال الا ان الاكتفاء بالفرق التقديري
وذلك لان طلن يعلم من الطويل ان اصله طولن بضم الواو
لانه على وزن فعيل والصفة المشبهة على وزن فعيل
يجيء من فعل يفعل بضم العين فيهما غالبا مع ان الضم
في الاول للدلالة على الواو المحذوفة وفي الثاني ضمة الواو
كما يعلم الفرق الى قوله لان الاجوف اليائي لا يجيء من فعل
يفعل يعني لا يفرق بين فعلن بكسر العين وبين فعلن بفتحها
نحو خفن وبعن اكتفاء بالفرق التقديري ايضا وذلك
لان خفن يعلم من مضارعه وهو يخاف ان اصله خوفن
بكسر الواو ولان فعل يفعل بفتح العين فيهما لا يجيء الا ما كان
عينه او لامه حرف حلق وليس العين او اللام في خوف
حرف حلق وبعن يعلم من مضارعه وهو يبيع ان اصله بيعن
بفتح الياء لا بكسرها لان الاجوف اليائي لا يجيء من فعل يفعل بكسر العين
فيهما مع ان الكسرة في الاول كسرة الواو وفي الثاني للدلالة
على

نحو قلن وطلن صح



على الياء المحذوفة قوله المستقبل يقول الى اخره اى المضارع
من قال يقول يقولان يقولون تقول تقولان يقلن تقول
تقولان تقولون تقولين تقولان تقلن اقول نقول
قوله اصله يقول واعلاله مر يعني ان اصل يقول يقول
بفتح الياء وسكون القاف وضم الواو ونقلت ضمة الواو
الى القاف لثقلها عليها فصار تقول وقس الباقي عليه
قوله فحذف الواو في يقلن لاجتماع الساكنين اى هما الواو المنقول
حركتها الى ما قبلها واللام فحذف الواو دفعا لاجتماع الساكنين
فصار يقلن قوله الامر قل الى اخره اى الامر من يقول قل
قولا قولوا قولي قولا قلن قوله اصل اقول لا قول له لانعدام الاحتياج
اليها يعني ان قل في الاصل اقول بسكون القاف وضم الواو
ثم حذفت الواو بعد نقل حركتها الى ما قبلها لاجتماع الساكنين
ثم حذفت همزة الوصل لحصول الاستغناء عنها بحركة
ما بعدها فصار قل اعلم ان المصنف رحمه الله اطلق الالف
على الهمزة حيث قال ثم حذف الالف لاتحاد صورتهما في اكثر المواضع

اى اصل يقلن يقولن نقلت ضمة الواو الى القاف لثقلها عليها فاجتمع الساكنان

اذ ربما كتبوا الهمزة على صورة الالف **قوله** ويحذف الواو
الى قوله فيكون في حكم السكون تقديرا هذا جواب عن اعتراض
انه لو كان علة حذف الواو في اقول بعد نقل حركتها الى ما قبلها
لاجتماع الساكنين لوجب ان لا يحذف الواو في قل الحق
لفقدان علة الحذف وهي اجتماع الساكنين فاجاب بقوله
لان الحركة فيه الخ خلاصة الجواب انا لا نسلم فقدان علة الحذف في
في قل الحق بل تحقق فيه لان حركة اللام قد حصلت بالخارجي
اي بامر عارض وهو اللام التعريف في الحق فيكون في حكم السكون
اذا حركته بامر عارض فهي في حكم السكون فتحقق اجتماع الساكنين
في قل الحق وهو بمنزلة الداخلي اعلم ان علة حذف الواو
في قل الحق حصول حركة اللام بالخارجي فلهذا لم يحذف الواو
في قولا وقولن لان حركة اللام في الاول قد حصلت
باتصال الفاعل به وفي الثاني باتصال نون التاكيد وكل
واحد من الفاعل ونون التاكيد بمنزلة الداخل
اي بمنزلة الجزء من الكلمة التي اتصل كل منهما بها **قوله**

إذ كل حركة تحصل

ومن



ومن ثم جعلوا اخر المضارع معه مبنيا نحو هل يفعلن
اي ومن اجل ان نون التاكيد بمنزلة الجزء من الكلمة اتصل بها
جعلوا اخر المضارع مع نون التاكيد مبنيا لا معربا مع ثبوت علة الاعراب
في المضارع لان النون التاكيد لما كانت جزء من المضارع كان
اخر المضارع بمنزلة الوسط من الكلمة فتعذر الاعراب
لامتناع وقوع الاعراب في وسط الكلمة مع ان الاعراب
لا يقع على نون التاكيد لانه مشابه بالتنوين من حيث
انه يتصل بالاخر ووقوع الاعراب على ما يشبه التنوين مكروه عندهم
وبني آخر المضارع مع اتصال نون التاكيد على الفتح طلبا للخفة
اعلم ان المصنف رحمه الله لم يبين كون الفاعل بمنزلة الجزء
من الكلمة ههنا لانه قد بين ذلك في فصل الماضي حيث قال ثم
واسكنت الباء في مثل ضربت وضربن حتى لا يجتمع اربع
حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة ويحذف الالف
في دعتا الى قوله بخلاف اللام في قولا هذا جواب عن ايراد
مقدر توجيه الايراد ان ما ذكرتم من ان الواو لا يحذف في

في قولا وقولنّ بحصول حركة اللام بالداخلي وهو الفاعل
في الاول اي في قولا ونون التاكيد في الثاني يستدعي الا يحذف
الالف في دعاتا ورماتا لان حركة اللام فيهما حصلت
بالداخلي وهو الفاعل فيهما مع ان الالف حذفت عنهما
فاجاب بقوله لان التاء للاخره يعني انما حذفت الالف
في دعاتا ورماتا وان حصلت حركة اللام فيهما بالداخلي
لان التاء ليست من نفس الكلمة لانها جيئت بها بيان
ان فاعلها الظاهر مثني مونث بخلاف اللام في قولا وقولنّ
لانه من نفس الكلمة فانه لم يجئ المعنى ولا يلزم من عدم حذف الواو
من قولا وقولوا عدم حذف الالف من نحو دعاتا ورماتا
قوله وتقول الى قوله بالخفيفة قولنّ قولُنّ قولِنّ اي وتقول
في الامر اذا اتصل به نون التاكيد المثقلة قولنّ قولانّ قولنّ
قولنّ قولانّ قلنانّ وتقول فيه اذا اتصل به نون التاكيد المخففة
قولن قولن قولن قوله الفاعل قائل الى اخره اي اسم الفاعل
من قال يقول قائل على وزن فاعل نحو قائل قائلان قائلون
قائلة قائلتان قائلات قوله اصله قاول الى قوله
فصار



فصار همزة اعلم ان اصل قائل قاول قلبت الواو الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها الا انهم لا يعتدون الالف الثانية
قبلها الالف الكائنة نح لانها ساكنة والحرف الساكن ليس بحاجز حصين
لما مر فصار حرف العلة كانه ولي الفتحة قلبت الفا وتنزلوا الالف
بمنزلة الفتحة لزيادتها عليها او كونها من جوهرها ومخرجها
فالتقا ساكنان هما الف الفاعل والالف المنقلبة
عن الواو فلا بد من حذف احديهما ولا يمكن حذف
احدهما اما الالف الاولى فلانه لو حذفت يلتبس اسم الفاعل
بالماضي واما الالف الثانية فكذلك ايضا فلما اجتمع الالفان
ولا يمكن حذف احدهما حركة الالف الثانية لدفع اجتماع
الساكنين فصارت الالف الثانية همزة لان الالف اذا تحركت تصير همزة ونظير
قائل عنه في الاعلال كساء اصله كساو قلبت ص
وانفتاح ما قبلها اذ لا اعتداد بالالف الكائنة قبلها
اولانهم نزلوا الالف بمنزلة الفتحتين فاجتمع الالفان
فكرهوا حذف احديهما ص
فكرهوا حذف احدهما وحركت الاخيرة فصار همزة كذا وقيل
نظر من وجوه اما اولا فلا عتدا بالالف اسم الفاعل اجماعا
ذهنهم

فاذا اعتد[وا] بها اجماعا فقلبت الواو في قاول الفا
محال لتحقق المانع وهو سكونها اذا عرفت هذا
فقد بان لك فساد قوله لانهم لا يعتدوا بالالف الى قوله كانت ولى الفتحة
واما ثانيا فلانا لا نسلم ان الالف تنزلت منزلة الفتحة
لانها لو كانت كذلك فلا يخلو من ان يكون الفتحة اما مقدرة
في الالف او في الحرف السابق على الالف لتحركها لاستحالة
امر ثالث والاول باطل بالضرورة وكذا الثاني لاستحالة
اجتماع اجتماع الفتحتين على حرف واحد وبهذا
تبين فساد قوله او نزلوا الالف بمنزلة الفتحة واما ثالثا
فلان اطلاق الجوهر على الحركة امر بعيد اذ الحركة لا يكون
جوهرا وبهذا فساد قوله وكونها من جوهرها اما رابعا
فللزوم تغييرات شيء من القلب والتقاء الساكنين
والتحريك والقلب الى الهمزة وهذا الانظار منقولة من النهاية
في التعريف اذا عرفت هذا فاعلم ان نقطة مركوب الهمزة
في نحو قائل خطاء وحكي ان ابا علي الفارسي دخل على واحد
من



من المشتهدين بمعرفة العلوم العلمية زائرا فاذا بين
يديه فيه مكتوب لفظ قائل منقوطا بنقطتين من تحت
فقال له ابو علي هذا خطأ من قال له خطي فنظر الى صاحبه
وقال قد اضعنا خطوتنا في زيارته فقام وخرج مع
صاحبه في تلك الساعة قوله ويجيء في البعض بالحذف
نحو باع ولاع والاصل هائع ولائع اي ويجيء حرف العلة
في بعض اسم الفاعل بحذفهما نحو هاع ولاع اصلهما
هائع ولائع فحذفت الياء فصار هاع ولاع من هاع يهاع
اذا قاء ولاع من لاعه الهم اذا احرقه قوله ومنه قوله
تعالى وكنتم على شفا جرف هار اي ومن اسم الفاعل
الذي جاء حرف العلة فيه محذوفا من لفظ هار في قوله
تعالى على شفا جرف هار اي هائر حذفت حرف العلة فصار هار
قوله ويجيء بالقلب نحو شاك اصله شائك وحاد اصله
واحد اي ويجيء حرف العلة في بعض اسم الفاعل بقلب المكان
نحو شاك اصله شائك نقل الياء الى موضع الكاف والكاف

الى موضع الياء فصار شاكي فاعل كاعلال قاض فصار
شاك فوزنه على هذا التقدير فالع ونحو حاد اصله واحد
فنقل الواو الى موضع اللام فلما لم يمكن الابتداء بالالف
لتعذر الابتداء بالساكن فقدم الحاء عليه فصار حادو وقلبت
الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار حادي ثم اعل
كاعلال قاض فصار حاد فوزنه على هذا التقدير عالف لا فاعل
اعلم ان المراد بالقلب ههنا القلب بالمكان لا قلب بعض الحروف
ببعضها قوله ويجوز القلب في كلامهم الى قوله كما في عصي
اعلم ان القلب المكاني يجوز في كلام العرب مثل القسي
اصله قووس قدم السين على الواوين فصار قسوو
قلبت الواو المتطرفة ياء لئلا يلزم في اخر الاسم واو ما قبلها ضمة
اذ الواو الساكنة قبل الواو المتطرفة ليس بحاجز حصين
او لانهم نزلوا الواو منزلة المضمتين فصار قسوي اجتمعت
الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون قلبت الواو ياء
وادغمت الياء في الياء ثم كسر السين لتسلم الياء فصار قسي
بضم



بضم القاف ثم ابدلت ضمة القاف الى الكسرة لئلا يلزم
النقل من الضمة الى الكسرة فتعينت الكسرة للاتباع
فصار قسي فوزنه فليع لا فعيل ونظيره في قلب الواو ياء
وادغام الياء في الياء وكسر ما قبل الياء وكسر ما قبله عصي
اصله عصوو قلبت الواو المتطرفة ياء لما ذكرنا فصار
عصوي اجتمعت الواو والياء والاولى منهما ساكنة
فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء ثم كسر ما قبل الياء
لتصح الياء فصار عصي بضم العين وكسر الصاد
ثم كسر العين لما ذكرنا ومنه اينق الى قوله على
غير قياس اي ومن القلب المكاني اينق اصله انوق
نقل الواو الى موضع النون والنون الى موضع الواو
دفعا لثقل ضمة الواو فصار اونق ثم قلبت الواو ياء
على خلاف القياس فوزنه على هذا التقدير اعفل لا افعل
المفعول مقول الى اخره اي اسم المفعول من قال يقول
مقول مقولان مقولون مقولة مقولتان مقولات

اصله مقوول الى قوله وعند الاخفش مقول لا
اعلم ان مقولا في الاصل مقوول نقلت ضمة الواو الى القاف
لاستثقال الضمة على الواو فالتقى ساكنان هما واو المفعول
وعين الفعل فحذفت احديهما فصار مقول ثم اختلفوا
في المحذوف منهما فعند سيبويه المحذوف واو المفعول
لانها زايدة وهي الاولى بالحذف من الاصل وهو عين
الفعل فوزنه عنده مَفُعْل بفتح الميم وضم الفاء
وسكون العين وعند الاخفش المحذوف عين الفعل
لان واو المفعول وان كان زايدا الا انها علامة والعلامة
لا تحذف فوزنه عنده مفول لان العين عنده محذوف
فاجاب سيبويه عن متمسك الاخفش بان العلامة
وفي محل النزاع وجدت علامة انما لم تحذف
اذا لم يوجد علامة اخرى اما اذا وجدت فتحذف
العلامة وفي محل النزاع وجدت علامة اخرى وهي الميم
وكذلك مبيع الى قوله وعند الاخفش مفيل
اعلم ان اصل مبيع مبيوع استثقلت الضمة
على



على الياء فنقلت الى ما قبلها فالتقى ساكنان
هما الواو والياء فحذفت احديهما على الاختلاف
المذكور الا ان سيبويه يقلب ضمة الباء في مَبُيع
كسرةً ليسلم الياءُ والاخفش يقلب الضمة كسرةً
ثم يقلب واو المفعول ياءً لسكونها وانكسار
ما قبلها فوزنه عند سيبويه مَفِعْل وعند الاخفش
مَفِيل اذا عرفت هذا فاعلم ان كل واحد من سيبويه
وابي الحسن الاخفش خالف اصله اما مخالفة
سيبويه فلان الاصل عنده حذف الساكن الاول اذا اجتمع الساكنان
والاول منهما حرف لين و اصله ههنا قد حذف الثاني
لان المحذوف عنده واو المفعول وهو الثاني الساكنين قيل
في هذا نظر لان ذلك انما يثبت فيما كان الساكن الاول
حرف مد ولين و الثاني حرفا صحيحا واما اذا كانا مدين
فلم يثبت الا اذا كان الثاني مقويا للدلالة على معناه كما
في المصطفون واما مخالفة ابي الحسن الاخفش

اصله فلان الاصل عنده قلب الياء واوا اذا كان ما قبله
مضموما لانضمام ما قبلها محافظة على الضمة وههنا
لم يراع هذا الاصل لانه قلب الضمة كسرة رعاية للياء
المحذوفة ومع ذلك قد راع كل منهما اصله بوجه اما رعاية
سيبويه اصله فلان الاصل عنده قلب الياء واوا
اذا انضم ما قبلها فراعى هذا في مبيع حيث قلب
ضمة ياء مبيع كسرة للياء واما رعاية ابى الحسن الاخفش
اصله فلانه راعى ان الكسرة للفرق بين ذوات الياء وذوات
الواو وان حذف الحرف الاصلى اولى واقيس عند اجتماع
الساكنين قوله الموضع مقال اى الموضع من قال
يقول مقال بفتح الميم والقاف اصله مقول فاعل
كما في فاعل بنقل حركة الواو الى القاف وقلب الواو الفا كيخاف
وكذلك مبيع يعنى الموضع من باب باع يبيع مبيع
بفتح الميم وكسر الباء وسكون الياء اصله مبيع
فاعل كما في يبيع اى اصل مبيع للموضع مبيع بفتح الميم

يخاف اى اصل مقال مقول بفتح الميم وسكون القاف وفتح الواو ص

وسكون



وسكون الباء وكسر الياء فاعل بنقل كسرة الياء الى ما قبلها
كيبيع فصار مبيع قوله واكتفى بالفرق التقديرى
الى قوله تعالى في الفلك المشحون اعلم انهم لا يفرقون
بين الموضع والمفعول من باب باع يبيع في اللفظ
وذلك للايذان بان الفرق التقديرى معتبر عندهم
والفرق التقديرى يظهر من اصلهما لان مبيع للموضع
مبيع بسكون الباء وكسر الياء واصل مبيع للمفعول
مبيوع فوزنه الاول قبل الاعلال مفعل بكسر العين ووزن الثانى
قبله مفعول والدليل على ان الفرق التقديرى معتبر
انهم يعتبرون عندهم انهم يعتبرون اياه في الفلك بيانه ان الفلك ص
يجئ جمعا كما في قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم
لان الفلك هنا جمع لان جرين مسند الى ضمير الفلك
فلو لم يكن الفلك جمعا لقيل جرت لان ضمير الجمع
لا يرجع الى المفرد ويجئ مفردا كما في قوله تعالى في الفلك
المشحون فان الفلك هنا مفرد لا جمع اذ لو كان جمعا

لوجب ان يقال المشحونة او المشحونات لوجوب
التطابق بين الصفة والموصوف ولابد من التغيير
بين جمع المكسر والمفرد فقالوا ان الفلك اذا كان جمعا
يكون سكونه كسكون اُسْدٍ واذا كان مفردا يكون سكونه
كسكون قرب قرب فلولم يكن التغير التقديري معتبرا
عندهم لما يقولوا ان الفلك يكون جمعا ومفردا لعدم
التغاير لفظا بين الفلك للجمع والفلك للمفرد مع انهم
اجمعوا على المجهول من قال هل ان الفلك يصلح ان يكون
جمعا ومفردا قوله المجهول قيل الى اخره اى المجهول
من قال قيل قيلا قيلوا قيلت قيلتا قلن قلت قلتما قلتم
قلت قلتما قلتن قوله اصله قول الى قوله حتى يعلم ان اصل ماقبلها
قلت قلتا م
مضموما اعلم ان في مجهول قال يجوز ثلاث لغات الاولى
ان تقول قول بسكون الواو وضم القاف اصله قُوِلَ بضم
القاف وكسر الواو فاسكن الواو لاستثقال الكسرة عليها
فصار قول وهذه اللغة لغة ضعيفة لكراهتهم لاجتماع

الضمة

١٥٧

الضمة والواو والثانية ان يقال في مجهول قال قيل
اصله قُوِلَ بضم القاف وكسر الواو فاعل بنقل حركة الواو
الى القاف اولا وقلب الواو ياء ثانيا لسكونها وانكسار
ماقبلها فصار قيل وهذه اللغة لغة فصيحة وعليها
التعويل والثالثة ان يشم القاف الاشمام تهيئة
الشفتين بالتلفظ بالضم ولكن لا يتلفظ به تنبيها
على ضمة ماقبل الواو ويجمع الاشمام والرَّوْم
قول الشاعر عن الروم والاشمام قد سال سائل
وفهمهما في اللفظ غير عسير وقد يدرك الروم
البصير وغيره ولا يدرك الاشمام غير بصير
اذا عرفت هذا فاعلم ان في قوله في قول حتى يعلم ان
اصل ماقبلها مضموم تسامح يعرف وجهه
بالتامل والصواب ان يقول حتى يعلم ان ماقبلها
في الاصل مضموم قوله وكذلك بيع الى قوله ثلث لغات
يعني كما يجوز في مجهول قال ثلث لغات كذلك

يجوز في مجهول باع واختار وانقاد ثلث لغات
الاان من قال في مجهول قال وباع قيل وبيع بكسر الفاء
يحذف العين فيه اذا اتصل ما يسكن لامه فتقول قلن
وبعن بكسر القاف والباء ومن قال قول وبوع بضم القاف
والباء وسكون الواو يقول قلن وبعن بضم القاف
والباء ، ولا يجوز الاشمام الى قول وهو ليس
بموجود يعني لا يجوز في الماضي المبني للمفعول
من الافعال الا اللغة المشهورة وهي الافصح
فتقال في مجهول اقام اقيم اصله اقوم بسكون
القاف وكسر الواو ونقلت كسرة الواو الى القاف
لكون الكسرة عليها ثقيلة ثم قلبت الواو ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها فصار اقيم ولا يجوز فيه الاشمام
لان جوازه للدلالة على ان ما قبل حرف العلة في الاصل
مضموم وما قبل الواو في مجهول اقام ليس بمضموم
فلا يشم وكذا لا يجوز ان يقال اقوم بسكون الواو

كما



كما يجوز في مجهول قال قول لان جواز هذه اللغة لكونه
ما قبل حرف العلة مضموما وليس ما قبل حرف العلة في مجهول
اقام بمضموم فلا يجوز ان يقول اقوم بسكون الواو
على هذا حكم مجهول استقام وسوى في مثل قلن
بين المعلوم والمجهول اكتفاء بالفرق التقديري اي لا يفرق
بين المعلوم والمجهول في قلن في اللغة اكتفاء بالفرق التقديري
لان اصل قلن في المعلوم بفتح القاف والواو ثم ضم القاف م قلبت الواو
الفا ثم حذفت الالف فصار قلن بفتح القاف ليدل ثم ضم القاف م
على الواو المحذوفة واصل قلن في المجهول قُوِلْنَ بضم القاف
وكسر الواو ثم اسكنت الواو ثم حذفت لاجتماع الساكنين
والضم في قلن للمعلوم عارضية وفي قلن للمجهول اصلية م اعلم
ان الاشتراك بين المعلوم والمجهول في قلن على قول من يقول
في مجهول قال قول بسكون الواو واما على قول من يقول فيه
قيل فالاشتراك بين المعلوم والمجهول لانه يقول في المعلوم
و في المجهول ~~لانه يقول في المعلوم~~ فلا يقع ص قلن بضم القاف

وفي المجهول قلن بكسر القاف **قوله** واصل يقال يقول فاعل

كاعلال يخاف اي المجهول من يقول يقال يقالان يقالون

الى اخره اصل يقال يُقوَلُ بسكون القاف وفتح الواو

فاعل بنقل الحركة من الواو الى ما قبلها اولاً لضعف

حرف العلة وقوة حرف الصحيح وقلبت الواو الفا ثانيا

لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها في الآن فصار يقال

كيخاف اصله يخوف اعل بالنقل اولاً والقلب ثانيا

الباب السادس في الناقص يعني الباب السادس من الابواب

السبعة التي ذكرت في مفتتح الكتاب في بيان الناقص وهو

في استعمال العلماء هذا الفن عبارة عما كان في اخره

حرف علة ويقال له ناقص لنقصانه في الآخر اي ويقال

للناقص ناقص لنقصان الحرف حالة الجزم نحو يعز

ولم يرم ولم يخش او لنقصان الحركة حالة الرفع نحو هو يعزو

ويرمي ويخشى وذو الاربعة الى قوله نحو رميت

اي ويقال للناقص ذات الاربعة لكون ماضيه على اربعة

احرف